معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم٢٨٣)

اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الإفريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا

سبتمبر ٢٠١٧

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (283)
(سلسلة علمية محكمه)

اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية
وآثارها على الاقتصادات الإفريقية عموماً
والاقتصاد المصرى خصوصاً

سبتمبر 2017

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد.
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز البحث

ينصب موضوع البحث على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية فى القارة الإفريقية TFTA المكونة من ثلاثة تجمعات فرعية هى : السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى (الكوميسا) وتمع شرق إفريقيا (إياك) والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى (سادك).. وذلك بالتركيز على آثارها المتوقعة على الاقتصادات الإفريقية عموماً، والاقتصاد المصرى خصوصاً. ومن المعلوم أن "المنطقة الثلاثية" لا تضم سوى 26 دولة من بين الأعضاء فى "الاتحاد الإفريقى" المكون من 54 دولة، حيث لا تنضوى فى إطاره دول غرب إفريقيا وعدد من دول وسط وشرق إفريقيا. ورغم ذلك فإن المنطقة الثلاثية ستكون "قطب الجذب" الأكبر فى عملية التنمية الاقتصادية للقارة "السمراء – الخضراء" خلال العقود القادمة، باعتبارها المنطقة الكبرى فى القارة جغرافياً وسكانياً واقتصادياً. وقد وقعت الاتفاقية التأسيسية للمنطقة الثلاثية فى مدينة "شرم الشيخ" المصرية فى العاشر من يونيو 2015، وصدر فى الفترة الأخيرة القرار الجمهورى بالموافقة على انضمام مصر للاتفاقية، كخطوة أخيرة فى المسار التشريعى. ويأتى ذلك تجسيداً للاهتمام المصرى بتطوير المسار التكاملى للاقتصاد المصرى فى الإطار الإفريقى العام، لجنى المكاسب المتوخاة تجارياً واستثمارياً بصفة خاصة.

من أجل تحقيق الغرض من الدراسة تمت معالجة النقاط الأساسية ذات الصلة، وخاصة من وجهة النظر الاقتصادية المصرية، انطلاقاً من تحليل الوضع الراهن للتجارة البينية بين دول المنطقة الثلاثية ومكوناتها الفرعية – حسب الموقف عام 2015/2014 (فى الفصل الأول) ثم العودة بنظرة استرجاعية لفترة 2010–2015 (فى الفصل الثانى). وقد تم ذلك فى إطار تناول أبعاد أساسية فى مجال الاقتصاد الخارجى للقارة الافريقية والمنطقة الثلاثية – عبر الفصل الثالث. يرجع البحث بعد ذلك – فى الفصل الرابع – إلى إلقاء نظرة أكثر تفصيلاً، من المنظور الكمى – للأثار المتوقعة للاتفاقية على الاقتصاد المصرى.

وينتهى البحث – فى الفصل الخامس والأخير – باستعراض تحليلى منظّم للمنهجيات المستخدمة فى دراسة الآثار التكاملية على الصعيد العالمى والإفريقى، بغية الاستفادة من ذلك فى إعداد المنهجية الأكثر ملاءمة لبحث آثار المنطقة الثلاثية بالذات.

<u>الكلمات الدالة</u> : منطقة التجارة الحرة الثلاثية، التجمعات الإفريقية الفرعية، الآثار الاستاتيكية والديناميكية، الميزة النسبية الظاهرة، كثافة التجارة، نماذج التوازن الجزئى والتوازن العام، نماذج الجاذبية.

Abstract

African Free Trade Area Agreement and its effects on African economies in general and Egyptian economy in particular

The main topic of this study is the "Tripartite Free Trade Area" TFTA.

TFTA is the largest bloc in the continent of Africa, thus containing the largest bulk of African area, population and gross national product.

It is likely that it will be the principal "growth pole" in Africa in the coming years.

Being signed in "Sharm El-Shiek" – 2015 – TFTA agreement is viewed as highly important for the Egyptian Economic Development.

For thorough study of TFTA and its impact, especially from the Egyptian viewpoint, the research team dealt with the past, present and future situation of inter-trade, especially Egyptian trade with TFTA member states in the pan-African and world context.

Finally, it has been very important to have a look on the Quantitative methods used for studying the impact of economic integration experiences, to consider the most suitable approach to calculate the future impact of TFTA on member state economies.

فريق البحث

الهيئة العلمية بالمعهد

أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى (الباحث الرئيسى)

أ.د. اجلال راتب

أ.د. فادية عبد السلام

أ.د. مجدى خليفة

د. أحمد رشاد

الهيئة العلمية من خارج المعهد

د. يسرى عبد الرحمن	**قسم البحوث بالبنك المركزى المصرى**
د.سالى فريد	**معهد البحوث الإفريقية–جامعة القاهرة**
أ. أحمد عبد الحميد دسوقى	**باحث بجهاز مكافحة الدعم والإغراق /وزارة التجارة والصناعة**

الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد

أ. ثريا محمد حسين

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	3-1
<u>الفصل الأول</u> : مدخل إلى منطقة التجارة الحرة الثلاثية : حسب الموقف عام 2015/2014 (تحليل استاتيكى للحظة الراهنة)	4
1-1 اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية	4
1-2 الإطار المؤسسى الذى تقوم عليه الاتفاقية	6
1-3 مبادىء التفاوض التى تقوم عليه الاتفاقية	7
1-4 نتائج القمة الثالثة بشرم الشيخ	8
1-5 الجهود المبذولة فى اطار تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا COMESA)	9
1-6 الجهود المبذولة فى اطار تجمع شرق افريقيا (الاياك EAC)	12
1-7 الجهود المبذولة فى اطار تجمع تنمية الجنوب الافريقى (السادك SADC)	14
1-8 بعض المؤشرات الهامة لدول المنطقة	17
1-9 بعض الملاحظات على التجارة البينية لدول التجمعات الثلاث	21
1-10 النتائج المترتبة على مفاوضات منطقة التجارة الثلاثية	22
1-11 الدروس المستفادة	24
<u>الفصل الثانى</u> : التجارة المصرية مع التجمعات الافريقية الثلاثة الفرعية وعلاقتها بالمنطقة الثلاثية :دراسة وصفية – تحليلية لفترة 2010-2015	28
2-1 نبذة عن علاقات افريقيا التجارية الخارجية	28
2-2 علاقات مصر التجارية مع دول القارة الافريقية	29
2-3 استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتنمية تجارة مصر مع الدول الافريقية	30
2-4 اتجاهات التبادل التجارى بين مصر والتكتل الاقتصادى الثلاثى	33
2-5 الهيكل السلعى لتجارة مصر مع دول التكتلات الثلاث	42
2-6 أهم معوقات زيادة صادرات مصر السلعية على دول التكتلات الثلاث	43

الموضوع	رقم الصفحة
2-7 مقترحات لمواجهة مشاكل نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية مع التركيز على أسواق التكتلات الثلاث الإفريقية	48

الفصل الثالث : منطقة التجارة الحرة الثلاثية وبعض أبعاد العلاقات الاقتصادية الإفريقية مع العالم الخارجي	52
مقدمة	52
المبحث الأول	
3-1 اداء التكتلات الاقتصادية الافريقية الثلاث	53
3-2 منظمة تنمية الجنوب الافريقى (SADC)	53
3-3 السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى – كوميسا (COMESA)	61
المبحث الثانى	80
3-4 منطقة التجارة الحرة الثلاثية : خارطة الطريق	
الفصل الرابع : أثر منطقة التجارة الحرة الثلاثية على الاقتصاد المصري: دراسة توقعية للعلاقات التجارية بين مصر والشركاء التجاريين الرئيسيين (مقاربة كمية)	89
مقدمة	89
4-1 مؤشرات أداء الاقتصاد الكلى لمصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية	91
4-2 تحليل وصفى لتطور التجارة البينية بين مصر والتجمعات الافريقية قبل تدشين منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية	96
4-3 انعكاسات تدشين منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية على الاقتصاد المصرى: هل تتوقع مصر منافع اقتصادية من الإنضمام لتلك المنطقة؟	105
الفصل الخامس : نحو منهجية قياس للأثر التكاملي المتوقع للمنطقة الثلاثية على المستوى الإفريقي العام: استعراض تحليلي مقارن لبعض النماذج المستخدمة	121
مقدمة	121
5-1 تحليلات التوازن الجزئي	123
5-2 تقييم آثار المناطق COMESA- EAC-SADC في اطار المنطقة الثلاثية TFTA باستخدام نماذج التوازن العام	129
5-3 نماذج الجاذبية	148
ملاحظات إضافية	153
ملخص البحث	156
مراجع البحث	164
ملاحق البحث: **أولا : جداول ملحقة** **ثانيا: نص الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية**	169

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
	جداول الفصل الأول	
1-1	التجارة البينية لدول الكوميسا خلال عام 2015	11
2-1	التجارة البينية لدول الاياك خلال عام 2015	13
3-1	التجارة البينية لدول السادك خلال عام 2015	16
4-1	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى لدول المنطقة	18
5-1	ترتيب دول المنطقة حسب مؤشر التجارة عبر الحدود	20
	جداول الفصل الثانى	
1-2	حجم صادرات مصر إلى دول التكتل الاقتصادى موزعة على التكتلات الثلاث خلال الفترة 2010 حتى 2014	33
2-2	حجم الواردات المصرية من دول التكتل الاقتصادى موزعة على التكتلات الثلاث خلال الفترة 2010 حتى 2014	37
3-2	الميزان التجارى المصرى مع التكتلات الثلاثاء خلال الفترة 2010-2014	40
4-2	أهم دول التكتلات الثلاث المستقبلة لصادرات مصر خلال الفترة من 2010-2015	41
5-2	أهم دول التكتلات الثلاثية والتى تستورد منها مصر خلال الفترة من 2010-2015	42
	جداول الفصل الثالث	
1-3	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لافريقيا وفقا للاقليم خلال الفترة 2013 – 2015 %	53
2-3	مؤشرات اقتصادية لدول السادك عن عام 2013	55
3-3	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول SADC خلال الفترة 2013 - 2015 %	56
4-3	اجمالي الميزان التجاري لدول السادك	58
5-3	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في دول COMESA %	61
6-3	الميزان التجاري في دول الكوميسا % من GDP	65
7-3	اجمالي الاستثمار في دول الكوميسا % من GDP	66

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
	تابع جداول الفصل الثالث	
8-3	**معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول EAC خلال الفترة 2013 – 2015 %**	**70**
9-3	**اجمالي التجارة البينية لدول جماعة شرق افريقيا**	**73**
10-3	**مؤشرات الدين الخارجي في دول جماعة شرق افريقيا**	**74**
11-3	**تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لدول جماعة شرق افريقيا خلال الفترة (2010 – 2013)**	**75**
12-3	**تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر البينية لدول جماعة شرق افريقيا**	**76**
13-3	**التجارة البينية للتكتلات الاقتصادية**	**78**
14-3	**هيكل صادرات التكتلات الاقتصادية الافريقية كنسبة مئوية من إجمالي صادراتهم (المتوسط خلال الفترة 2000 – 2012) %**	**78**
15-3	**هيكل واردات التكتلات الاقتصادية الافريقية كنسبة مئوية من اجمالي وارداتهم (المتوسط خلال الفترة 2000 – 2012) %**	**79**
16-3	**نسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارة أفريقيا عامي 2012، 2022 (%)**	**82**
17-3	**هيكل التجارة للسلع الرئيسية في عامي 2012، 2022 %**	**83**
	جداول الفصل الرابع	
1-4	**بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لمصر وباقى الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية**	**94**
2-4	**المؤشرات المتعلقة بأداء التجارة الخارجية لمصر وباقى الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية**	**95**
3-4	**تطور تجارة مصر الخارجية مع دول الكوميسا خلال الفترة (1995-2016)**	**99**
4-4	**تطور التجارة الخارجية لمصر مع أهم الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية خلال الفترة (2000-2015)**	**104**
5-4	**نتائج قياس درجة تماثل الصادرات بين مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية خلال متوسط الفترة (2005-2015)**	**108**
6-4	**نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لكل من مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية خلال متوسط الفترة (2005-2015)**	**113-112**

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
4-7	نتائج حساب مؤشر كثافة التجارة الخارجية (TII) بين مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريفية الثلاثية خلال متوسط الفترة (2005-2015)	116
4-8	نتائج حساب مؤشر التوافق التجارى بين بين مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريفية الثلاثية خلال متوسط الفترة (2005-2015)	119

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
	أشكال الفصل الأول	
1-1	نسبة التجارة البينية إلى اجمالى التجارة الدولية لدول الكوميسا عام 2015	11
2-1	نسبة مساهمة دول الكوميسا فى التجارة البينية عام 2015	11
3-1	نسبة التجارة البينية إلى التجارة الدولية لدول الإياك عام 2015	14
4-1	نسبة مساهمة دول الإياك فى التجارة البينية عام 2015	14
5-1	نسبة التجارة البينية إلى التجارة الدولية لدول السادك عام 2015	17
6-1	نسبة مساهمة دول السادك فى التجارة البينية عام 2015	17
	أشكال الفصل الثالث	
1-3	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في SADC %	57
2-3	الاستثمار والادخار المحلى الاجمالى فى SADC%	59
3-3	الواردات البينية كنسبة من ىاجمالى واردات SADC%	60
4-3	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في COMESA %	62
5-3	التجارة الخارجية للكوميسا خلال الفترة (2004 – 2013)	63
6-3	التجارة البينية للكوميسا	63

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
	تابع الفصل الثالث	
7-3	صادرات الكوميسا من الشركاء التجاريين عام 2013	64
8-3	واردات الكوميسا من الشركاء التجاريين عام 2013	64
9-3	الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد للكوميسا خلال الفترة 2003 – 2013	67
10-3	الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من الكوميسا	68
11-3	صادرات وواردات بوروندي والميزان التجاري خلال الفترة (2009 – 2013)	71
12-3	صادرات وواردات كينيا والميزان التجاري خلال الفترة (2009 – 2013)	71
13-3	صادرات وواردات رواندا والميزان التجاري خلال الفترة (2009 – 2013)	72
14-3	صادرات وواردات تنزانيا والميزان التجاري خلال الفترة (2009 – 2013)	72
15-3	صادرات وواردات اوغندة والميزان التجاري خلال الفترة (2009 – 2013)	73
	أشكال الفصل الرابع	
1-4	توزيع الناتج المحلى الإجمالى للدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية فى عام 2015	92
2-4	نسبة تجارة مصر مع دول الكوميسا إلى اجمالى تجارة مصر مع العالم خلال الفترة (1995-2016)	100

مقدمة

اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية الإفريقية
وآثارها على الاقتصادات الإفريقية عموماً والاقتصاد المصرى خصوصاً

يوم 10 يونيو 2015 وفى مدينة شرم الشيخ تم توقيع الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية بين كل من : السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (كوميسا)، وتجمع شرق إفريقيا، ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقى (سادك). تم هذا التوقيع على مستوى القمة بواسطة رؤساء 26 دولة هى الدول الأعضاء فى التجمعات الاقتصادية الثلاثة.

يقوم مشروع "منطقة التجارة الحرة الثلاثية" على دمج التكتلات الاقتصادية الثلاثة الكبيرة على مستوى عموم القارة الإفريقية، كمحاولة لتفادى السلبيات المحتملة التى يمكن حدوثها فى حال المنافسة الضارة بين التكتلات الثلاثة على النفاذ إلى أسواق الدول غير المنضمة لأى منها من بين أعضاء الاتحاد الإفريقى بشكل عام (54 دولة) من جهة أولى، وتغليب الطابع التكاملى القائم على اقتسام المنافع وتجنب الضرر وبناء آلية للتعويض المحتمل حال حدوثه، من جهة ثانية.

وإذا انتقلنا من المستوى الإفريقى، إلى المستوى العالمى، فإن مشروع اندماج التكتلات الثلاثة ضمن منطقة تجارة حرة كبرى موحدة، من شأنه أن يخلق كياناً اقتصادياً إفريقياً أكثر قوة فى مواجهة العالم الخارجى، لاقتناص المكاسب والحد من الخسائر للدول الإفريقية المعنية.

ومن المفهوم أن "منطقة التجارة الحرة الثلاثية" لا تلغى التجمعات المنضوية فى إطارها، وإنما تستوعبها دون أن تقضى على الذاتية المستقلة لكل منها، فهى بمثابة (فيدرالية تجارية) أقل من تكتل اقتصادى موحد، وأكثر من آلية تنسيقية بين التجمعات ذات الصلة. ومن شأن ذلك أن يخلق نوعاً من الإزدواجية التى يجب تفاديها، بين التجمعات المنفردة، والكتلة التجارية الناشئة ذات الطابع الجماعى. هذا، ويلاحظ أن الطابع الجماعى للمنطقة المذكورة، على المستوى الإفريقي العام لا يعنى الشمول على مستوى العضوية، إذ يلاحظ أن (المنطقة) لا تضم الكيان الممثل لدول غرب إفريقيا (الاتحاد النقدى لمنطقة غرب إفريقيا).

كما أنه وبرغم مساعي التنسيق فيما بين التجمعات الفرعية الثلاث، إلا أن ذلك لا يرقى إلى اقامة مشروع لمنطقة تجارة موحّدة unified ولا نقول : واحدة Single على كل حال.

هذا، ونظراً لأن منطقة التجارة الحرة الثلاثية هى – بالتعريف – لا تتجاوز كونها منطقة للتجارة الحرة Free trade Area فهى تعتبر من حيث مستوى العملية التكاملية أدنى من الشكل التكاملى المتجسد فى كل من الاتحاد الأوروبى (برغم "خروج" بريطانيا مؤخراً) و "رابطة بلدان

جنوب شرق آسيا (آسيان)". ولكنها أقرب إلى تجمعات فضفاضة إلى حد ما مثل (آبك) APEC : "التجمع الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى" برغم تضمين مشاريع للتكامل "العميق" بفعل وجود كل من الصين واليابان والولايات المتحدة فى هذا التجمع، لدرجة إنشاء "البنك الآسيوى للتنمية" بمبادرة صينية.

ولكن المنطقة التجارية الإفريقية الثلاثية المنشودة هى أقرب إلى المشروع الذى كانت تسعى إليه الولايات المتحدة شرقاً –في وقت سابق– من خلال "السوق المشتركة لدول المحيط الهادى"، والمشروع الآخر الذى تسعى إليه غرباً من خلال "السوق المشتركة عبر الأطلنطى" والتى يفترض أن تجمع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى.

لقد حاول فريق البحث ان يعمل على تحديد الآثار المتوقعة للمنطقة الثلاثية على اقتصاديات الإفريقية عموما، وعلى الاقتصاد المصري خصوصا، من خلال التركيز بدايةً –في موضوع أول – على تقديم مدخل للمنطقة الثلاثية وفق طريقة التحليل السكوني خلال لحظة بعينها هي العام 2015/2014. و تمت معالجة موضوع ثانٍ ينصب على تجارة مصر مع التجمعات الإفريقية الفرعية الثلاثة المكونة للمنطقة الجديدة، من خلال طريقة وصفية–تحليلية مركبة، خلال فترة 2010–2015.

أما الموضوع الثالث فقد انصب على دراسة بعض أبعاد العلاقات الاقتصادية للقارة الإفريقية مع العالم الخارجي فى ضوء أوضاع التجارة وحركات رؤوس الأموال.

جاء الموضوع الرابع ليعالج الأثر المتوقع – الآثار المتوقعة بالأحرى – لمنطقة التجارة الثلاثية على الاقتصاد المصرى، باستخدام المقترب الكمي في بعض صوره السائدة في دراسات التكامل الإقليمي المعاصرة.

أخيرا فإن الموضوع الخامس يتعلق باستكشاف أوّليّ لبعض أهم المداخل المنهجية المستخدمة في قياس الآثار التكاملية على المستوى العالمي عموما، والإفريقي خصوصا، وعلى وجه التحديد:نماذج التوازن الجزئي، و نماذج التوازن العام، ونماذج الجاذبية.

هذا، و لقد كانت أنظار اعضاء فريق البحث معلقة في المقام الأول بالعائد المتوقع على الاقتصاد المصري من الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية TFTA وذلك في ضوء محصلة العلاقة الراهنة لمصر، وخاصة في الجانب التجاري، مع التجمعات الإفريقية الفرعية الثلاثة المكونة للمنطقة "الثلاثية"، أي: "تجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي" و "تجمع شرق إفريقيا" و "الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي". وكان الاهتمام منصبّا على الجمع بين التحليل السكوني (الاستاتيكي) والتحليل الحركي (الديناميكي).

في ضوء ما سبق، تم تقسيم البحث إلى الفصول التالية :

- **<u>الفصل الأول</u> : مدخل إلى منطقة التجارة الحرة الثلاثية، حسب الموقف عام 2015/2014 (تحليل سكوني للحظة الراهنة).**
- **<u>الفصل الثانى</u> : التجارة المصرية مع التجمعات الإفريقية الفرعية وعلاقتها بمنطقة التجارة الحرة الثلاثية (دراسة وصفية–تحليلية لفترة 2010–2014).**
- **<u>الفصل الثالث</u> : منطقة التجارة الحرة الثلاثية وبعض أبعاد العلاقات الاقتصادية الإفريقية مع العالم الخارجي.**
- **<u>الفصل الرابع</u> : أثر منطقة التجارة الحرة الثلاثية على الاقتصاد المصري: دراسة توقعية للعلاقات التجارية بين مصر والشركاء التجاريين الرئيسيين(مقاربة كمية).**
- **<u>الفصل الخامس</u>: نحو منهجية قياس للأثر التكاملي المتوقع للمنطقة الثلاثية على المستوى الإفريقي العام: استعراض تحليلي مقارن لبعض النماذج المستخدمة.**
-

الباحث الرئيسى

أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى

الفصل الأول

مدخل إلى منطقة التجارة الحرة الثلاثية(*) :

حسب الموقف عام 2015/2014
(تحليل استاتيكي للحظة الراهنة)

1-1 اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية

يعتبر اتفاق التجارة الحرة بين الكوميسا والسادك وتجمع شرق افريقيا مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادى التجارى، حيث يعنى مشاركة 26 دولة افريقية بإجمالى حجم السكان يقرب من 632 مليون نسمة وهو عدد سكان هذا التجمع وهو ما يعادل 57% من اجمالي عدد سكان القارة بالإضافة الي أن ناتج هذه الدول مجتمعة يمثل ما يقرب من 60 % من اجمالي ناتج القارة الافريقية ،

ويعتبر هذا الاتفاق امتداداً لفكرة التكامل الافريقي التى نبعت من خطة عمل لاجوس في عام 1980 ومعاهدة أبوجا 1991 حيث قامت الفكرة على انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية AEC وذلك بهدف الوصول الي " الولايات المتحدة الافريقية "

وتعتبر المنطقة التجارية الثلاثية الحرة باتفاق المجموعات الثلاث وهي، الكوميسا والسادك وتجمع شرق افريقيا هي حجر الاساس فى ذلك، حيث ستعزز وتدعم مسيرة الجماعة الاقتصادية الإفريقية علي أساس من حرية التجارة، مع ترشيد التكتلات العديدة القائمة بالقارة الافريقية، وتعمل على الحد او التخفيف من مشكلة العضوية المزدوجة للدول، فليس هناك دولة إفريقية واحدة لا تنتمى إلى واحد أو أكثر من هذه التجمعات فيما قد يكون سبباً أساسياً فى الإبطاء وتعقيد عملية التكامل الإفريقية. وتتمثل أهم التكتلات الاقتصادية الإفريقية فى الآتى :

(*) أعد هذا الفصل د. يسرى عبد الرحمن : رئيس قسم البحوث بالبنك المركزى المصرى

Common Market for Eastern & Southern Africa (COMESA)	• السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا
Economic Community of West African States (ECOWAS)	• المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
The Southern African Development Community (SADC)	• الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى
The Economic Community of Central African States (ECCAS)	• المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا
Community of Sahel–Saharan States (CEN–SAD)	• تجمع دول الساحل والصحراء
Arab Maghreb Inion (AMU)	• اتحاد المغرب العربى
East African Community (EAC)	• تجمع دول شرق إفريقيا
Intergovernmental Authority on development (IGAD)	• الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)

أن تحقيق منطقة تجارة حرة يمكن أن يؤدى الي اتحاد جمركى كخطوة لاحقة ثم الي سوق مشتركة تمهيداً فيما بعد للوصول الي الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

يبلغ عدد دول الأعضاء المشاركة فى التجمع (26 دولة) وهى كالآتى :

* دول الشرق الإفريقى	(بوروندى – كينيا – رواندا – تنزانيا – أوغندا)
* دول الكوميسا	(مدغشقر – مالاوى – موريشيوس – سوازلاند – زامبيا – زيمبابوى – بوروندى – كينيا – جزر القمر – رواندا – سيشيل – أوغندا – الكنغو الديموقراطية – مصر – أثيوبيا – ليبيا – ارتيريا – السودان – جيبوتى.
* دول الجنوب الافريقى	(الساداك) – أنجولا – بتسوانا – ليسوتو – مدغشقر – مالوى – موريشيوس – موزمبيق – نامبيا – جنوب إفريقيا – سوازيلاند – زامبيا – زيمبابوى.

وفي اطار عملية التكامل بين التجمعات الاقتصادية الثلاث تمّ عقد ثلاث قمم كان آخرها تلك التى عقدت بمدينة شرم الشيخ في 10 يونية 2015 حيث تم الاعلان عن إطلاق منطقة التجارة الحرة للتجمعات الثلاث والتى تقوم على الأسس التى اعتمدت في القمم السابقة كركائز لعملية التكامل الثلاثي وهي : تكامل السوق – تنمية البنية التحتية والتنمية الصناعية.

وكان قد تم الاعلان فى القمة الثانية التى عقدت في 12 يونية 2012 بجنوب افريقيا عن بدء المفاوضات لإنشاء المنطقة الحرة واعتماد خارطة الطريق لإنشائها مع تحديد الإطار المؤسسي ومبادىء التفاوض كما يلي :

2-1 الاطار المؤسسي الذي تقوم عليه الاتفاقية

– الأجهزة التنفيذية : تتمثل أهم الأطر التنفيذية المعنية بتنفيذ منطقة التجارة الحرة الثلاثية فيما يلى :

- **القمة الثلاثية.. تضم رؤساء دول و (أو) حكومات دول الأعضاء، وتختص بإصدار التوجيهات العامة، ومنح قوة الدفع اللازمة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية.**
- **مجلس وزراء الثلاثية.. يضم الوزراء الذين تحددهم الدول الأعضاء لأغراض إقامة منطقة التجارة الحرة الثلاثية.**
- **اللجان الوزارية القطاعية لدول التكتلات الثلاث.. وتكون كل منها مسئولة عن توجيه وتنفيذ السياسات فى مجالات اختصاصها [1].**
- **اللجنة الثلاثية المشتركة لكبار المسئولين.. تكون مسئولة عن مراقبة وتوجيه العمل الفنى.**
- **اللجنة الثلاثية للخبراء.. تختص بالعمل الفنى وتكون مسئولة أمام اللجنة الثلاثية المشتركة لكبار المسئولين.**

– آلية تسوية المنازعات : تتضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية تشكيل لجنة لتسوية المنازعات، تختص بما يلى :

- **تشكيل لجان لدراسة النزاعات وهيئة استئناف.**
- **اعتماد تقارير اللجان المشار إليها وهيئة الاستئناف، ومراقبة تنفيذ الأحكام والتوصيات الصادرة عنها.**
- **تعليق الامتيازات الممنوحة بموجب الاتفاقية.**

[1] التجارة، الشئون المالية، الجمارك، الشئون الاقتصادية، الشئون القانونية .

إلى وقت كتابه هذا البحث لا يوجد جهاز مؤسساتى رسمى حتى الآن للتجمعات الثلاث، ولذا فإنه فى قمة شرم الشيخ تم الاتفاق على أن تتولى سكرتارية الثلاث تجمعات مهمة إدارة وتنفيذ البرامج والتوصيات المتعلقة بإدارة هذا التجمع وتكوينه وخلق مؤسساته، على أن يتم فى أقرب فرصة إنشاء سكرتارية خاصة للتجمع تكون منفصلة فى أعمالها وأسلوب إدارتها ويكون لها الاستقلالية الكاملة فى ذلك بالإضافة إلى تعيين سكرتير عام وسكرتارية خاصة بالتجمع الجديد.

3-1 مبادىء التفاوض التى تقوم عليها الاتفاقية :

- **الاتفاق على ان المرحلة الأولى من المفاوضات ستتناول تحرير التعريفة الجمركية وقواعد المنشأ والتعاون الجمركى والموضوعات الجمركية ذات الصلة، القيود غير الجمركية، معالجة وتجهيز السلع للأغراض التجارية (المعالجات التجارية)، المعايير الصحية والصحة النباتية، والقيود التقنية أمام التجارة وتسوية المنازعات.**
- **يتم التفاوض علي تسهيل حركة رجال الأعمال في إقليم (المنطقة) بالتوازى مع المرحلة الأولي.**
- **ترتكز المرحلة الثانية على المفاوضات التجارية في مجال الخدمات والموضوعات التجارية ذات الصلة مثل سياسة الملكية الفكرية وحقوق المنافسة لتنمية التجارة والقدرة التنافسية.**
- **تتم المفاوضات على مستوى التجمع الاقتصادى الإقليمى / الدولة العضو.**

– تم تحديد فترة تمتد من 24 الي 36 شهراً للإنتهاء من المرحلة الأولى وكذا تسهيل حركة رجال الأعمال، ولكن لم يتم تحديد فترة زمنية للمرحلة الثانية.

– تم الاتفاق علي أن يكون مشروع الاتفاق المعد من قبل السكرتارية هو الأساس الذي سيتم عليه التفاوض على أن تشمل مبادىء التفاوض البنود التالية :

*** أن تكون العضوية للتكتل الاقتصادى من خلال دول أعضاء / شركاء في منطقة التجارة.**

*** المرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية.**

*** الشفافية.**

*** البناء على الوضع الراهن.**

*** تقديم تعهد شامل فيما يتعلق بمختلف مراحل الاتفاقية.**

*** معاملة الدولة الأولى بالرعاية.**

*** مبدأ "المعاملة الوطنية".**

*** اتخاذ القرارات بالإجماع.**

4-1 نتائج القمة الثالثة بشرم الشيخ

- **تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة في القمة الثالثة للتكتلات الثلاثة في شرم الشيخ في 10 يونيو 2015، كما سبق ذكره.**

- **تم اعتماد (7) ملاحق تشكل جزءً لا يتجزأ من الاتفاق وهي تتعلق بما يلى :**
  1. **القيود غير الجمركية**
  2. **الصحة والصحة النباتية**
  3. **القيود الفنية امام التجارة**
  4. **التعاون الجمركى**
  5. **تسهيل التجارة**
  6. **تجارة العبور (الترانزيت)**
  7. **تسوية المنازعات**

- **تم الانتهاء من المراجعة القانونية لهذه الملاحق ما عدا ملحق تسوية المنازعات.**

- **تجدر الإشارة إلي أنه توجد ثلاثة ملاحق معلقة من المرحلة الأولى للمفاوضات وهي : ملحق قواعد المنشأ، ملحق المعالجات التجارية، وملحق إلغاء الرسوم الجمركية.جدير بالذكر انه قد تمت إعادة التفاوض على مادة كانت محل نقاش في ملحق تسوية المنازعات ومن المقرر الانتهاء من التفاوض عليها قريباً، كما سيتم استئناف التفاوض على الملاحق الثلاثة الأخرى.**

- **كما تجدر الإشارة إلى أنه تم عرض كافة ملاحق الاتفاق على لجنة المعاهدات بوزارة الخارجية المصرية وتمت الموافقة عليها ما عدا أربع ملاحق يجرى التفاوض عليها وهى : ملحق قواعد المنشأ، وملحق تسوية المنازعات، وملحق المعالجات التجارية، وملحق إلغاء الرسوم الجمركية.**

- **جدير بالذكر ان المرحلة الثانية من المفاوضات والتى تتناول موضوعات التجارة في الخدمات والاستثمار عبر الحدود والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية سيتم التفاوض**

عليها ابتداء من عقد اجتماع تشاورى يضم خبراء في مختلف المجالات ذات الصلة لمناقشة مسودات البروتوكولات وتقديم مقترحات محددة.

5-1 الجهود المبذولة فى اطار تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا COMESA)

أنشئت السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا المعروفة بتجمع الكوميسا Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) بموجب الاتفاقية المنبثقة عن مؤتمر كمبالا الذى عقد بأوغندا فى 5 نوفمبر عام 1993، والتى تم بمقتضاها إحلال هذه السوق محل منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا المعروفة بـ Preferential Trade Area (PTA).

ومن بين الاهداف التى شملتها اتفاقية انشاء السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي COMESA المادة (3) ما يلي [1]:

- **دفع النمو والتنمية فى الدول الأعضاء من خلال تشجيع التنمية المتوازنة للإنتاج وهياكل الأسواق.**
- **تشجيع التنمية المشتركة فى مجالات الأنشطة الاقتصادية واعتماد سياسات وبرامج اقتصادية كلية لرفع مستوى المعيشة لمواطني الدول الأعضاء وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء.**

وتحقيقا لتلك الأهداف تتعهد الدول الأطراف بالتعاون فيما بينها فى مجالات التعاون الجمركى، والنمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية. وعليه أنشئت غرفة مقاصة الكوميسا COMESA Clearing House (CCH) عام 1984 بغرض تسوية المدفوعات التجارية بين الدول الأعضاء الناتجة عن التبادل التجارى فيما بينها، حيث يتم تسوية الرصيد الصافي للدولة المدينة بالعملة الصعبة كل فترة معينة، وبالتالى يمكن الحد من الطلب على العملة الصعبة النادرة لدى اغلب الدول الأعضاء فى منطقة التجارة التفضيلية، وتتم عملية التسوية من خلال البنوك المركزية.

وفي إطار قمة الكوميسا الثالثة عشر بزيمبابوي في يونيو 2009 تم الإعلان رسميا عن بدء العمل بالنظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات Regional Payment (REPSS)

(1) اتفاقية إنشاء الكوميسا المادة (3) الصفحات من 15 إلى 18 .

System حيث قامت غرفة المقاصة بالإعداد للنظام وتجهيز احتياجاته الفنية منذ فترة طويلة، وهو نظام تشرف عليه الغرفة ويعمل على تسوية المدفوعات ما بين الدول أعضاء الكوميسا على أساس يومي باستخدام العملات الوطنية للدول المتعاملة به مع توسيط الدولار أو اليورو كعملة محاسبة للتسوية النهائية، مع قيام " بنك موريشيوس المركزي " كبنك للتسوية فى هذه المرحلة. ووفقا للنظام تلتزم الدول الأعضاء بالكوميسا بالتوقيع على اتفاقية إنشاء النظام، وكذلك تلتزم بفتح حسابين بالدولار واليورو لدى " بنك موريشيوس " وتغذية الحسابين بالسيولة اللازمة للبدء فى تفعيل النظام بعد إجراء العديد من الاختبارات الفنية اللازمة للتأكد من سلامة النظام وقدرته على القيام بمهمة التسوية اليومية للمدفوعات بين الأفراد.

وتتمثل فوائد النظام فيما يستهدفه من تسوية للمدفوعات بين الدول الأعضاء على أساس يومي، حيث تنحصر عملية التسوية بين البنك التجارى للمصدر وبنكه المركزي، والبنك التجارى للمستورد وبنكه المركزي، وبنك موريشيوس كبنك تسويات. كما يوفر النظام أيضا قدرا كافيا من الثقة للمتعاملين فيه نظرا لوجود البنوك المركزية للدول الأعضاء كطرف أساسي فى عملية المدفوعات والتسويات المتبادلة.

التجارة البينية لدول الكوميسا

تشير بيانات التجارة الخارجية لدول " الكوميسا " إلى انخفاض حجم التجارة البينية لدول الكوميسا من 10,493 مليار دولار عام 2014 لتقتصر على 9,030 مليار دولار عام 2015 بمعدل انخفاض بلغ نحو 13,9%.

وفى جانب الصادرات البينية تأتى مصر فى صدارة الدول حيث تستحوذ على نحو 1,9 مليار دولار من إجمالى الصادرات البينية لدول الكوميسا بحصة بلغت 20,8%، تليها كينيا بنحو 1,6 مليار دولار (17,2%)، ثم اوغندا بنحو 1,2 مليار دولار (13,3%)، تليها زامبيا بنحو 1,1 مليار دولار (12,2%)، ثم الكونغو الديمقراطية بنحو 987,7 مليون دولار (10,9%)، ثم موريشيوس 762,6 مليون دولار (8,4%).

وفى جانب الواردات البينية، جاءت زامبيا فى صدارة الدول المستوردة بنحو 2,0 مليار دولار من اجمالى الواردات البينية لدول الكوميسا بنسبة (24,3%)، تليها السودان بنحو 1,0 مليار دولار (10,7%)، ثم كينيا بنحو 979,0 مليون دولار (9,7%)، ثم الكونغو الديمقراطية بنحو 912,0 مليون دولار (8,5%)، ثم اوغندا بنحو 680,7 مليون دولار (7,6%)، انظر جدول رقم (1-1).

وبالنسبة لأهم سلع التجارة البينية لدول الكوميسا، فقد استحوذ النحاس الخام على المركز الاول وذلك خلال الفترة 2011-2015، يليه الشاى الاسود، ومنتجات الهيدروكسيدات واوكسيدات الكوبلت، والحيوانات الحية.

جدول رقم (1-1): التجارة البينية لدول الكوميسا خلال عام 2015

مليون دولار

الترتيب	الدولة المصدرة	القيمة	النسبة %	الدولة المستوردة	القيمة	النسبة %
1	مصر	1882,0	20,8	زامبيا	1988,9	24,3
2	كينيا	1557,0	17,2	السودان	1026,1	10,7
3	اوغندا	1199,0	13,3	كينيا	979,0	9,7
4	زامبيا	1099,0	12,2	الكونغو	912,0	8,5
5	الكونغو	987,7	10,9	اوغندا	680,7	7,6
6	موريشيوس	762,6	8,4	مصر	594,1	7,4
7	اثيوبيا	411,6	4,6	ليبيا	576,8	6,7
8	رواندا	299,5	3,3	رواندا	448,2	5,3
9	سوازيلاند	200,2	2,2	زيمبابوى	432,7	4,8
10	زيمبابوى	129,1	1,4	اثيوبيا	340,3	3,6
11	السودان	102,4	1,1	جيبوتى	238,1	2,7
12	ليبيا	98,6	1,1	مالاوى	232,4	2,1
13	مالاوى	97,8	1,1	مدغشقر	167,4	1,7
14	مدغشقر	77,1	0,9	موريشيوس	163,3	99,1
15	بوروندى	56,3	0,6	بوروندى	89,6	1,1
16	سيشل	56,3	0,6	سيشل	84,9	1,0
17	جيبوتى	6,8	0,1	اريتريا	50,5	0,9
18	اريتريا	5,7	0,1	سوازيلاند	13,5	0
19	جزر القمر	2,4	0,0	جزر القمر	11,5	0
	الاجمالى	9030,0	100,0	الاجمالى	9030,0	100,0

Source: http://www.trademap.org/Index.aspx

شكل رقم (1-1)

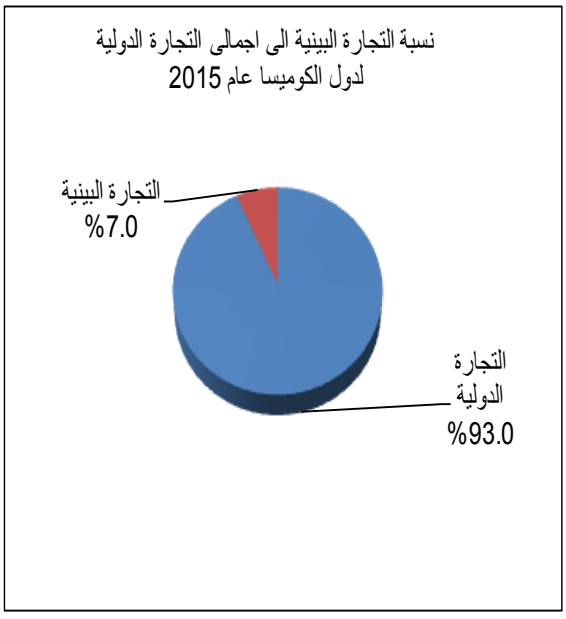

شكل رقم (2-1)

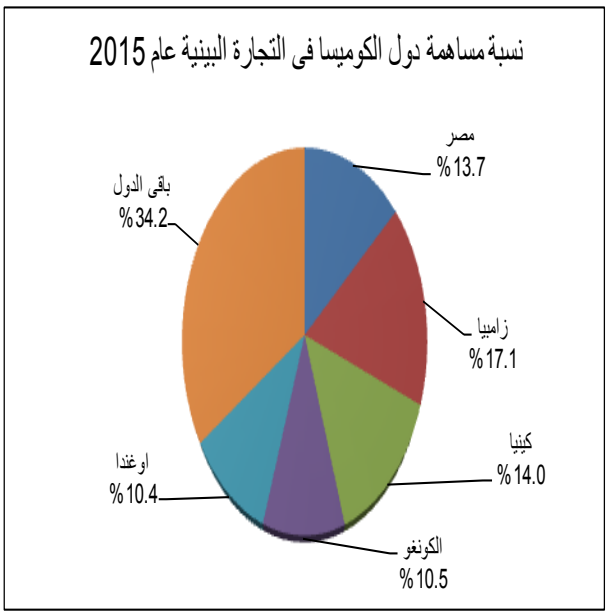

6-1 الجهود المبذولة فى اطار تجمع شرق افريقيا (الاياك EAC)

تأسس تجمع شرق افريقيا East Africa Community EAC عام 1967 بعضوية ثلاث دول (تنزانيا، كينيا، اوغندا). وفى نوفمبر عام 1999 تم إبرام معاهدة تهدف الى انشاء اتحاد اقتصادى وسياسى بين الدول الاعضاء دخلت حيز التنفيذ في يوليو 2000، وذلك قبل انضمام بوروندى ورواندا رسميا الى التجمع في 2007[1]، كما اكتمل انضمام جنوب السودان رسميا الى التجمع في 16 اغسطس 2016 ليكتمل التجمع في صورته الحالية، وذلك بغرض تحقيق العديد من الاهداف من بينها:

- **تأكيد ان اولويات التعاون ستكون فى قطاعات النقل والاتصالات والتجارة والصناعة والاستثمارات والهجرة والامن.**
- **اقامة سوق مشتركة وما يترتب على ذلك من تيسير اجراءات السفر والتنسيق فى مجال التعريفات الجمركية.**
- **اتخاذ إجراءات قوية في مجال تحقيق التكامل، بما فى ذلك توفير عملات تتسم بحرية الصرف فى الدول الاعضاء ثم عملة موحدة لاحقا.**

وقد نجح التجمع في انشاء اتحاد جمركى في 2005 من اجل إلغاء التعريفة الداخلية وتبنى تعريفة خارجية مشتركة على البضائع الواردة من الدول الأخرى (خارج التجمع)، بهدف الوصول الى سوق مشتركة تحقيقا لأهداف اتفاقية الانشاء. وفى نوفمبر 2009 وقعت الدول الاعضاء بالتجمع اتفاقية لإنشاء السوق المشتركة، صدقت عليها الدول الاعضاء في 2010 من اجل تحقيق التكامل الاقليمى ودعما للاتحاد الجمركى. وعلى الرغم من تلك الجهود فإن هدف تحقيق الاتحاد الجمركي تعترضه تحديات كبيرة منها كيفية التوصل إلى اتفاق بشأن التعريفة الخارجية المشتركة في ظل الاختلاف الواضح بين الدول الأعضاء في مستويات التنمية الاقتصادية والصناعية، ومستوى العائدات الجمركية المتفاوتة، الى غير ذلك من القضايا المتشابكة[1].

التجارة البينية لدول الاياك

(1) تم حل الاتحاد بعد نحو عشر سنوات بسبب انتشار النزاعات، وتدهور البنية التحتية بالدول الاعضاء، بالإضافة الى الحرب التى اندلعت بين تنزانيا واوغندا عامى 1978-1979.

[1] موقع مصر العربية : "شرق افريقيا EAC"
http://www.masralarabia.com

تشير بيانات التجارة الخارجية لدول الإياك الى ارتفاع حجم التجارة البينية بين دول الاياك من نحو 2,466 مليار دولار عام 2014 لتصل نحو 2,822 مليار دولار عام 2015، بمعدل ارتفاع بلغ 14.9%، انظر جدول رقم (1-2).

وفى جانب الصادرات البينية تأتى تنزانيا فى صدارة الدول حيث تستحوذ على نحو 984.5 مليون دولار من اجمالى الصادرات البينية لدول الاياك بما حصته 34.9%، تليها كينيا بنحو 976,0 مليون دولار (34,6%)، تليها اوغندا بنحو 727,3 مليون دولار (25,8%)، ثم رواندا بنحو 107,3 مليون دولار (3,8%)، ثم بوروندى بنحو 26,6مليون دولار (0,9%).

وفى جانب الواردات البينية، جاءت كينيا فى صدارة الدول المستوردة حيث تستحوذ على نحو 1,3 مليار دولار من اجمالى الواردات البينية لدول الاياك بما نسبته (46,9%)، تليها اوغندا بنحو 630,2 مليون دولار (22,3%)، تليها رواندا بنحو 473,9 مليون دولار (16,8%)، ثم تنزانيا بنحو 278,7 مليون دولار (9,9%)، ثم بوروندى بنحو 114,2 مليون دولار (4,0%).

وبالنسبة لأهم سلع التجارة البينية بين دول الاياك فتتمثل فى الشاى، والبن، والقطن، والتبغ، الى جانب بعض المنتجات الاخرى : الأسماك، والجلود، وبعض المعادن مثل الذهب والماس والحجر الجيرى.

جدول رقم (1-2): التجارة البينية لدول الاياك خلال عام 2015

مليون دولار

الترتيب	الدولة المصدرة	القيمة	النسبة %	الدولة المستوردة	القيمة	النسبة %
1	تنزانيا	984,5	34,9	كينيا	1324,7	46,9
2	كينيا	976,0	34,6	اوغندا	630,2	22,3
3	اوغندا	727,3	25,8	رواندا	473,9	16,8
4	رواندا	107,3	3,8	تنزانيا	278,7	9,9
5	بوروندى	26,6	0,9	بوروندى	114,2	4,0
	الاجمالى	2821,7	100,0	الاجمالى	2821,7	100,0

Source: http://www.trademap.org/Index.aspx

شكل رقم (1-3)

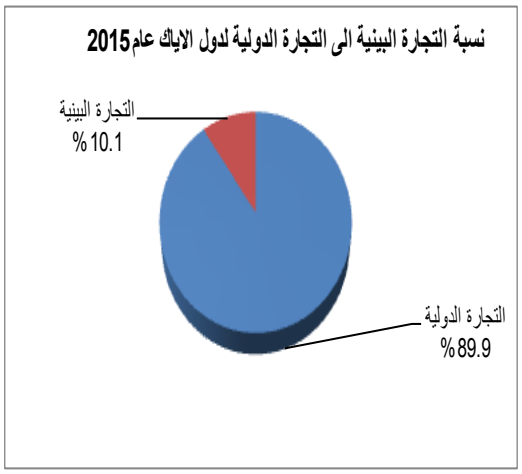

شكل رقم (1-4)

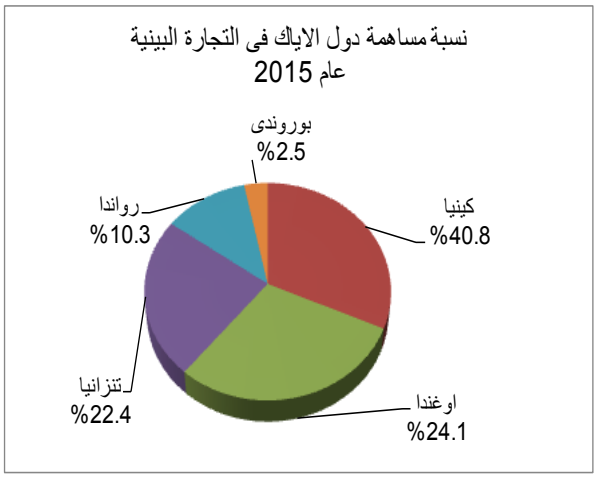

1-7 الجهود المبذولة فى اطار تجمع تنمية الجنوب الافريقى (السادك SADC)

ينص برتوكول السادك فى التجارة الذى صدر عام 1996، وتم تنقيحه عام 2010 على انشاء " منطقة تجارة حرة " بين دول التجمع مع حلول عام 2008، واتحاد جمركى بحلول عام 2010، وقد تم اعلان منطقة التجارة الحرة بتوقيع إثنىْ عشر دولة من دول التجمع خلال القمة التى عقدت فى جوهانسبرج عام 2008، وبدءً دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (حيث تم الغاء الرسوم الجمركية على نحو 85% من اجمالى السلع لتصل الى الصفر). ويتمثل هدف تلك المنطقة فى تحقيق المزيد من تحرير التجارة البينية فى السلع والخدمات بين دول التجمع وذلك من أجل :

- **زيادة مستويات الإنتاج المحلى والوصول الى مدخلات انتاج رخيصة.**
- **زيادة فرص العمل وتحسين بيئة الاعمال.**
- **زيادة التجارة البينية فى السلع.**
- **جذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.**

وهكذا تم انشاء منطقة التجارة الحرة لتجمع السادك فى اغسطس 2008، نتيجة لنجاح برنامج خفض التعريفات الجمركية الذى بدا عام 2001، والذى أدى إلى توافر الشروط الأولية

لإنشاء منطقة تجارة حرة (85% من التجارة البينية بين دول التجمع اصبحت بدون رسوم جمركية). وعلى الرغم من ذلك لم يتم استيفاء التحرير الكامل للتعريفات الجمركية الا بحلول عام 2012 عقب استكمال مرحلة خفض التعريفات على المنتجات ذات الطبيعة الخاصة وأصبح التحرير بنسبة 100%.

وهناك اثنى عشر دولة من بين خمسة عشر دولة عضو فى السادك ضمن منطقة التجارة الحرة الآن، بينما لا تزال انجولا والكونغو الديمقراطية وسيشل خارج المنطقة، أما مالاوى فلم تحقق التحرير الكامل للتعريفات الجمركية وفقا للجداول الزمنية منذ عام 2004 الا ان سكرتارية " السادك " تقوم بتقييم جدول التعريفات الخاص بمالاوى بصفة مستمرة تمهيدا لدخولها منطقة التجارة الحرة للتجمع بصفة رسمية[1].

التجارة البينية لدول السادك

تشير بيانات التجارة الخارجية لدول السادك الى انخفاض حجم التجارة البينية بين دول السادك من نحو 39,0 مليار دولار عام 2014 لتقتصر على نحو 32,8 مليار دولار عام 2015، بمعدل انخفاض بلغ 16,0%، أنظر جدول رقم (1-3).

وفى جانب الصادرات البينية تأتى جنوب افريقيا فى صدارة الدول الأعضاء حيث تستحوذ على نحو 21,2 مليار دولار من اجمالى الصادرات البينية لدول السادك بما نسبته 64,7%، تليها ناميبيا بنحو 1,8 مليار دولار (5,5%)، تليها موزمبيق بنحو 1,4 مليار دولار (4,3%)، ثم كل من بتسوانا وزامبيا وانجولا بنحو 1,2 مليار دولار (3,8-3,7%)، ثم سوازيلاند بنحو 1,1مليار دولار (3,5%).

وفى جانب الواردات البينية، جاءت بتسوانا فى صدارة الدول المستوردة حيث تستحوذ على نحو 5,7 مليار دولار من اجمالى الواردات البينية لدول السادك بما نسبته (17,4%)، تليها جنوب افريقيا بنحو 5,2 مليار دولار (15,8%)، تليها ناميبيا بنحو 4,7 مليار دولار (14,4%)، ثم زامبيا بنحو 4,4 مليار دولار (13,5%)، ثم زيمبابوى بنحو 3,0 مليار دولار (9,1%).

[1] المصدر: الموقع الرسمى لتجمع السادك http://www.sadc.int

جدول رقم (1-3): التجارة البينية لدول السادك خلال عام 2015

مليون دولار

	الدولة المصدرة	القيمة	النسبة %	الدولة المصدرة	القيمة	النسبة %
1	ج، افريقيا	21207,2	64,7	بتسوانا	5708,5	17,4
2	ناميبيا	1803,5	5,5	ج، افريقيا	5186,2	15,8
3	موزمبيق	1423,3	4,3	ناميبيا	4731,5	14,4
4	بتسوانا	1241,3	3,8	زامبيا	4410,9	13,5
5	زامبيا	1231,9	3,8	زيمبابوى	2968,6	9,1
6	انجولا	1215,4	3,7	موزمبيق	2639,3	8,1
7	سوازيلاند	1149,4	3,5	الكونغو	1624,2	5,0
8	الكونغو	1039,8	3,2	سوازيلاند	1200,8	3,7
9	موريشيوس	930,3	2,8	ليسوتو	1044,6	3,2
10	زيمبابوي	525,1	1,6	انجولا	1017,8	3,1
11	تنزانيا	374,2	1,1	مالاوى	738,0	2,3
12	ليسوتو	251,0	0,8	تنزانيا	665,7	2,0
13	مدغشقر	181,2	0,6	موريشيوس	432,7	1,3
14	مالاوى	148,0	0,5	مدغشقر	264,3	0,8
15	سيشل	55,8	0,2	سيشل	144,3	0,4
	الاجمالى	32777,4	100,0	الاجمالى	32777,4	100,0

Source: http://www.trademap.org/Index.aspx

شكل رقم (1–5)

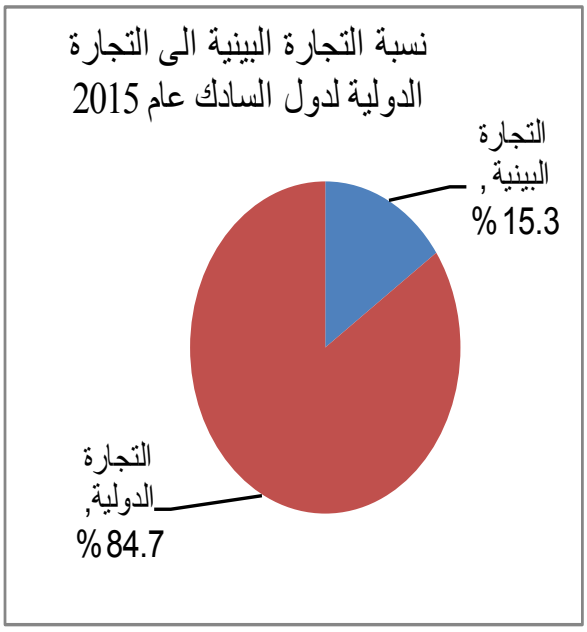

شكل رقم (1–6)

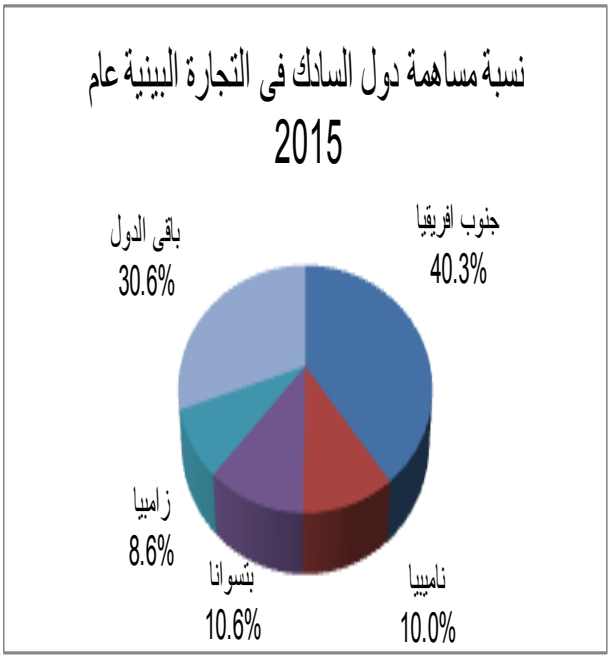

1–8 بعض المؤشرات المقارنة لدول المنطقة

1–8–1 الناتج المحلى الاجمالى

يعكس مستوى الناتج المحلى الإجمالى، بصورة عامة، الطاقات الانتاجية للدولة ومدى قدرتها على تحقيق درجة مناسبة من الاعتماد علي النفس، والحاجة إلى الاستيراد من الخارج لسدّ فجوة الطلب – أنظر جدول رقم (1–4) – وهو ما يحدد مساهمة كل دولة فى التجارة البينية لدول التجمعات الثلاث. ويوضح الجدول (1–4) حجم الناتج المحلى الاجمالى لكل دولة فى منطقة التجارة الحرة الثلاثية، وعند حساب متوسط نصيب الفرد بكل دولة يتضح ان هناك فجوه كبيرة بين دول التجمع فى هذا المؤشر، حيث يلاحظ ان بوروندى اقل الدول من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، واذا تم اعتبارها (دولة الاساس) وتم قياس حجم الناتج المحلى الاجمالى لباقى الدول على اساس حجمه فى بوروندى، يتضح ان دولة سيشل يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بها 34,6 ضعف نظيره فى بوروندى (دولة الاساس)، كذلك موريشيوس (33,2) ضعفا، وبتسوانا (23,0)، وجنوب افريقيا (20,7). وعلى جانب اخر، هناك تسعة عشر دولة من اجمالى أعضاء التجمعات الثلاث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بها اقل من عشرة أضعافه فى بوروندى (دولة الاساس). ويعتبر هذا التفاوت الكبير أحد أهم التحديات التى تواجه قيام منطقة التجارة

الثلاثية بالدور المنوط بها، حيث تتفاوت القدرات الانتاجية لدول المنطقة بصورة كبيرة خاصة اذا ما قورنت بنظيراتها فى دول الاتحاد الاوروبى على سبيل المثال [1].

جدول رقم (1-4): حجم الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد منه، لدول المنطقة

	الدولة	الناتج المحلى الاجمالى بالمليار دولار*	عدد السكان بالمليون*	متوسط نصيب الفرد من GDP	مضاعف اقل دولة
1	بوروندى	3,097	11,18	277,0	1
2	مالاوى	6,404	17,22	371,9	1,3
3	مدغشقر	9,739	24,24	401,8	1,5
4	الكونغو	35,238	77,27	456,0	1,6
5	موزمبيق	14,807	27,98	529,2	1,9
6	اثيوبيا	61,54	99,39	619,2	2,2
7	اريتريا	3,276	5,23	626,4	2,3
8	رواندا	8,096	11,61	697,3	2,5
9	اوغندا	27,529	39,03	705,3	2,5
10	جزر القمر	0,566	0,79	716,5	2,6
11	ج، السودان	9,015	12,34	730,6	2,6
12	تنزانيا	45,628	53,47	853,3	3,1
13	ليبيا	5,742	6,28	914,3	3,3
14	زيمبابوى	14,419	15,6	924,3	3,3
15	ليسوتو	2,278	2,14	1064,5	3,8
16	زامبيا	21,154	16,21	1305,0	4,7
17	كينيا	63,398	46,05	1376,7	5,0
18	جيبوتى	1,727	0,89	1940,4	7,0
19	السودان	97,156	40,23	2415,0	8,7
20	سوازيلاند	4,118	1,29	3192,2	11,5
21	مصر	330,779	91,51	3614,7	13,0
22	انجولا	102,627	25,02	4101,8	14,8
23	ناميبيا	11,492	2,46	4671,5	16,9
24	جنوب افريقيا	314,572	54,956	5724,1	20,7
25	بتسوانا	14,39	2,26	6367,3	23,0
26	موريشيوس	11,682	1,27	9198,4	33,2
27	سيشل	1,438	0,15	9586,7	34,6

Source: World Development Indicators database, World Bank, 16 December 2016.

[1] انظر الموقع الرسمى للاتحاد الاوروبى

1-8-2 مؤشر سهولة التجارة عبر الحدود

اذا كانت دول منطقة التجارة الحرة الثلاثية قد حققت نجاحا فى مجال خفض معدلات التعريفات الجمركية على التجارة المتبادلة فيما بينها، سواء على مستوى التجمعات الفرعية او منطقة التجارة الثلاثية، فان نجاح الاتفاقية فى زيادة حجم التجارة البينية لا يتوقف عند هذا الأمر فقط، بل يتخطاه الى ضرورة توافر بعض العوامل الاخرى الضرورية اذا ما رغبت دول المنطقة فى تفعيل الاتفاقية على ارض الواقع، وعدم الاكتفاء بما يوقع من وثائق ذات صلة. ويعتبر مؤشر سهولة التجارة عبر الحدود (الذى يعتبر مؤشرا فرعيا لمؤشر سهولة أداء الاعمال[1] Doing Business الذى يصدر عن البنك الدولى World Bank)، أحد الوسائل المهمة لتحديد مدى قدرة دول المنطقة على انجاح اتفاقية منطقة التجارة الحرة الموقعة فيما بينها. حيث يعبر هذا المؤشر الفرعى عن تفاصيل تكلفة التبادل التجارى بين الدول عبر الحدود معبرا عنها بتكلفة استيراد أو تصدير شحنة معينة من البضائع، اخذا فى الاعتبار الاجراءات المطلوبة لذلك، وكذا الفترة الزمنية المستغرقة قبل انهاء كافة الإجراءات الرسمية والمستندات المطلوبة منذ بداية التعاقد بين طرفى العملية وحتى التسليم النهائى للشحنة فى بلد المستورد. وعليه يقوم التصنيف بترتيب الدول من الأفضل إلى الأقل وصولاً إلى الأسوأ فى نهاية التصنيف. لذا يمكن الاسترشاد بهذا التصنيف فى معرفة مدى قدرة الدول الأعضاء على تفعيل اتفاقية التجارة الثلاثية، انظر جدول (1-5).

[1] يعتبر مؤشر سهولة بيئة الاعمال Doing Business احد اهم المؤشرات الصادرة عن البنك الدولى ويتكون من عشرة مؤشرات فرعية وهى : مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، **مؤشر التجارة عبر الحدود**، مؤشر انفاذ العقود، مؤشر اغلاق المشروع.
Source : http://www.doingbusiness.org/methodology

جدول رقم (1-5): ترتيب دول المنطقة الثلاثية حسب مؤشر التجارة عبر الحدود

	الدولة	مؤشر سهولة التجارة عبر الحدود	مؤشر بيئة الاعمال
1	سوازيلاند	31	111
2	ليسوتو	39	100
3	بتسوانا	51	71
4	موريشيوس	74	49
5	سيشل	84	93
6	رواندا	87	56
7	كينيا	105	92
8	موزمبيق	106	137
9	جزر القمر	107	153
10	ليبيا	114	188
11	مالاوى	118	133
12	ناميبيا	127	108
13	مدغشقر	129	167
14	اوغندا	136	115
15	جنوب افريقيا	139	74
16	زيمبابوى	148	161
17	جيبوتى	155	171
18	بوروندى	160	157
19	زامبيا	161	98
20	اثيوبيا	167	159
21	مصر	168	122
22	جنوب السودان	177	187
23	تنزانيا	180	132
24	انجولا	183	182
25	السودان	184	168
26	الكونغو	188	184
27	اريتريا	189	189

http://www.doingbusiness.org/methodology

المصدر : قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال لعام 2015 الصادرة عن مجموعة البنك الدولى

يتضح من الجدول السابق أن هناك إحدى عشر دولة من أعضاء المنطقة الثلاثية تحتل مراكز متأخرة فى الترتيب العالمى لسهولة التجارة عبر الحدود، يتراوح ما بين المركز 155

وحتى المركز 189، وأقل هذه الدول بالترتيب هى: إريتريا (189)، الكونغو (188)، السودان (184)، انجولا (183)، تنزانيا (180)، جنوب السودان (177)، مصر (168)، اثيوبيا (167)، زامبيا (161)، بورندى (160)، جيبوتى (155).

فى حين أن الأفضل على مستوى المنطقة هى ستّ دول تحتل مراكز متقدمة فى الترتيب العالمى حيث تتراوح مراكزها ما بين المركز 31 وحتى المركز 87، وتأتى كل من سوازيلاند وليسوتو فى المقدمة بالمركزين (31) و (39) على الترتيب، ثم بتسوانا فى المركز (51)، وموريشيوس (74)، سيشل (84)، رواندا (87). أما باقى الدول وعددها عشر دول فتتراوح مراكزها العالمية ما بين المركز 105 والمركز 148.

1-9 بعض الملاحظات على التجارة البينية لدول التجمعات الثلاث

1-9-1 التركز الجغرافى

يتضح مما تم استعراضه فى هذا الفصل (الجداول 1-1، 1-2، 1-3) أن هناك تركزاً جغرافياً سواء على مستوى كل تجمع من التجمعات الثلاث، على حده أو على مستوى المنطقة الثلاثية، ككل وذلك على النحو التالى:

- **بالنسبة لتجمع الكوميسا الذى يضم 19 دولة، تستحوذ ثلاث دول هى مصر وكينيا واوغندا على 51,3% من اجمالى حجم الصادرات البينية لدول التجمع، أى أكثر من النصف، فى حين تستحوذ باقى الدول وعددها 17 دولة على النسبة الباقية 48,7%.**
- **كذلك الحال بالنسبة لتجمع الاياك الذى يضم خمس دول، حيث نجد أن دولتين فقط هما كينيا وأوغندا تستحوذان على اكثر من نصف الصادرات البينية لدول التجمع بما نسبته 69,5% من الاجمالى، فى حين تقتصر مساهمة بوروندى مثلاً على 2,5%.**
- **وبالنسبة لتجمع السادك، فلا يختلف الامر كثيرا حيث نجد دولة مثل جنوب افريقيا تسيطر على نحو ثلثئ صادرات التجمع بما نسبته 64,7%، فى حين تقتصر مساهمة بقية الدول وعددها أربعة عشر دولة على 35,3%.**

ويتضح من الجدول رقم (1-4) أن مستوى الناتج المحلى الاجمالى المجمّع لدول المنطقة البالغ نحو 1,222 ترليون دولار، يسطر عليه تركز كبير حيث تستحوذ كل من مصر وجنوب

افريقيا على اكثر من نصف هذا الناتج بقيمة قدرها نحو 645,4 مليار دولار بنسبة 52,8% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى لدول المنطقة. ويعنى هذا أن مصر وجنوب افريقيا سيكون لهما دور الريادة فى تحديد حجم ونوع التجارة البينية فى المنطقة، وذلك اذا ما تم اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل دورهما. وتمثل المنطقة الثلاثية فرصة ذهبية لكل من الدولتين لزيادة حجم تجارتهما الخارجية الموجهة إلى باقى الدول، خاصة وان صادرات الدولتين تتمتع بالتنوع النسبى، إذا ما قورنت بنوعية سلع التجارة البينية الحالية داخل كل تجمع على حده، والتى تتسم بالمحدودية الكبيرة والتركيز على التجارة فى المواد الخام والمواد الأولية.

1-10 النتائج المترتبة على مفاوضات منطقة التجارة الثلاثية[1]

أسفرت مفاوضات منطقة التجارة الثلاثية عن نتائج متعددة، حيث تم اعتماد والانتهاء من بعض الموضوعات والقضايا المتعلقة بالمنطقة، كما تم تأجيل البت فى بعضها لحين اتخاذ إجراءات أخرى بشأنها. وتتضمن النتائج المتعلقة بالمجالات الرئيسية للمفاوضات ما يلى:

1-10-1 تحرير التعريفة الجمركية

لم يتم الانتهاء بعد من مفاوضات تحرير التعريفة الجمركية، وذلك نظرا لأن عددا من الدول الأعضاء لم تلتزم بالإطار الزمنى المتفق عليه لتبادل مزايا وعروض تحرير التعريفة الجمركية بين دول المنطقة. فبحلول مايو عام 2005، بلغ عدد الدول الأعضاء التى قدمت مزايا وعروض تحرير التعريفة الجمركية 20 دولة. كما قامت الدول الخمس الأعضاء فى تجمع شرق إفريقيا (EAC) بتبادل هذه المزايا مع خمس دول أعضاء فى الاتحاد الجمركى الجنوب إفريقى (SACU) ولا تزال المفاوضات جارية بين التجمعين فى هذا الشأن. وفى الوقت ذاته، يقوم الاتحاد الجمركى الجنوب إفريقى (SACU) بتطوير بعض المزايا والعروض للدول الأخرى الأعضاء بالمنطقة الثلاثية للتجارة. وقد قام تجمع شرق إفريقيا بتبادل المزايا والعروض مع مصر حيث وصلت المفاوضات بين الطرفين إلى مرحلة متقدمة.

1-10-2 قواعد المنشأ

فيما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بقواعد المنشأ المؤقتة/المرحلية لدعم إطلاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية، فقد تم التوصل إلى ما يأتى:

- **الاتفاق على بعض الأسس العامة بالإضافة إلى قاعدة القيمة المضافة بنسبة 35% كتكلفة الأعمال من المنشأ المحلى لتطبيقها خلال الفترة المؤقتة/المرحلية.**

[1] تقارير غير منشورة .

- **بالنسبة للتجارة التى لم تغطّها بعد الأسس العامة المتفق عليها، ستستمر التجمعات الاقتصادية الإقليمية بالتبادل التجارى على أساس النظم الحالية خلال الفترة مؤقتة/المرحلية.**

1-10-3 التعاون الجمركى

تم استكمال مفاوضات التعاون الجمركى وإجراءات العبور، كما تم اعتماد والانتهاء من جميع الأعمال التحضيرية الخاصة بالمواد الواردة فى مشروع الاتفاق والملاحق. ويتضمن ذلك مراجعات فى ضوء " اتفاقية منظمة التجارة العالمية " الخاصة بتيسير التجارة التى تم الاتفاق عليها فى المؤتمر الوزارى الذى عقدته المنظمة فى مدينة بالى الإندونيسية فى ديسمبر 2013 تم اعتماد اتفاقية تسهيل التجارة فى مدينة بالى بأندونيسيا، وفى اجتماع مجلس الوزراء المصرى بتاريخ 2017/3/1 تمت الموافقة على انضمام مصر إلى بالإتفاق.

1-10-4 العوائق غير الجمركية والعوائق الفنية أمام التجارة وإجراءات الصحة والصحة النباتية

تم اعتماد والانتهاء من صياغة كافة الأحكام المتعلقة بالعوائق غير الجمركية والعوائق الفنية أمام التجارة وإجراءات الصحة والصحة النباتية.

1-10-5 عمليات استكمال التصنيع (أو التجهيز أو المعالجة Precesing)

تم الانتهاء من مفاوضات تسوية النزاع، إلا أن التقدم فى مفاوضات المعالجات التجارية كان بطيئا. ونتيجة لذلك، لا يزال هناك عمل كبير فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بمفاوضات المعالجات التجارية. فقد تم إحالة المادتين 2 و 4 من ملحق رقم (2) الخاص بالمعالجات التجارية إلى مجموعة العمل الفنية للمنطقة الثلاثية (TWG) مثلما حدث مع جميع الأمور الفنية الأخرى.

وقد تم الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بما يلى: المادة 28، و كذلك المادة 19 الخاصة بالحماية التفضيلية، والمادة 16 الخاصة بالترتيبات الانتقالية والمادة 30 المعدّلة والخاصة بتسوية النزاع، فضلا عن الملحق رقم (10) الخاص بآلية تسوية النزاع. وتم تعليق تطبيق المواد 17 و18 و19 لحين الانتهاء من ملحق رقم (2) من اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية ودخوله حيز التنفيذ.

1-10-6 نتائج أخرى

تم الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بالعديد من الملاحق. ويتضمن ذلك: ملحق رقم (6) الخاص بتيسير التجارة وملحق رقم (7) المعنى بالتجارة العابرة وتيسير العبور. كما تم الانتهاء من

برنامج العمل ما بعد مرحلة إطلاق المنطقة الثلاثية، وكذا خارطة الطريق التنفيذية. هذا فى حين لم يتم الانتهاء الكامل من المفاوضات فيما يتعلق بالملاحق التالية: ملحق رقم (1) المعنى بحذف رسوم الاستيراد/الواردات، وملحق رقم (2) الخاص (بعمليات التصنيع والتجهيز الجزئى الموجهة للتجارة)، وملحق رقم (4) الخاص بقواعد المنشأ.

1-11 الدروس المستفادة

كانت عملية التفاوض الخاصة بمنطقة التجارة الحرة الثلاثية محفوفة بالتحديات التى أدت إلى تباطؤ سير العملية. وقد ساهمت العديد من العوامل فى حدوث ذلك، وفيما يلى عدد من الدروس المستفادة من هذا الموقف:

- **أن طبيعة وتصميم قواعد المنشأ النهائية سوف تمثّل محددا هاما لأثر الاتفاقية على التجارة وتدفقات الاستثمار داخل المنطقة. فمعظم هذه القواعد المقترحة هى قواعد مأخوذة عن نظم أخرى ولكن لم يتم إضفاء الطابع الإفريقى عليها بالشكل المناسب لكى تتوافق مع الهياكل والنظم الخاصة بالدول الافريقية. والدليل على ذلك هو العدد الكبير للقواعد المقترحة للتطبيق بخصوص منتجات متعددة، إضافة إلى معدل التفاوت/التجاوز المقبول المقدر بـ 10-15% ونسبة الـ 35% الخاصة بالمعيار المقترح مؤقتا للمنشأ المحلى عن القيمة المضافة.**
- **يعتبر تطبيق قواعد متنوعة فيما يتعلق بالمنتجات المختلفة ملائماً للمناطق التى تتواجد فيها آلية جمركية متطورة. وهذا ليس الحال بالنسبة لمنطقة التجارة الثلاثية. فتنوع القواعد المقترح تطبيقها داخل المنطقة سيضيف كثيرا إلى تعقيد وتكاليف الانضمام وإدارة اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية. وسيكون عبء هذه التكاليف أكبر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تمثل غالبية المشروعات فى المنطقة.**
- **وبالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فعلاوة على مسألة الالتزام بقواعد أو " عملية التصنيع المحلى الجزئى " الكافية/المرضية، توجد أيضا تكاليف إثبات مدى الالتزام بهذه القواعد. ووفقا لتقديرات البنك الدولى، فإن تكاليف توفير الوثائق المناسبة لإثبات المنشأ تبلغ 3% من قيمة الشحن بالنسبة للشركات فى الدول النامية. ومن المحتمل ارتفاع هذه التكاليف فى الدول التى توجد بها آليات جمركية أقل تطورا. ومن ثم فإن الأثر المتوقع**

لمثل هذه القواعد هى أنها ستتسبب فى انخفاض معدلات استخدام الخطة التفضيلية لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية.

- **إحدى طرق تعويض القيود التى تفرضها القواعد الخاصة بالمعالجة الكافية/المرضية هى السماح بمستوى كبير من هوامش التفاوت/التجاوز. ويعد هذا أمرا خطيرا خاصة وأن معظم المصنّعين فى الإقليم يعتمدون على مدخلات مستوردة. وبالتالى فإن هوامش التجاوز/التفاوت المقترحة بنسبة 10–15% تعتبر منخفضة جدا.**
- **تعتبر القواعد القائمة على معيار القيمة المضافة هامة وضرورية حيث أنها تشكّل – إلى جانب القاعدة القائمة على أساس التغيرات فى التعريفة الجمركية – أهم طريقة لتحديد قاعدة المنشأ لمنتج بعينه. إلا أن تطبيق هذه القاعدة يختلف من تجمع اقتصادى إقليمى إلى آخر بناء على عدد معين من الظروف. فاستخدام معيار القيمة المضافة فى المنطقة الثلاثية ينطوى على بعض القيود وذلك لسبب هام، ألا وهو أن دول المنطقة بكاملها معرضة بشكل كبير إلى تقلبات أسعار الصرف. ويعمل انخفاض سعر الصرف على زيادة نصيب المدخلات الأجنبية من إجمالى تكلفة المنتج. وينتج عن هذا أن يصبح معيار القيمة المضافة أكثر تقييدا. فضلا عن ذلك، فإن استخدام طريقة معيار القيمة المضافة معرضة إلى تقلبات أسعار السلع وهى ظاهرة متفشية فى القارة الإفريقية. وبالتالى فإن تحديد لنسبة 35% كمعدل قاعدة القيمة المضافة من المنشأ المحلى تعتبر نسبة مرتفعة وغير واقعية.**
- **تعتبر اللغة أحد العناصر الهامة فى معادلة التكامل. فقد تعرضت عملية التفاوض لكثير من التباطؤ بسبب عوائق اللغة داخل إقليم المنطقة الثلاثية، والتى نتجت عن ضعف الترجمة الكتابية والترجمة الفورية لكل من التقارير والمناقشات من اللغة الإنجليزية إلى لغات دول الإقليم الأخرى (الفرنسية، البرتغالية، والعربية). وقد أظهر الاجتماع الهام المعنى بالشئون القانونية لاتفاقية المنطقة الثلاثية النتائج المترتبة على سوء الترجمة للمبادئ التى تسببت فيها كل من الترجمة الفورية والترجمة الكتابية. ويعتبر ذلك أمراً هاماً ينبغى على دول الإقليم التعامل معه إن عاجلا أم آجلا.**
- **عدم توافر القدرات بالشكل المناسب لدى المفاوضين تسبب أيضا فى تباطؤ عملية التفاوض. فخلال اجتماعات مجموعة العمل الفنية لدول الإقليم، بدا وكأن عدداً من**

الوفود المشاركة ليست لديه القدرات الفنية اللازمة للتفاوض. وبالتالى، تمت إضاعة وقت ثمين فى مناقشات غير ذات فائدة كبيرة بخصوص التعريفات المتعلقة بالعناصر الأساسية المتعارف عليها دوليا. ويتطلب ذلك من الدول الأعضاء اختيار فرق عمل لديها قدرات فنية عالية ضمن الوفود المشاركة بالاجتماعات.

- **هناك اختلاف كبير فى مراحل النمو والتطور الاقتصادى بين الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة الثلاثية فيما يتعلق بالدخل، والموارد البشرية، والبنية التحتية، واللوائح والتشريعات، " والحوكمة ". وقد نتج عن ذلك وجود اختلافات فى اهتمامات الدول الأعضاء المشاركة فى عملية التفاوض، الأمر الذى زاد من صعوبة التوصل إلى توافق جماعى فى الآراء تجاه عدد من الموضوعات. وأحد هذه الأمثلة الاختلاف الكبير فى مقترحات مستوى التفاوت/التجاوز فى القيمة فيما يتعلق بالمنشأ المحلى (من 5% إلى 15%). ويتطلب ذلك أن تتسم عملية التفاوض بالنظامية والمرونة الكافية للتعامل مع مسألة الاختلافات المذكورة.**
- **تمتلك غالبية الدول الأعضاء فى منطقة "الثلاثية" هياكل أسواق متشابهة نتيجة لكونها تعتمد فى الأساس على الزراعة. إلا أن عدداً قليلاً من هذه الدول لديها حساسية خاصة لبعض القطاعات نتيجة لطبيعتها الاقتصادية. وفى محاولة من بعض المفاوضين لحماية المصلحة الخاصة لبلادهم، فقد قاموا بتأييد المواقف والمقترحات التى تخدم نقاط القوة الخاصة ببلادهم وليس التى تخدم نقاط القوة بالمنطقة ككل. وقد أدى ذلك إلى وجود نزعات حمائية متبادلة فى عملية التفاوض. والدرس المستفاد هنا هو أن قواعد المنشأ حين تستهدف المنتجات ذات الحساسية لا تعتبر آلية فعالة للتعامل مع صعوبات توفيق الأوضاع التى تواجه بعض القطاعات. وربما تعتبر الفترات الانتقالية الطويلة للانتهاء من إعفاءات الجمارك وكذا إجراءات الحماية ذات التصميم الجيد والتنفيذ الأمثل أكثر شفافية وفعالية من قواعد المنشأ فى هذا الشأن.**
- **من الأمور الهامة فى عملية التفاوض – كما أشرنا – ملحق رقم (4) الخاص بقواعد المنشأ. ومن الأجزاء الهامة التى تم حذفها من ملحق رقم (4) الأخذ فى الاعتبار مستقبلا أثر معالجات المنتجات فى صياغة قواعد المنشأ. فالتطور الذى سيحدث مستقبلا فى معالجات المنتجات عالميا من المحتمل أن يترتب عليه وجود دوافع تجارية**

جديدة تدخل ضمن التكامل الخاص بسلاسل القيمة. كذلك فإن التركيب الخاص بالعديد من الدول الأعضاء بالمنطقة الثلاثية يحتّم دخولها فى سلاسل القيمة فى حال تعرضها لمواقف معينة بناء على القطاع الخاضع للتحليل. وبالتالى فإن صياغة قواعد المنشأ يجب أن ترتكز على المواقف التى تواجه معظم الدول الأعضاء بالمنطقة فى الوقت الراهن، وكذا المواقف المستقبلية التى تطمح هذه الدول فى الوصول إليها.

الفصل الثانى
التجارة المصرية مع التجمعات الإفريقية الثلاثة الفرعية
وعلاقتها بالمنطقة الثلاثية:
دراسة وصفية- تحليلية لفترة 2010-2014(*)

2-1 نبذة عن علاقات إفريقيا التجارية الخارجية

يعتبر الهدف الأساس لهذه لاتفاقية من وجهة النظر المصرية هو تعزيز التواجد في القارة الافريقية من خلال تنمية الصادرات الي أسواق القارة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

في تقرير لمنظمة التجارة العالمية يرصد أوضاع الاقتصاد العالمي أكد تدنى معدلات النمو والتى يحتمل استمرارها لسنوات في الاقتصادات المتقدمة مما يشير الي احتمالات تكرار الأزمات الاقتصادية وبالتالي تفشي البطالة وتقلص الطلب الخارجى على السلع والخدمات، هذا بالإضافة الي الاجراءات الحمائية الغربية ضد صادرات العالم الثالث بشكل عام، كما يشسر الي أنه ليس أمام القارة الافريقية من سبيل لزيادة تجارتها الخارجية سوى الاعتماد على الطلب الافريقي سواء المحلى او الاقليمي.

وبالنظر الي التجارة البينية الافريقية التى تدور حول 10% من اجمالي التجارة الخارجية لدول القارة بالإضافة الي ان معظم صادرات افريقيا تتجه الي شركائها التقليدين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والتى تصل تقريباً الي 57% من صادرات دول القارة وتعتمد أساساً على صادرات المواد الغذائية الأساسية والتى بلغت قيمتها حوالى 15 مليار دولار في الفترة ما بين 1995-2006 إلا أن القارة حققت عجزاًفى هذه المواد بحوالى 6 مليار دولار فى نفس الفترة (حيث بلغت وارداتها من مجموعة السلع الغذائية الاساسية 21 مليار دولار). كذلك الحال بصورة عامة بالنسبة لتجارة السلع المصنعة والآلات ومعدات النقل والمنتجات الكيماوية، وعلى عكس ذلك فإن تجارة افريقيا من المواد الأولية تظهر فائضاً في ميزانها التجاري.

(*) أعد هذا الفصل أ.د. اجلال راتب – أستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية ، أ.د. مجدى خليفة – أستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد .

ومما لا يساعد على تسريع هدف التجارة الاقليمية البينية للقارة هو تشابه هياكلها الاقتصادية، مع الاعتماد الدائم على الأسواق الخارجية لمواجهة الطلب المحلى علي السلع المصنعة.

2-2 علاقات مصر التجارية مع دول القارة الافريقية

بالإضافة الي أن السوق الافريقية تمثل طاقة استيعابية هائلة بحكم اتساع مساحة القارة وارتفاع حجم سكانها فإن شرائح الطلب وأذواق المستهلك ومستويات الدخل متنوعة بحيث يساعد ذلك على زيادة حجم التبادل التجارى بين مصر وبقية دول القارة، إلا أن المتتبع لتطور حجم تجارة مصر مع الدول الإفريقية بصفة عامة يلاحظ تواضع حجم التبادل التجارى، والجدول التالي يوضح هذه الحقيقة بالتركيز على ميزان الصادرات والواردات:

الميزان التجارى بين مصر والقارة الإفريقية خلال الفترة (2010-2014)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الميزان التجارى (+)	2643	2438	2101	2628,39	2672,14
الصادرات	4355	4303	4534	3980,05	3,902.03
الواردات	1712	1865	2433	1351,66	1,229.9

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- الكتاب الاحصائى السنوى – 2015.

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتبين الآتى :

1. **بلغ حجم الصادرات المصرية الي افريقيا خلال عام 2014 نحو 3,9 مليار دولار امريكى (أى ما يعادل 14% فقط من اجمالي حجم الصادرات المصرية للعالم التى بلغت ما يزيد عن 26 مليار دولار امريكى خلال 2014)**
2. **بلغت واردات مصر من دول افريقيا حوالى 1,2 مليار دولار لعام 2014، تمثل 1,7 % فقط من اجمالي الواردات المصرية من العالم التى بلغت حوالى 70 مليار دولار خلال نفس العام.**

وتاريخياً تعتبر مصر عضواً في اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي(الكوميسا) منذ العام 2000 حيث وقعت مصر علي وثيقة الانضمام الي هذه الاتفاقية بتاريخ 1998/6/19ثم وقعت مصر علي اتفاقية انشاء منطقة تجارة حرة في 2000/10/31، ومع ذلك لم تستفد منها مصر كثيراً نظراً لعوامل كثيرة منها ارتفاع تكلفة التأمين علي المنتجات

المصدرة بالإضافة الي المنافسة من طرف دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات المصرية كالملابس، مع ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الافريقية نتيجة عدم وجود خطوط ملاحية (بحرية وجوية) منتظمة بين مصر ومعظم دول افريقيا بالإضافة الي عوامل عديدة أخرى.

2-3 استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتنمية تجارة مصر مع الدول الافريقية

قامت وزارة التجارة والصناعة بوضع استراتيجية لتنمية العلاقات التجارية المصرية – الإفريقية، من أهم اهدافها [1] :

- **تشكيل مصالح ومنافع مشتركة وتكامل وثيق مع دول القارة للعمل على الخروج بمصر في علاقاتها مع الدول الإفريقية من دائرة كونها منحصرة بحصتها في مياه النيل الي مفهوم جديد واشمل، يعتمد علي دفع عجلة التنمية الاقتصادية في إطار متوازن من خلال العمل على زيادة حجم التجارة البينية.**

- **تعزيز التواجد المصرى في أسواق الدول الافريقية من خلال التواجد السلعي للمنتج المصرى في أسواق تلك الدول مع استيراد المواد الخام المتاحة والسلع الأخرى التى تحتاج اليها وبصفة خاصة مع دول حوض النيل.**

- **تقديم المعونات الفنية لبعض الدول الإفريقية لمساعدتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

وأهم محاور هذه الاستراتيجية

أولاً : محور تحرير التجارة وخاصة من خلال تعظيم الاستفادة من اتفاقية (الكوميسا) بالتركيز علي :

- **تنشيط التبادل التجارى بين مصر والدول أعضاء منطقة التجارة الحرة للكوميسا عن طريق العمل على إلغاء كافة الاستثناءات التى تطبقها بعض الدول مثل السودان وتشجيع الدول التى لم تنضم بعد الي منطقة التجارة الحرة المذكورة علي الانضمام : (ملاحظة : تم الغاء معظم الاستثناءات).**

---

[1] قطاع الاتفاقات التجارية : وزارة التجارة والصناعة .
العلاقات التجارية المصرية – الافريقية التكتلات الاقتصادية في القارة الافريقية، دراسة توثيقية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا والتكتلات والدول المحورية خلال الفترة 2010-2015 0 يونية 2015 .

- **تفعيل الاستفادة من مؤسسات "الكوميسا" في تنمية الصناعات على مستويات إقليم المنطقة وزيادة كفاءتها وتوفير خدمات سداد المدفوعات.**

- **تكثيف التعاون بين الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ونظيراتها في الدول الافريقية لتسهيل الحصول علي مواصفات المنتجات ونظم تقييم المطابقة وعلامات الجودة للمنتجات الأكثر تبادلا بين هذه البلدان بما يؤدى لتسهيل وإزالة الحواجز الفنية على التجارة.**

- **زيادة البرامج التدريبية بين مصر ودول الكوميسا ودول حوض النيل في المجال التجارى والصناعي علي غرار ما يتم مع السودان وكذا توفير الدورات التدريبية والخبراء والاستشاريين في مجالات المواصفات والجودة للدول المذكورة.**

كل هذا بالإضافة الي التعاون مع الدول المحورية علي المستوى الثنائي وخاصة مع جنوب افريقيا ومع السنغال كإحدى الدول المحورية في الغرب الافريقي كما تعتبر من الاعضاء المؤسسين لجماعة "الإيكواس".

<u>ثانياً</u> : محور الاستثمار والمشروعات المشتركة من خلال :

- **دعوة رجال الأعمال المصريين للاستثمار في الدول الافريقية التى تتوافر فيها فرص مناسبة وبيئة اقتصادية مشجعة بما في ذلك المجال الزراعي والحيواني.**

- **تعزيز دور مكاتب التمثيل التجارى للتعرف علي الفرص الاستثمارية والمشروعات المتاحة والدعم الفنى المطلوب، وكذا الدراسات التفصيلية عن الأسواق الإفريقية للوقوف علي الواقع الفعلي لأسواق تلك الدول والفرص المتاحة للصادرات المصرية.**

- **البحث عن آليات جديدة لتسهيل عمليات تمويل التجارة والاستثمار من خلال الشراكة بين المؤسسات المالية الإفريقية ونظيرتها من المؤسسات الإقليمية والدولية.**

- **الترويج للصادرات المصرية وابرام الصفقات التجارية**

- **بحث اقامة معارض للمنتجات المصرية تنظمها احدى شركات القطاع الخاص المصرى المنظمة للمعارض الخارجية والتى لها تجارب سابقة وناجحة في هذا المجال.**

- **تنظيم بعثات ترويجية تضم وفوداً حكومية ورجال أعمال وذلك بالتنسيق مع اتحاد الغرف الإفريقية وجمعية أعمال الشرق والجنوب الافريقي التابعة للكوميسا، مع التركيز علي السلع التى تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية، بالإضافة الي تشجيع استيراد المواد الخام مثل الأخشاب والتبغ والنحاس واللحوم والحبوب وخاصة من دول حوض النيل، والتعرف علي فرص توطيد العلاقات التجارية والفرص الاستثمارية.**

- **انشاء شبكة للمعلومات التجارية ومواقع الكترونية تضم كافة البيانات والمعلومات اللازمة للتبادل التجارى وللتغلب على عدم وفرة المعلومات المتاحة وذلك تحت رعاية "نقطة التجارة الدولية المصرية".**

- **نشر وتوسيع دائرة المعلومات عن المناقصات الحكومية التى تطرحها الدول الافريقية الأمر الذي من شانه تشجيع الصناعة المحلية وزيادة حجم التبادل التجارى.**

- **إعداد دراسات تفصيلية عن الأسواق الافريقية في إطار خطة محددة وفقاً لجدول زمنى معين بالاعتماد على المكاتب التجارية المنتشرة في القارة الافريقية للوقوف علي الواقع الفعلي لأسواق تلك الدول والفرص المتاحة للصادرات المصرية وتقديم دعم معلوماتى ولوجستى من خلال مكاتب التمثيل المنتشرة في القارة.**

- **تفعيل دور اتحاد الغرف الافريقية (ومقره الاسكندرية) في المساعدة علي عقد الصفقات التجارية بين الدول الاعضاء من خلال عقد اللقاءات بين رجال الاعمال الأفارقة.**

<u>ثالثاً</u> : محور التمويل وضمان الصادرات والاستثمارات

- **تعزيز دور "شركة ضمان الصادرات" في تغطية المخاطر التى تواجه الصادرات المصرية في التجارة وخاصة مع دول حوض النيل.**

- **تعزيز دور "بنك تنمية الصادرات" في توفير التمويل اللازم للصادرات المصرية الي دول إفريقيا عامة وحوض النيل خاصة.**

- **تبادل العلاقات المصرفية المباشرة وذلك عن طريق مكاتب تمثيل للبنوك المصرية في الدول الافريقية او إنشاء فروع للبنوك المصرية علي غرار بنك القاهرة بكمبالا.**

مقترح عام لتنشيط العلاقات مع افريقيا

- **يقترح انشاء مجلس اعلي للإشراف علي العلاقات المصرية الإفريقية، يضم امانات فنية للمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، يتولى إعداد ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بإفريقيا مع الجهات المعنية.**

وفيما يلي نتناول حركة التبادل السلعي من صادرات وواردات بين مصر ودول المنطقة الثلاثية:

2-4: اتجاهات التبادل التجارى بين مصر والتكتل الاقتصادى الثلاثى

لقد اعتبر قرار إنشاء المنطقة الحرة الإفريقية الثلاثية من أهم القرارات التى تم اتخاذها عام 2015 لأنه يعتبر أحد الخطوات الهامة للتعاون الإفريقى وخاصة على مستوى الجنوب – الجنوب.

والقرار له أبعاد تتجاوز الجانب الاقتصادى إلى عالم السياسة حيث يقوى مركز مصر والدول الـ (25) الأخرى أعضاء التجمع الجديد فى تفاوضها مع الأطراف الدولية الأخرى، حيث أن الدولة تتفاوض مع أى تكتل اقتصادى استناداً إلى التكتل الاقتصادى التى تنتمى إليه والبالغ عدد أعضائه فى حالة المنطقة الثلاثية (26) دولة.

وسوف يتم تناول حجم التبادل التجارى بين مصر ودول التكتل الثلاثى من خلال مؤشر (الصادرات والواردات المصرية) مع دول التكتل الستة والعشرين.

2-4-1 الصادرات المصرية إلى دول التكتل الثلاثى

فيما يلى جدول يبين حركة الصادرات المصرية إلى دول المنطقة الثلاثية :

جدول رقم (2-1): قيم الصادرات المصرية إلى دول التكتل الاقتصادى الثلاثى موزعة على التكتلات الثلاث خلال الفترة 2010 حتى 2014

(مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014
الكوميسا	2111	1267	2057	1999	1583
الجنوب الافريقى	503	1117	653	420	270
الشرق الافريقى	347	367	375	348	352,3
إجمالى الصادرات المصرية لدول التكتل	2961	2751	3085	2767	2205,3
اجمالى الصادرات المصرية للعالم	25,24	27,913	29,339	28,735	26,771
% من الصادرات المصرية للعالم	11,8	9,86	10,5	9,63	8,24

المصدر : - تم حسابها من التقرير السنوى، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد متفرقة، والصادرين عن : بيانات التجارة الخارجية، وزارة التخطيط.

يشير الجدول رقم (2-1) إلى قيم الصادرات المصرية إلى دول التجمعات الثلاث خلال الفترة من 2010 حتى 2014 حيث يلاحظ الآتى :

- **بلغت صادرات مصر إلى دول التجمعات الثلاث نحو 2,96 مليار دولار عام 2010 انخفضت لتصل عام 2014 نحو 2,2 مليار دولار ينقص بلغ نحو 25,7%.**

- **توزعت صادرات مصر عام 2010 على دول التكتلات الثلاث المكونة للمنطقة الثلاثية حيث استحوذت دول الكوميسا على نحو 2,1 مليار دولار بنسبة بلغت نحو 71% من جملة الصادرات المصرية إلى التكتلات الثلاث فى حين أن صادرات مصر إلى دول السادك جاءت فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغت نحو 5,3 مليون دولار تمثل نحو 17% من جملة صادرات مصر إلى دول التكتلات الثلاث لنفس العام 2010.**

- **وجاءت صادرات مصر فى عام 2010 إلى دول الشرق الافريقى لتمثل نحو 12% من جملة صادرات مصر إلى دول التكتلات الثلاث حيث بلغت جملة هذه الصادرات نحو 347 مليون دولار لنفس العام 2010.**

- **لوحظ بالنسبة لعام 2010 أن مصر بلغت صادراتها إلى الدول الخمس والعشرين نحو 2,96 مليار دولار تمثل نحو 11,8% من جملة صادرات مصر إلى العالم.**

- **انخفضت صادرات مصر إلى دول التكتلات الثلاث لتصل عام 2014 إلى نحو 2,2 مليار دولار، استحوذت دول الكوميسا على نحو 1,6 مليار دولار منها بنسبة 72,7%، وجاءت أسواق الشرق الإفريقى لتستحوذ على نحو 352,3 مليون دولار تمثل نحو 16% فى حين استحوذت أسواق الجنوب الافريقى على نحو 270 مليون دولار تمثل نحو 11,3% من جملة صادرات مصر إلى دول التكتلات الثلاث.**

- **بالنظر إلى الاتجاه العام لتدفق الصادرات المصرية إلى دول التكتلات الثلاث يلاحظ أنها تأخذ اتجاهاً متناقصاً لأنها ليست لها توجه مخطط ولكن يتوقف ذلك على مرونة**

الطلب على الصادرات المصرية فى دول التكتلات الثلاث حيث أنه بالنسبة لتكتل شرق إفريقيا تبلغ صادرات مصر إلي كينيا مثلاً نحو 74,4% من جملة صادرات مصر إلى دول التكتل. وأيضا بالنسبة لأسواق الجنوب الأفريقى نجد أن سوق جنوب افريقيا يستوعب نحو 81% من جملة الصادرات المصرية، مع ملاحظة أن دول الكوميسا تمثل المركز الأول فى الأهمية النسبية للصادرات المصرية حيث تستوعب نحو أكثر من 70% من جملة صادرات مصر إلى دول التكتلات الثلاث.

- **بتحليل تطور قيمة الصادرات المصرية إلى دول التكتلات الثلاث يلاحظ أنه فى عام 2010 بلغت نحو 2,9 مليار دولار تمثل نحو 11,8% من إجمالى الصادرات المصرية للعالم انخفضت لتصل فى نهاية الفترة محل الدراسة إلى 2,2 مليار دولار تمثل نحو 8,24% من إجمالى الصادرات المصرية للعالم.**

- **بالنسبة للتحليل على مستوى الدول فإن جنوب افريقيا تحتل المركز الأول الجاذب للصادرات المصرية حيث يبلغ حجم صادرات مصر إلى دولة جنوب إفريقيا نحو 409,7 مليون دولار عام 2010 تمثل نحو 82% من جملة صادرات مصر إلى دول الجنوب الإفريقى لتصل عام 2011 إلى نحو مليار دولار تمثل نحو 90% من الصادرات المصرية لدول الجنوب الإفريقي.**

والملاحظ من خلال تحليل اتجاهات الصادرات المصرية بالنسبة لدول التكتلات الثلاث أنها تأخذ اتجاهاً متناقصاً، نظراً لعدم وجود اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية بن مصر ودول التكتلات الثلاث بالإضافة إلى عدم وجود مرونة طلب مرتفعة نسبياً على الصادرات المصرية بالأسواق الثلاث.

مما سبق يشير على أن إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء 26 دولة تعتبر من الأولويات والضروريات التى تساعد على زيادة الصادرات المصرية وتحسن توجهها إلى القارة الإفريقية ويفضل البدء بإلغاء رسوم الواردات وإلغاء القيود غير الجمركية وأى رسوم تعيق تدفق التجارة البينية بين دول التجمع.

هذا بالإضافة إلى الأثر السياسى على القوة التفاوضية لمصر ودول التجمع أمام التكتلات الدولية الأخرى حيث سوف تتحسن قدرتها التنافسية وموقفها التنافسى.

2-4-2 الواردات المصرية من دول التكتلات الثلاث

يعرض جدول رقم (2-2) إلى تطور الواردات المصرية من دول التكتلات الثلاث (الكوميسا – شرق إفريقيا – جنوب إفريقيا "السادك") خلال فترة 2010-2014، حيث يلاحظ الآتى :

- **دول الكوميسا تحتل المركز الأول من حيث الأهمية النسبية حيث تبلغ واردات مصر منها حوالى 633,4 مليون دولار عام 2010 تمثل نحو 56,1% من واردات مصر من دول التجمع الثلاثى. وتنخفض واردات مصر من سوق الكوميسا خلال الفترة محل الدراسة مع إنخفاض واردتها من الأسواق الثلاث، حيث تبلغ واردات مصر عام 2014 نحو 249,4 مليون دولار تمثل نحو 32,8% من جملة واردات مصر من دول التجمع الثلاثى.**

- **يحتل سوق الشرق الإفريقي المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية للسوق المصري حيث تبلغ الواردات المصرية نحو 217 مليون دولار عام 2010 تزيد لتصل إلى نحو 335,6 مليون دولار عام 2014 بزيادة بلغت نحو 55%. وتمثل الواردات المصرية من أسواق شرق إفريقيا نحو 44% من جملة الواردات المصرية من أسواق دول التجمع الثلاثى، وبذا تعتبر أسواق دول شرق إفريقيا من الأسواق الهامة للسوق المصرى.**

- **تحتل أسواق دول الجنوب الإفريقى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية، حيث يبلغ حجم الواردات المصرية من دول التجمع نحو 278,4 مليون دولار عام 2010 انخفضت لتصل عام 2014 إلى نحو 176 مليون دولار بنقص نسبى بلغ نحو 36,8%. أيضا لوحظ أن واردات مصر من دول الجنوب كانت تمثل نحو 24,7% عام 2010 من إجمالى الواردات من دول المنطقة الثلاثية انخفضت لتصل عام 2014 نحو 23%. وكانت دولة زامبيا من أهم الأسواق لمصر حيث تم استيراد نحو 93,5% من واردات مصر من دول الجنوب الإفريقى عام 2010 بحجم واردات بلغت نحو 260 مليون دولار بالرغم من انخفاض الواردات المصرية من السوق الزامبى إلى**

نحو 99مليون دولار عام 2014 وتمثل نحو 56,3% من حجم واردات السوق المصرى من أسواق الجنوب الإفريقى.

جدول رقم (2–2): حجم الواردات المصرية من دول التكتل الاقتصادى موزعة على التكتلات الثلاثخلال الفترة 2010 حتى 2014

(مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014
الكوميسا	633,4	150	268,5	264	249,4
الجنوب الافريقى	278,4	490	419	268,3	176
الشرق الافريقى	217	352	331,5	276	335,6
إجمالى الواردات المصرية من دول التكتل	1128,8	992	1019	808,4	761
اجمالى الواردات المصرية من العالم	46159	49485	69846	66259	70879
%	2,45	2	1,46	1,22	1,07

المصدر :

– تم حسابها من التقرير السنوى، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد متفرقة، والصادرين عن : بيانات التجارة الخارجية، وزارة التخطيط.

يشير جدول رقم (2–2) إلى أن الواردات المصرية من أسواق دول التجمعات الثلاث ككل بلغت نحو 1128,8 مليون دولار عام 2010 انخفضت لتصل عام 2014 نحو 761 مليون دولار بنقص بلغ نحو 33%، فى حين أن الواردات المصرية من تجمع دول شرق إفريقيا ارتفعت خلال الفترة محل الدراسة من 217 مليون دولار عام 2010 لتصل إلى نحو 335,6 مليون دولار عام 2014 محققة زيادة بنسبة 55% مما يشير إلى أن أسواق شرق إفريقيا أسواق واعدة لسد احتياجات السوق المصرى وبالتحديد السوق الكينى حيث يمد السوق المصرى بنحو 207 مليون دولار عام 2010 ارتفعت لتصل عام 2014 إلى 325 مليون دولار بزيادة بلغت نحو 57%.

وما نود طرحه بصفة خاصة هنا فى مجال الواردات أن أسواق التكتلات الثلاث أمدت الاقتصاد المصرى بنحو 2,45% من الواردات المصرية للعام 2010 ثم انخفضت لتصل عام 2014 إلى 1,7% مما يشير إلى ضعف أهمية الأسواق الثلاث للواردات المصرية.

ومن خلال تحليل تطور الصادرات والواردات السلعية من دول التجمعات الثلاث يلاحظ الآتى :

- **تمثل الصادرات المصرية إلى دول التجمع نحو 11,8% عام 2010 لتصل عام 2014 إلى نحو 8,24%، حيث تأخذ اتجاها متناقصا.**
- **تعتبر دول الكوميسا من أهم الأسواق للصادرات المصرية حيث تستوعب نحو 71% من جملة صادرات مصر إلى التجمعات الثلاث خلال الفترة محل الدراسة.**
- **تمثل الواردات المصرية من دول التجمع نحو 2,45% عام 2010 من جملة الواردات المصرية ولكن تأخذ اتجاها متناقصا لتصل عام 2014 نحو 1,7% من جملة الواردات المصرية من العالم.**
- **تمثل أسوق شرق إفريقيا أهمية نسبية مرتفعة بالنسبة للسوق المصرى حيث بلغت نسبة الواردات المصرية من هذه الأسواق نحو 19% عام 2010 من اجمالى الواردات من دول المنطقة الثلاثية ولكنها تتزايد لتصل عام 2014 إلى نحو 44%. هذا وتمثل كينيا أهمية كبيرة نسبياً حيث تمد السوق المصرى بنحو 93% من جملة الواردات المصرية من أسواق شرق إفريقيا ونحو 42,7% من جملة الواردات المصرية من أسواق التجمعات الثلاث خلال فترة الدراسة.**

<u>الميزان التجارى المصرى مع دول التجمعات الثلاثة</u>

يشير جدول رقم (2-3) إلى أن الميزان التجارى المصرى مع دول التجمعات الثلاثة حقق فائضاً خلال الفترة من عام 2010 حتى 2014 حيث يلاحظ الآتى :

- **يحقق الميزان التجارى المصرى مع دول التجمعات الثلاث فائضا بلغ نحو 1,8 مليار دولار عام 2010 وانخفض ليصل عام 2014 نحو 1,4 مليار دولار بنقص بلغ نحو 22% خلال الفترة محل الدراسة، وهذا راجع للانخفاض فى حجم الواردات والذى بلغ نحو 33% خلال الفترة.**

- **يلاحظ أن الميزان التجارى المصرى مع دول الكوميسا حقق فائضاً بلغ نحو 1,5 مليار دولار عام 2010 وانخفض ليصل عام 2014 إلى نحو 1,3 مليار دولار بنقص نسبى نحو 9,75% خلال الفترة.**

- **لوحظ أن الميزان التجارى المصرى مع دول تكتل شرق إفريقيا حقق فائضا بلغ نحو 130 مليون دولار عام 2010 انخفض ليصل عام 2014 نحو 16,7 مليون دولار بنسبة نقص نحو 87,2%.**

- **حقق الميزان التجارى المصرى مع دول الجنوب الإفريقى (السادك) فائضا بلغ نحو 224,6 مليون دولار عام 2010 انخفض ليصل عام 2014 نحو 94 مليون دولار بنقص بلغت نسبته نحو 58%.**

يشير كل ذلك إلى أن الموازين التجارية مع دول التكتلات الثلاث تحقق فائضا وهذا يعنى أنها أسواق واعدة للسوق المصري سواء استيراداً أو تصديراً، وزيادة حجم التجارة الخارجية المصرية إلى هذه الأسواق ومنها سوف يساعد على تحسن العجز فى الميزان التجاري المصري.

وهنا نشير بصفة خاصة إلى أهمية تجمع الكوميسا باعتباره يستوعب ما يقرب من 70% من حجم تجارة مصر إلى إفريقيا يليه تكتل شرق إفريقيا ثم تكتل جنوب إفريقيا.

جدول رقم (2-3): الميزان التجارى المصرى مع التكتلات الثلاثاء خلال الفترة 2010-2014

مليون دولار

	الميزان التجارى المصرى مع التجمعات الثلاث			الميزان التجارى المصرى مع دول الكوميسا			الميزان التجارى المصرى مع دول شرق إفريقيا			الميزان التجارى المصرى مع دول الجنوب الإفريقى		
	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الميزان
2010	2961	1128,8	1832,2	2111	633,4	1477,6	347	217	130	503	278,4	224,6
2011	2751	992	1759	1267	150	1267	367	352	15	1117	490	627
2012	3085	1019	2066	2057	268,5	1788,5	375	331,5	43,5	653	419	234
2013	2767	808,4	1958,6	1999	264	1735	348	276	72	420	268,3	151,7
2014	2205,3	761	1444,3	1583	249,4	1333,6	352,3	335,6	16,7	270	176	94

المصدر : تم حسابه من جدول 2-1، 2-2.

2-4-3 الهيكل الجغرافى لتجارة مصر مع دول التكتلات الثلاث

2-4-3-1 بالنسبة للصادرات المصرية نجد أن من أهم مقاصد الصادرات دولة جنوب افريقيا حيث بلغت الصادرات المصرية اليها 409,65 مليون دولار عام 2010 وبلغت ذروتها في عام 2011 بقيمة 1006,03 مليون دولار، ثم بدأت في الانخفاض بعد ذلك حتى وصلت الي 54,19 مليون دولار في الربع الأول من العام 2015. وهناك السودان حيث بلغت الصادرات المصرية اليها 704,69 مليون دولار فى عام 2010 إلا أنها اتجهت الي التناقص حتى بلغت في الربع الأول من عام 2015 الي 123,59.

وهناك كينيا وكانت الصادرات المصرية اليها في العام 2010 قد بلغت 258,19 مليون دولار الا انها تراوحت بين الصعود والهبوط حتى وصلت في الربع الأول من عام 2015 الي 58,47 مليون دولار، وكانت تعتبر ليبيا من أهم الدول المستقبلة لصادرات مصر حيث بلغت هذه الصادرات في العام 2010 نحو 1242,98 مليون دولار ولكنها بدأت في التناقص اعتباراً من عام 2011 حتى وصلت الي 141,05 مليون دولار في الربع الأول من عام2015.

جدول رقم (2-4): أهم دول التكتلات الثلاث المستقبلة لصادرات مصر

خلال الفترة من 2010-2015

بالمليون دولار

الدول	2010	2011 مصر	2012	2013	2014	الربع الأول من 2015
جمهورية جنوب افريقيا	409,65	1006,03	523,85	314,71	145,84	54,19
السودان	407,69	536,82	449,53	532,23	393,33	123,09
ليبيا	1240,98	555,75	1431,30	1274,20	991,26	141,05
كينيا	258,18	230,24	280,74	242,47	244,25	58,47

المصدر : اختصار من جدول مجمع للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن الصادرات المصرية إلى دول التكتلات الثلاثة خلال الفترة من 2010-2015.

2-4-3-2 الهيكل الجغرافى للواردات المصرية

تأتي كينيا في مقدمة الدول التى تستورد منها مصر، ففي عام 2010 بلغت الواردات 206,6 مليون دولار – ارتفعت الي 335,77 مليون دولار في عام 2011 ثم انخفضت الي 320,48 مليون دولار في 2012 وتوالى الانخفاض حتى وصل الي 57,37 مليون دولار في الربع الأول من عام 2015، تليها فى التوقيت الأخير كل من جنوب إفريقيا ثم ليبيا وأخيراً زامبيا.

جدول رقم (2-5): أهم دول التكتلات الثلاثية والتى تستورد منها مصر خلال الفترة من 2010-2015

بالمليون دولار

الدول	2010	2011	2012	2013	2014	الربع الأول من 2015
زامبيا	260,26	353,03	299,50	157,98	99,22	6,01
كينيا	206,76	335,77	320,48	270,45	324,54	57,37
ليبيا	335,77	61,10	138,79	99,69	49,74	6,11
جنوب افريقيا	160,30	76,88	102,05	78,11	50,11	22,46

المصدر : اختصار من جدول مجمع للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن الواردات المصرية من دول التكتلات الثلاثية خلال الفترة من 2010-2015.

وفي كل الحالات نلاحظ أن البدايات في العام 2010 تكون اكثراً ارتفاعاً ثم يتوالى الانخفاض ويصل أدناه في الربع الأول من عام 2015، كما يتضح من الجدول السابق.

2-5 الهيكل السلعى لتجارة مصر مع دول التكتلات الثلاث

2-5-1 بالنسبة لأهم الصادرات المصرية الي التكتلات الثلاث خلال الفترة من 2010- 2015 فهي "سكر قصب ناعم" بقيمة 75,5 مليون دولار في العام 2014 يليه ترابيع وبلاط بقيمة 60,8 مليون دولار في العام 2014 ويليه مصنوعات من رخام بقيمة 59,5 مليون دولار في العام 2014، كما بدأت صادرات أجهزة استقبال للإذاعة وأسلاك للف البوبينات تتزايد اعتباراً من العام 2014 بقيمة 53,57 مليون دولار [1].

2-5-2 وبالنسبة لأهم السلع المستوردة من دول التكتلات الثلاثةخلال الفترة من 2010- 2014 تتمثل في (شاى أسود) بقيمة 307,2 مليون دولار في العام 2014 ويليه

[1] من جداول مجمع للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لواردات مصر من دول التكتلات الثلاث خلال الفترة من 2010-2015 .

(أقطاب سالبة من النحاس) بقيمة 638,9 مليون دولار في العام 2014 ويليه (قضبان من نحاس) بقيمة 69,6 مليون دولار في العام 2014 [1].

ومن أهم السلع التى يتم العمل علي زيادة الصادرات منها :

- **مواد البناء مثل الحديد والصلب والأسمنت**
- **المنتجات الكيماوية والدوائية وأهمها الورق والأدوية البشرية**
- **الصناعات الغذائية والسكر والزيوت والشحوم**
- **الارز والفواكه والخضروات**
- **بعض المنتجات الهندسية**

ويتطلب ذلك العمل علي القضاء علي المعوقات والمشاكل والصعوبات التى تواجه الصادرات المصرية الي دول التكتلات الافريقية الثلاث.

2-6 أهم معوقات زيادة صادرات مصر السلعية الي دول التكتلات الثلاث

أن زيادة حدة المنافسة بين الدول في مجال التصدير وظهور بعض المعوقات أمام مصر في سبيل النفاذ بصادراتها وزيادتها الي الأسواق الخارجية تعتبر من أهم الدوافع الي سعي مصر الي الدخول والانضمام الي بعض التجمعات والتكتلات الاقتصادية القائمة ومحاولتها عقد اتفاقات تجارة حرة بينها وبين العديد من دول العالم وتجمعاته الاقتصادية وذلك ما حدث بالنسبة لانضمام مصر الي مجموعة دول جنوب وشرق افريقيا (الكوميسا) والذي توج مؤخراً باقامة المنطقة الحرة الثلاثية لإفريقيا.

ومما لاشك فيه ان دول التكتلات الإفريقية الثلاثة تتوافر لهاالمقومات الاقتصادية والسياسية والتى قد لا تتوافر فى غيرها من التجمعات الاقتصادية الأخرى إلا أن استغلال تلك المقومات خلال زيادة الصادرات يجابه كثيراً من المشاكل والمعوقات التي يجب على الجانب المصرى العمل على تخطيها.

2-6-1 معوقات داخلية عامة

ومن هذه المعوقات ما يتصل بمشاكل النقل الداخلي أو يتصل بالنظم المطبقة فى المؤسسات الحكومية التى يتعامل معها المصدرون، ومنها ما يتصل بالخطوط الملاحية والبنية التحتية :

[1] https : sites-google.com/site Egypt exporter group/Home/h

أ. <u>النقل الداخلي</u> :

تتمثل الصعوبات التى يواجهها المصدر المصرى اثناء نقل البضائع من مخازنه الي ميناء الشحن في النقاط التالية :

1- عدم وجود أسطول نقل كاف لنقل الحاويات الصادرة والواردة مما قد يؤدى إلى خسارة عدد غير قليل من المصدرين لبعض العقود نتيجة عدم الالتزام فى المواعيد مع العملاء فى الخارج.

2- قدم أسطول النقل البرى وما يتبعه من تعطل سيارات النقل أثناء توصيل البضائع إلى الموانىء وما يترتب على ذلك من تأخير فى مواعيد الشحن.

3- الزيادة غير المبررة فى أسعار النقل مما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية لمنتجاتنا.

4- عدم التزام بعض السائقين بالقواعد المرورية وعدم وجود مراقبة كافية على السائقين وتأهيلهم للتعامل فى نقل البضائع مما قد يؤدى إلى عدم الالتزام بمواعيد الشحن.

5- عدم توافر حاويات خاصة أحياناً (High Cab or Open Top) فى بعض الحالات التى يتطلبها شحن البضائع.

ب. <u>بالنسبة للمؤسسات الحكومية المصرية</u>

هناك العديد من الصعوبات تقابل المصدرين مع بعض الهيئات الحكومية وغيرها وخاصة استخراج شهادات المنشأ : كشهادة جامعة الدول العربية وشهادة الكوميسا حيث أن الشروط الموضوعة لاستخراج هذه الشهادات قد تؤدى إلى تأخير إرسال المصدر لمستندات الشحن إلى البنك فى حالة الاعتماد المستندى أو إلى العميل النهائى فى الحالات الأخرى مما يؤدى إلى تراكم غرامات الحاويات ووجود تكلفة لا داعى لها – ومن ذلك :

1- وجود إيصال الجمارك بفتح شهادة جمركية وحيث أن شهادة الجمارك غالباً ما يتم فتحها فى نفس يوم القيام بعملية التصدير وفى بعض الدول التى يكون مدة الشحن إليها من ثلاثة ايام إلى أسبوع (كالسعودية وإيطاليا وفرنسا وسوريا) ويكون من الصعب على المصدر تجهيز الأوراق المطلوبة فى ثلاثة أيام.

2- الشرط الثانى وجود بوليصة شحن، ويؤثر هذا الشرط سلباً حيث لا يمكن للمصدر استكمال استخراج شهادة المنشأ إلا بعد أن يستلم بوالص الشحن ويرسل صورة اصلية إلى هيئة الصادرات والواردات مرفقة بشهادة المنشأ المراد استخراجها.

3- فى حالة عدم وجود بوليصة شحن كما هو الحال فى النقل يتم كتابة تعهد إلى هيئة الصادرات والواردات لاستخراج شهادة المنشأ وفى حالة زيادة عدد التعهدات عن اثنين يتم إيقاف استخراج شهادة المنشأ للمصدر وهذا غير منطقى إلى حد كبير حيث أن النقل ليس له بوالص معتمدة.

ج. <u>بالنسبة للخطوط الملاحية</u>

تعد الخطوط الملاحية من أكبر المشاكل التى تواجه المصدرين المصريين، وعلى سبيل المثال لا الحصر :

1- عدم وجود مساحات على المراكب ووجود طلبات تصدير عالية.

2- عدم وجود مراكب صغيرة شارتر حمولات من 1000 إلى 2000 طن.

3- نتيجة لتكدس طلبات الشحن يترتب على ذلك أن تقوم الخطوط بزيادة اسعارها بصورة غير مبررة.

4- طول مدة الإبحار حيث أن الموانىء المصرية لا تدخلها السفن الأصلية Mother Vessel ولكن يتم الشحن عن طريق Feeders إلى الموانىء الأوروبية التى بها محطات حاويات يعاد تحميلها إلى مراكب أخرى مما يؤدى إلى طول فترة النقل البحرى.

5- عدم توفر الدراسات السلعية الحديثة التى تتيح فرصة للمصدر المصرى تحديد السوق التى يمكن الدخول بها.

أما بالنسبة للصعوبات الخارجية بصفة عامة :

2-6-2 المعوقات الخارجية

أما بالنسبة للمعوقات والصعوبات الخارجية التى تواجه الأعمال اللوجستية للتجارة فتتمثل في عدة نقاط منها علي سبيل المثال لا الحصر :

- **عدم وجود إلمام كافي لمسئولى اللوجستيات في الشركات المصرية بقوانين الدول المصدر إليها وكيفية استخراج المستندات التى تسهل عملية التخليص الجمركى للعميل، من تفتيش وشهادات مطلوبة..ألخ.**
- **عدم وجود دراسات خاصة لتأهيل مسئولى (اللوجستيك) لعمليات التصدير.**

أما بالنسبة للنفاذ لأسواق دول التكتلات الإفريقية الثلاث، فهناك صعوبات ومعوقات لها صفة الخصوص منها [1]:

1- عدم وجود خطوط ملاحية (بحرية أو جوية) منتظمة بين مصر ومعظم دول افريقيا، كما لا يوجد سوى خط ملاحى وحيد منتظم فى منطقة البحر الأحمر يصل إلى دول شرق وجنوب افريقيا ويلجأ المصدرون إلى موانئ أوروبية لتصدير منتجاتهم إلى دول افريقية مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الشحن وطول الرحلة وتلف البضائع.

2- ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية فى الأسواق الافريقية وزيادة تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة فى الوقت الذى لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات لتغطية المخاطر بأنواعها فى العديد من الأسواق الافريقية وعدم وجود مكاتب كافية للتمثيل التجارى حيث يوجد (5 مكاتب) فقط مما أدى إلى غياب المعلومات والدراسات عن المنتجات المطلوبة التى تناسب أسواق القارة الافريقية وأذواق المستهلكين الذين يرحبون بالمنتجات المصرية بما تتمتع به من سمعة طيبة.

3- ضعف الكيانات المؤسسية التى تقوم بإدارتها وضعف القدرة على تنفيذ الأهداف المنصوص عليها فى تلك الاتفاقات مما أدى إلى ضعف الروابط التجارية بين دول القارة

4- ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة فى الوقت الذى لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات لتغطية المخاطر بأنواعها فى العديد من الأسواق الافريقية المحفوفة بالمخاطر فى حين أنها تعطى مخاطر الصادرات للسوق الأوربى والمنافسة الشرسة من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات المصرية كالملابس وافتقاد معظم الدول الافريقية لنظم مصرفية جيدة مع عدم وجود فروع للبنوك المصرية فى تلك الدول.

[1] http:/ik.ahram/IK/ahram/standaid/b-gif

5- عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات وندرة العملات الأجنبية فى بعضها بجانب ارتفاع مخاطر عدم السداد مع عدم وجود تسهيلات ائتمانية ممنوحة ضد مخاطر التصدير إلى افريقيا وعدم وجود نظام تأمينى محلى شامل وفعلى لخدمة المصدرين المصريين بالإضافة إلى ضآلة الأسقف الائتمانية الممنوحة ضد مخاطر التصدير لدول افريقيا.

6- إلغاء خطوط الطيران لشركة مصر للطيران الي العديد من دول الشرق والجنوب الافريقي.

7- وجود العديد من أوجه القصور التى تشوب خطوط السكك الحديدية بالعديد من الدول الافريقية.

8- ارتفاع أسعار الشحن والنقل الي افريقيا وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن التى قد تصل الي 28 يوماً مما قد يؤدى الي تلف البضائع في بعض الأحيان.

9- المنافسة الكبيرة لصادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات المصرية كالملابس حيث أن الأسواق الافريقية أسواق سعر فى المقام الأول نظراً لانخفاض القوة الشرائية للمستهلك.

10- سيطرة بعض الوسطاء والوكلاء التجاريين علي القنوات التجارية في دول إفريقيا عموماُ ودول غرب افريقيا بشكل خاص، وهو ما يعنى صعوبة اختراق تلك الأسواق.

11- تفتقد معظم الدول الافريقية لنظم مصرفية جيدة، مع عدم وجود فروع للبنوك المصرية في تلك الدول، بالإضافة الي عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات، وندرة العملات الأجنبية في بعض تلك الدول. هذا بالإضافة الي ارتفاع مخاطر عدم السداد مع عدم وجود تسهيلات انتمائية قصيرة الأجل (أقل من 60 يوم).

12- الافتقار الي وجود نظام اعتراف متبادل بالمواصفات علي المستوى الاقليمي.

13- هذا بالإضافة الي عدم الترويج للمنتج المصرى عبر وسائل الإعلام في السوق الافريقي.

يضاف إلى ما سبق، معوقات ذات طابع هيكلى مزمن ومنها :

1- تشابه الهياكل الإنتاجية لمعظم دول التكتل الثلاثى حيث تعتمد غالبيتها علي تصدير المواد الأولية واستيراد السلع تامة الصنع، بالإضافة الي الافتقار الي المعلومات الأساسية عن تلك الأسواق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها.

2- سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد وضعف القوة الشرائية في العديد من الدول الافريقية.

3- الطبيعة الاقتصادية للدول الافريقية ذاتها من حيث ارتباطها بالدول المستعمرة السابقة وتركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى، فضلاً عن التواجد القوى للشركات متعددة الجنسية وتغلغلها في النشاط الاقتصادى بها.

2-7 مقترحات لمواجهة مشاكل نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية مع التركيز على اسواق التكتلات الثلاث الإفريقية.

2-7-1 فيما يتعلق بالأسواق العالمية عموماً :

أولا : على مستوى قطاع التجارة الخارجية

ثانيا : على مستوى قطاع الرقابة على الصادرات

ثالثا : على مستوى مركز تنمية الصادرات

رابعاً : الجهود الحكومية الأخرى للتغلب على معوقات الصادرات المصرية

أولا : على مستوى قطاع التجارة الخارجية

1- التعاون مع القطاع الخاص من خلال المجالس السلعية

2- تجميع وتحليل المعلومات عن الأسواق الخارجية

3- إدارة المشكلات التجارية مثل الدعم والإغراق

4- التدريب الداخلى والخارجى

5- إيجاد الكيان القانونى لحماية المنتج المصرى وحقوق المصدرين

6- خطة تطوير الحماية القانونية للمنتج على أسس محددة

7- إنشاء قواعد معلومات للمصدرين

ثانيا : على مستوى "الرقابة على الصادرات"

1- تطوير المعامل الكيماوية والصناعية فى هيئة الرقابة على الصادرات والواردات

2- توحيد الفحوص على المواد المستوردة

3- تطوير دورة الهيئة فى فحص الصادرات

4- تطوير نظام المعلومات بالهيئة

5- تطوير إدارة منح شهادات المنشأ المصرية

6- إيجاد برامج تدريبية للعاملين

7- تطوير ونشر المواصفات القياسية

8- مراجعة معايير الجودة

ثالثا : على مستوى "مركز تنمية الصادرات"

1- جمع ونشر المعلومات التجارية

2- إجراء بحوث التقييم وإمكانيات التصدير

3- عقد برامج تدريبية ملائمة

4- الاستعانة بالخبرات العالمية

5- إصدار نشرة شهرية عن الصادرات

رابعاً : الجهود الحكومية الأخرى للتغلب على معوقات الصادرات المصرية

1- أن تقوم الدولة بتقديم دعم مالى انتقائى للتصدير فى بعض القطاعات الواعدة والتى يمكن تنمية صادراتها بشكل قوى خلال السنوات القادمة وحتى تستطيع الوقوف أمام المنافسة، وحتى تعطى الفرصة للمنتجات المصرية أن تتواجد فى هذه الأسواق وتثبت جودتها.

2- أن تقوم المصانع المصرية بزيادة استثماراتها لزيادة الإنتاج وتجويده وتحديثه طبقا للمواصفات العالمية حيث تؤدى زيادة الإنتاج لتخفيض التكلفة مما يزيد القدرة التنافسية لتصبح فى نهاية سنوات الدعم قادرة على المنافسة فى هذه الأسواق.

3- رفع كفاءة الكوادر البشرية للعاملين في مجالات الاعتمادات المستندية والشحن والتسويق من خلال انشاء مراكز تدريب متخصصة وتوفير الدورات التدريبية المتخصصة والتي تدعم الجانب العلمي لهذه الكوادر.

2-7-2 الحلول والمقترحات الخاصة بإزالة معوقات التصدير الي الدول الافريقية بصفة خاصة:

1- الحرص علي المشاركة بفاعلية في اللجان العليا المشتركة وخاصة مع الدول أعضاء اتفاقية الكوميسا وبخاصة دول حوض النيل بالاضافة الي الدول المحورية في القارة الافريقية مثل جنوب افريقيا بشكل دورى منتظم لضمان حل كافة المشكلات التى تطرأ، وإيجاد آلية للبت السريع في العوائق غير التجارية التى قد تنشأ في إطار تطبيق اتفاقية الكوميسا.

2- عقد عدد من المنتديات لتعريف القطاع الخاص بفرص الاستثمار في الدول الافريقية بالتعاون مع المجالس التصديرية المتخصصة، هذا بالإضافة إلى تعريف رجال الأعمال بالأسواق الافريقية وكذا الترتيب لعقد بعثات ترويجية للتعرف علي الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة.

3- الحرص على مداومة المشاركة في المعارض التى تقام في الدول الافريقية وقيام الهيئة العامة لشئون المعارض الدولية بموافاة سفارات الدول بمواعيد تنظيم المعارض الدولية بأرض المعارض المصرية وشروط الاشتراك فيها.

4- الاعلان والترويج عن مبادرة مساندة الشحن الي افريقيا بنسبة 50% من تكلفة دعم الشحن البحرى والبرى بدأ من يناير 2009.

5- سد الفجوة المعلوماتية من خلال خطة توسيع وانتشار مكاتب التمثيل التجارى في القارة الافريقية.

6- تشجيع المستثمرين المصريين علي توجيه جزء من استثماراتهم المباشرة للسوق الإفريقي وخاصة في القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

7- تخصيص خط تمويلى للصادرات المصرية للسوق الافريقى لتغطية مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسى من وزارة الخارجية وإنشاء مخازن مصرية فى الدول الافريقية حتى تكون البضائع حاضرة فى تلك الأسواق ويمكن الاستجابة للطلب فى أقل وقت ممكن ولتصبح تلك المخازن قاعدة انطلاق للصادرات المصرية وإعادة قاعدة بيانات لتوفير البيانات اللازمة.

8- توفيق مواصفات السلع المصرية لازالة معوقات التصدير إلى الدول الافريقية وضرورة دعم البنية الأساسية لنظم المواصفات والجودة وتوفيقها مع النظم المماثلة فى الدول الافريقية لتسهيل التجارة بين مصر وافريقيا : مع دراسة التشريعات واللوائح الفنية وضرورة الفصل بينها وبين المواصفات القياسية. وبناء هذه اللوائح على أساس من المواصفات الدولية وذلك بالنسبة إلى الإنتاج أو منح الشهادات للمنتجات والأفراد.

9- استكمال وضع قواعد المنشأ للسلع والبضائع الخاصة بمنطقة التجارة الحرة الثلاثية الافريقية مع تفسير قواعد المنشأ بأنها القوانين والنظم والموجهات الإدارية لما تقوم به الدول العضو فى التكتل الجديد والمبادىء التى على أساسها تطبق قواعد المنشأ بما يجعلها موضوعية وبسيطة وتسهل التجارة البينية على نحو متسق ونزيه وشفاف.

10- تمويل الصفقات وتسهيلات الموردين وضمان حصيلة الصادرات وكلها من أساسيات التصدير، فلا يمكن ان يسعي المصدر الي اتمام صفقة بملايين الدولارات إلا إذا شعر بأن هناك ضمانات كافية لسداد قيمتها.

الفصل الثالث

منطقة التجارة الحرة الثلاثية و بعض أبعاد العلاقات الاقتصادية الخارجية(*)

مقدمة

ان الاتفاق الذي يقضي بدمج التكتلات الإفريقية الثلاثة (الكوميسا والسادك والاياك)، يضمن انسياب التجارة بين هذه الدول، فضلًا عن إقامة سوق حرة مشتركة، وذلك بهدف إنشاء سوق إفريقية حرة، وتقوية الاقتصاد الافريقي، وهذا يشتمل على عدة أبعاد اقتصادية وسياسية، لتجميع وتوحيد الصفوف الإفريقية بهدف تكوين مصالح مشتركة بينها، تتضمَّن إنشاء سوق إفريقية كبيرة مما يؤدي الى تحسين وتجويد الخامات من خلال فتح الأسواق الإفريقية. ومثل تلك المبادرات تتضمن توفير فرص جيدة لتشغيل الشركات والمصانع وتقلل فرص التهديد التي تتعرض لها المنتجات وتحسن فرص الإنتاج. هذا بالإضافة الى إعطاء فرصة للتكامل الثقافي، حيث إن كل دولة لها مصالح وسياسات وثقافات مختلفة. وذلك بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة، ولتفعيلها بين الدول المشاركة هناك عدة خطوات أهمها مراجعة التشريعات الموحدة بين الدول بالمنطقة الحرة.

يهدف هذا الفصل من الدراسة الى التعرف على العلاقات الخارجية لدول منطقة التجارة الحرة الثلاثية من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين رئيسيين المبحث الاول يعرض الثلاث تكتلات المكونة لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية (السادك، الكوميسا، جماعة شرق افريقيا) ومؤشرات عن التجارة الخارجية والاستثمارات والميزان التجاري بالتكتلات الثلاث، ثم يعرض المبحث الثاني لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية ومؤشرات متوقعة لتأثير منطقة التجارة الحرة على التجارة البينية الافريقية.

(*) د. سالي محمد فريد :استاذ الاقتصاد المساعد بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة

المبحث الأول

3-1 اداء التكتلات الاقتصادية الافريقية الثلاث

يعرض الجدول رقم (3-1) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في افريقيا وفقا للاقاليم الجغرافية المختلفة خلال الفترة 2013 – 2015.

جدول رقم (3-1): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لافريقيا وفقا للاقليم خلال الفترة 2013 – 2015 % بأسعار عام 2005

الاقليم	2013	2014	2015
افريقيا	3,5	3,9	4,5
وسط افريقيا	4,1	5,6	5,5
شرق افريقيا	4,7	7,1	5,6
شمال افريقيا	1,6	1,7	4,5
الجنوب الافريقي	3,6	2,7	3,1
غرب افريقيا	5,7	6,0	5,0

Source: United Nations Development Program, African Economic Outlook 2015, Regional Development and Spatial Inclusion, (New York, UNDP, 2015).

ويتضح من الجدول ان اقليم شرق افريقيا كان افضل الاقاليم أداءً عام 2013 حيث حقق معدل نمو قيمته 7,1% يليه اقليم غرب افريقيا، ولكن انخفض أداؤهما عام 2014 لتتقارب الثلاث اقاليم. حيث وسط افريقيا وشرق وافريقيا بمعدل نمو 5%، يليهما إقليم شمال افريقيا محققا معدل قيمته 4,5% وهو نفس المعدل الذي حققته القارة ككل، ثم الجنوب الافريقي وهو اقل الاقاليم اداءً حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 3,1%.

وبعد أن تناولنا مؤشر معدل النمو للأقاليم الجغرافية للقارة الإفريقية، نعرض فيما يلي الاداء الاقتصادي للثلاث تكتلات المكونة لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية:

3-2 منظمة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)

تتمثل الأهداف المعلنة للمنظمة فى تخفيف حدة الفقر، وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادى، وتعزيز وتحسين مستويات المعيشة لشعوب الجنوب الإفريقى، وتعزيز وسائل الحماية والأمن، وتحقيق التكامل بين الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية والمحلية، وتعزيز الاستفادة من الأيدى العاملة والانتفاع من موارد الإقليم. وتضم المنظمة كلاّ من أنجولا، بتسوانا، ليسوتو، ملاوى، موزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوى، ناميبيا، جنوب إفريقيا، موريشيوس، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مدغشقر. بدأت منظمة الـ SADC تحت اسم "مؤتمر تنسيق تطوير الجنوب الإفريقى" (SADCC)، والتى تم تأسيسها فى أبريل 1980 ثم تم التحول من الـ SADCC إلى SADC فى أغسطس 1992عندما اجتمع رؤساء الدول الأعضاء فى وندهوك (ناميبيا) وتم توقيع ميثاق جماعة تنمية الجنوب الإفريقى SADC.

<u>الأداء الاقتصادي</u>

تقدر المساحة الإجمالية لبلدان المنظمة بنحو 26%من إجمالي مساحة القارة الإفريقية، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 257,7 مليون نسمة، نصفهم تقريبا تحت خط الفقر، وفيما يلى جدول يعرض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدول (سادك) فى سنة معينة هى سنة 2013:

جدول رقم (3–2): مؤشرات اقتصادية لدول السادك عن عام 2013

الدول الاعضاء	عدد السكان بالالف	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (بالمليون دولار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	معدل التضخم (%)	سعرصرف العملة المحلية (مقابل الدولار)	صادرات السلع والخدمات (بالمليون دولار)	واردات السلع والخدمات (بالمليون دولار)	الدين الخارجي (بلمليون دولار)	الاحتياطي الدولي (بالمليون دولار)
انجولا	17,9	104	5,78	3,9	11,4	95,27	76,08	20,22	16,20	27,68
بتسوانا	2,02	17,27	8,75	5,1	8,5	6,8	6,82	7,72	4	8,82
الكونغو الديموقراطية	75,2	23,7	315	6,9	12,6	919,4	10,13	11,50	4,5	1,27
ليسوتو	1,87	2,36	1,25	4,3	5	7,30	1,15	1,98	786	1,34
مدغشقر	20,6	10,02	484	0,5	9,5	2025	2,65	4,11	2,63	1,26
مالاوي	14,3	5,81	404	4,3	7,6	156,5	1,42	2,43	1,08	190
موريشيوس	1,28	11,25	8,74	4	6,5	28,80	8,08	7,46	1,36	2,57
موزمبيق	23	12,25	532	7,3	6,1	29,06	3,45	5,56	6,33	2,30
ناميبيا	2,10	12,70	6,03	4,9	5,1	7,15	5,49	6,64	4,38	1,77
سيشل	87	1,01	11,60	5	2,6	12,38	478	876	461	279
جنوب افريقيا	50,5	406,6	8,02	3,1	5	7,30	117,03	119,5	111,4	42,5
سوازيلاند	1,06	3,86	3,61	1,3	6,1	7,26	2,64	2,96	352	576
تنزانيا	44,48	23,85	536	6,4	12,7	1573,6	7,46	14	8,96	3,76
زامبيا	13,45	19,20	1,42	6,6	8,7	4797	9,04	7,63	3,64	2,16
زيمباوبوي	12,75	10,06	789	9,3	3,5	1	3,64	7,04	14,31	-
السادك	281,11	663,94	2,36	3,8	7,4	-	244,62	219,77	180,55	96,61

Source: the Committee of Central Bank Governors in SADC, Integrated Paper on Recent Economic Developments in SADC, Central Bank of Lesotho, August 2014

والجدول التالى يبين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى خلال فترة 2013-2015 :

جدول رقم (3-3): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول SADC

خلال الفترة 2013 - 2015 % بأسعار عام 2005

الدولة	2013	2014	2015
انجولا	6,8	4,5	3,8
بتسوانا	5,9	5,2	4,5
ليسوتو	5,7	4,3	4,7
مدغشقر	2,4	3,0	4,0
مالاوي	6,1	5,7	5,5
موريشيوس	3,2	3,2	3,5
موزمبيق	7,4	7,6	7,5
ناميبيا	5,1	5,3	5,6
جنوب افريقيا	2,2	1,5	2,0
سوازيلاند	3,0	2,5	2,6
زامبيا	6,7	5,7	6,5
زيمبابوي	4,5	3,1	3,2

Source: United Nations Development Program, African Economic Outlook 2015, Regional Development and Spatial Inclusion, (New York, UNDP, 2015).

ويتضح من الجدول السابق ان موزمبيق صاحبة أعلى معدل لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والذي بلغ 7,5% عام 2015 تليها زامبيا بمعدل نمو 6,5%، ثم مالاوي وناميبيا 5,5%.

يتضح من هذا الجدول (عن عام 2013) أن اجمالي عدد سكان دول السادك 281119 الف نسمة، ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية 663948 مليون دولار، ويصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لاجمالي الى 2362 دولار سنويا، ويبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 3,8%، اما عن معدل التضخم فيصل الى 7,4%، ويبلغ اجمالي صادرات السادك 244620 مليون دولار، اما عن اجمالي الواردات فيصل الى 219778 مليون دولار، ويبلغ اجمالي لدين الخارجي 180550 مليون دولار، ويبلغ الاحتياطي من النقد الاجنبي 96611 مليون دولار.

ويشير الشكل البياني (3–1) الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى تكتل السادك ككل خلال فترة 2008–2012:

شكل رقم (3–1) :معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في SADC خلال الفترة (2008 – 2012) %

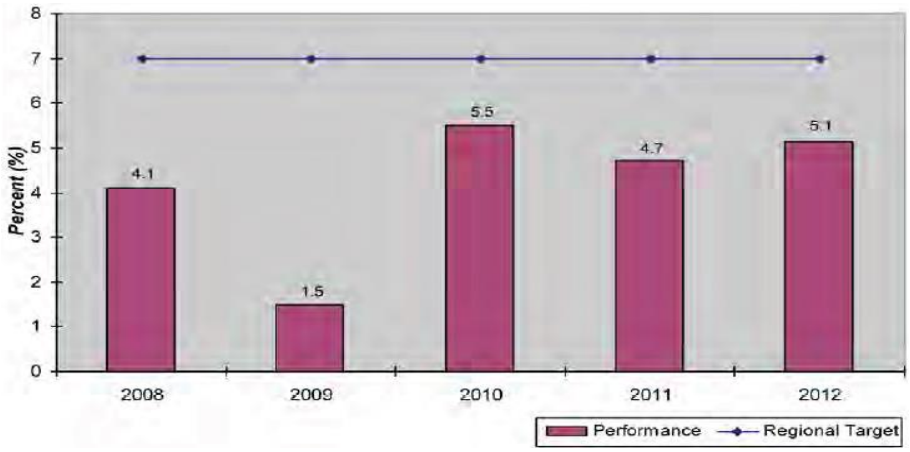

Source: Southern African Development Community: Activity Report of the SADC Secretariat 2012, (Gaborone, Botswana: SADC Secretariat, 2013), p. 5

ويتضح من الشكل السابق ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في السادك بلغ في المتوسط 5% خلال فترة 2008–2012، ولكن المنظمة تسعي لتحقيق معدل نمو قيمته 7% وإن لم تستطع خلال الفترة السابقة تحقيقه.

أما الجدول التالى فيعرض تطور الميزان التجارى للدول الأعضاء فى (سادك) خلال فترة 2011-2013:

جدول رقم (3-4): اجمالي الميزان التجاري لدول السادك خلال الفترة (2011-2013)

(بالمليون دولار)

الدولة	2011	2012	2013
انجولا	47081,9	47374,3	44290,7
بوتسوانا	733,4-	1899,8-	-
الكونغو الديموقراطية	556,3	178,6	256,40
ليسوتو	982,5-	1258,5-	1030,3-
مدغشقر	1379,2-	1575,5-	1407,30-
مالاوي	263461,8-	1122,1-	970,1-
موريشيوس	2586,1-	2683-	2529-
موزمبيق	2248,3-	2698-	4356,9-
ناميبيا	8892-	13330-	17628-
سيشل	415-	466,5-	424,9-
جنوب افريقيا	10779	19048-	7625-
سوازيلاند	43,9-	77,6	202
تنزانيا	2632,3	6259	-
زامبيا	1482,9	587,7	1215
زيمبابوي	3065,9-	2656-	3379,3

Source: the Committee of Central Bank Governors in SADC, Integrated Paper on Recent Economic Developments in SADC, Central Bank of Lesotho, August 2014

الاستثمار والادخار المحلى الإجمالى

فيما يلى شكل توضيحى للفترة 2005-2012 :

شكل رقم (3-2): الاستثمار والادخار المحلي الاجمالي في SADC % خلال الفترة (2005-2012)

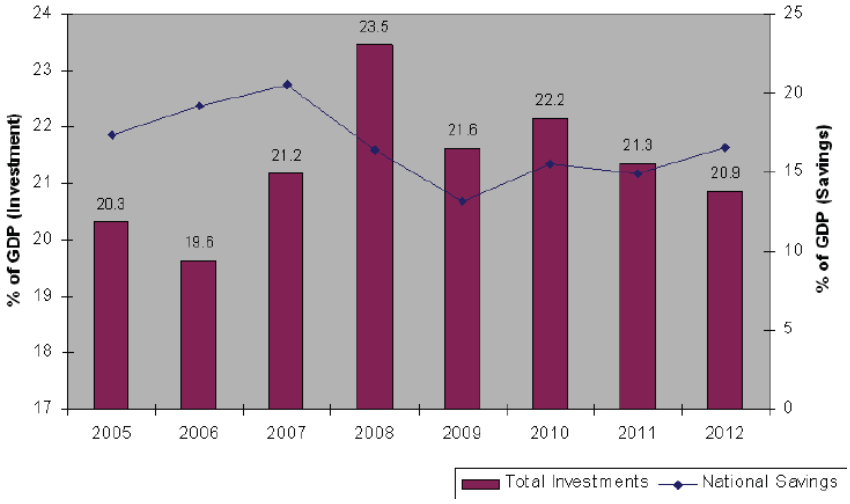

Source: Southern African Development Community: Activity Report of the SADC Secretariat 2012, (Gaborone, Botswana: SADC Secretariat, 2013) , p. 7

يشير الشكل البيانى رقم (3-2) الى ان الاستثمار يبلغ في المتوسط 20% من الناتج المحلي الاجمالي ولكن ينخفض الادخار المحلي الاجمالي ليمثل 15% من الناتج المحلي الاجمالي مما يعني ان هناك فجوة بين الاستثمار والادخار.

الواردات البينّية

يعرض الشكل البيانى رقم (3-3) الواردات البينية لدول السادك كنسبة من اجمالي واردات المنظمة ويتضح من الشكل ان هذه النسبة كانت 8% ثم ارتفعت لتصل الى 12% مما يعني ان جهود السادك لدعم التجارة البينية داخل الاقليم تؤتي بثمارها.

شكل رقم (3-3): الواردات البينية كنسبة من اجمالي واردات SADC %
خلال الفترة (1992-2012)

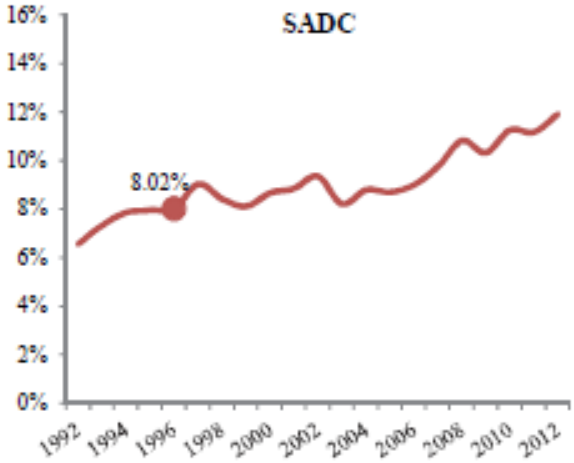

Source: Jaime de Melo1 and Yvonne Tsikata, Regional integration in Africa Challenges and prospects, WIDER Working Paper 2014/037, (Finland: World Institute for Development Economics Research, United Nations University, 2 February 2014) , p. 13

أهم الانجازات

يتسم خط السير العام بمنظمة السادك بالجمع بين العمل علي العمل علي تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والارتقاء بمستوى المعيشة من خلال تحقيق التكامل الإقليمى فى منطقة الجنوب الأفريقى. وقد دفعت جنوب أفريقيا بثقلها السياسى والاقتصادى لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول الإقليم، فقامت بالعمل على توقيع اتفاق التجارة الحرة بين الأعضاء فى يناير 2000 والذي دخل حيز التنفيذ فى سبتمبر من العام نفسه. ويمثل هذا الأتفاق أحد أهم الدعائم الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول السادك. واستطاعت المنظمة إنشاء منطقة التجارة الحرة لدول الجنوب الإفريقى FTA (في 17 أغسطس 2008 بجنوب أفريقيا خلال القمة رقم 28 لرؤساء دول التجمع. كما تم إقرار الاتحاد الجمركى CU بين الدول الأعضاء، ويطمح السادك إلي إقامة السوق المشتركة CM، حيث يسعى التكتل لتطبيق السوق المشتركة، والوحدة النقدية بحلول عام 2016 والاتحاد الاقتصادي بحلول عام 2018؛ وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق التقارب لمؤشرات الاقتصاد الكلي؛ وتشجيع التجارة البينية، والتعاون التكنولوجي. وفي مجال البنية الأساسية تحاول دول السادك ايجاد حلول لأزمة الطاقة التي أصابت عدد من الأعضاء، وذلك من خلال مشاريع

إقليمية لتوليد الكهرباء فمن المستهدف توليد 44000 ميجاوات اضافية في الأجل القريب. اما على مستوى الاجراءات التي تتخذ لتسهيل حرية انتقال الاشخاص بين الدول الاعضاء، فإنه يمكن للمواطنين الانتقال من دولة عضو إلى أخرى والاقامة بدون تأشيرة لمدة تصل إلى 90 يوما؛ هذا بالاضافة الى الحق في الحصول على تصريح يعطى للمواطن الحق لإجراء النشاط الاقتصادي أو العمل بأجر داخل دول السادك [(1)].

3-3 السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي -كوميسا (COMESA)

تتمثل أهم الأهداف المعلنة للمجموعة فى تحقيق معدل نمو اقتصادى مستقر للدول الأعضاء، وتعزيز التنمية المشتركة فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى، وتنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا، وتحقيق الاستقرار للدول الأعضاء، وتحرير التجارة وزيادة التعاون الجمركى، ويتضمن ذلك تقديم نظام لشبكة جمارك موحدة مترابطة، وإيجاد البيئة الملائمة والأطر التشريعية القانونية اللازمة لتشجيع نمو القطاع الخاص وإقامة بيئة استثمارية مناسبة. تأسست الكوميسا رسميا بعد توقيع الاتفاقية المنشئة لها فى نوفمبر 1994 بالعاصمة الأوغندية كمبالا، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى شهر ديسمبر من العام نفسه. وتضم فى عضويتها 19 دولة هي مصر، بوروندى، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي[(2)].

ومن أجل تقديم فكرة أولية عن الوضع الاقتصادى فى الدول الأعضاء فى الكوميسا، نقدم فيما يلى جدولاً يبين تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى خلاف فترة 2013-2015

جدول رقم (3-5): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في دول COMESA % خلال الفترة (2013 – 2015) باسعار عام 2005

الدولة	2013	2014	2015
مدغشقر	2,4	3,0	4,0
مالاوي	6,1	5,7	5,5
موريشيوس	3,2	3,2	3,5
سوازيلاند	3,0	2,5	2,6
زامبيا	6,7	5,7	6,5

(1) Southern African Development Community: **Activity Report of the SADC** 3**Secretariat 2012**, (Gaborone, Botswana: SADC Secretariat, 2013) , p.

(2) ادارة الترويج والاستثمار، نقطة التجارة السودانية، **التكتلات الاقتصادية منظومة الكوميسا**، التقرير 23 (الخرطوم: ادارة الدراسات، 2013)، ص 25.

زيمبابوي	4,5	3,1	3,2
بوروندي	4,5	4,7	4,7
كينيا	5,7	5,3	6,5
رواندا	4,7	7,0	7,5
اوغندة	4,7	5,9	6,3
جمهورية الكونغو الديموقراطية	8,5	8,9	9,0
مصر	2,1	2,2	3,8
ليبيا	13,6-	19,8-	-
السودان	3,6	3,4	3,1
جيبوتي	5,0	5,9	6,0
اثيوبيا	9,8	10,3	8,5
اريتريا	1,3	2,0	2,1
سيشل	6,6	3,8	3,7
جزر القمر	3,5	3,5	3,6

Source: United Nations Development Program, African Economic Outlook 2015, Regional Development and Spatial Inclusion, (New York, UNDP, 2015).

يتضح من هذا الجدول أن هناك بعض الدول في الكوميسا تحقق معدل نمو مرتفع للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مثل جمهورية الكونغو الديموقراطية (9%)، تليها اثيوبيا (8,5%). ويعرض الشكل البياني التالي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في تكتل الكوميسا ككل وتطوره خلال فترة 2008-2013 :

شكل رقم (3-4) :معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في COMESA % خلال الفترة (2008-2013)

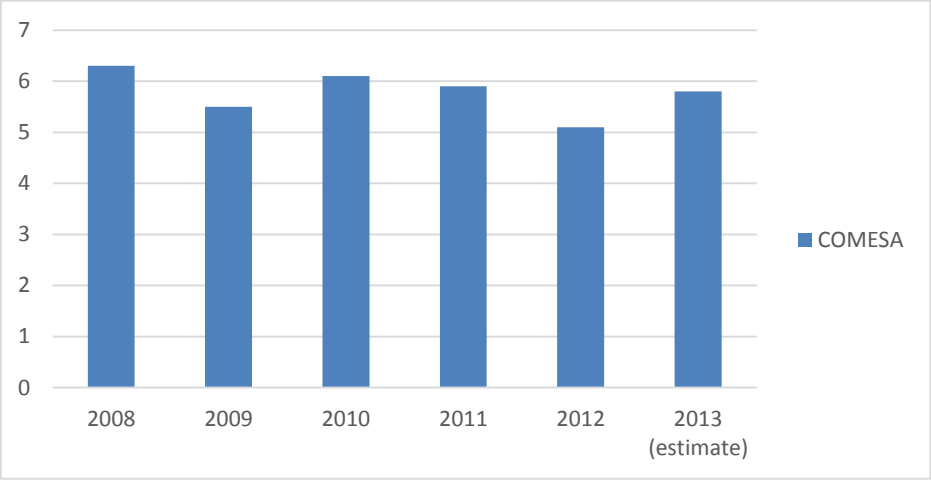

Source: By Author using data of Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee, (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013) , P. 5

ومن هذا الشكل يتضح أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الكوميسا يبلغ حوالي 6% فى المتوسط خلال فترة الدراسة.

<u>التجارة الخارجية</u> : نعرض فى البداية الشكل التالى:

شكل رقم (3-5) :التجارة الخارجية للكوميسا خلال الفترة (2004 – 2013)

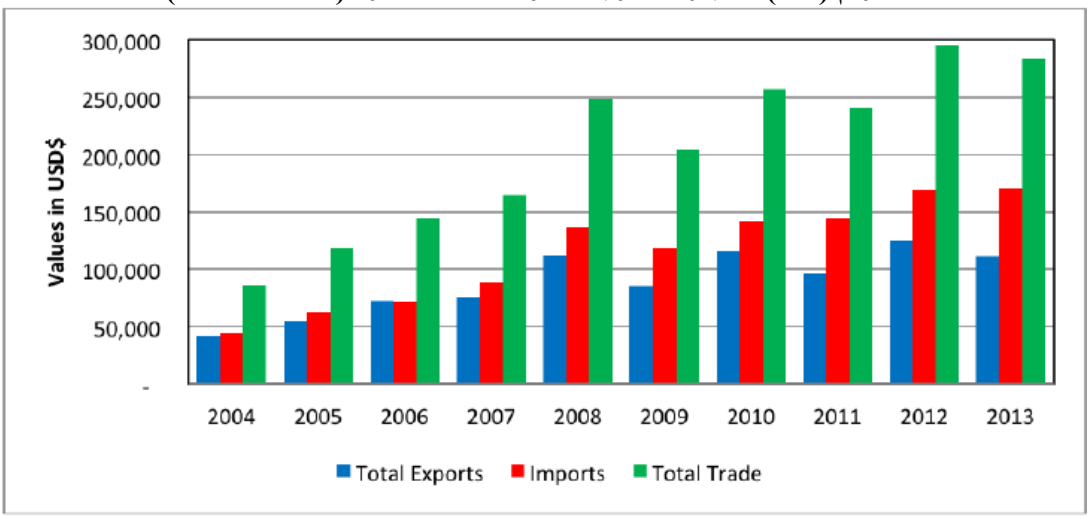

Source: Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee, (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013)

ويتضح من خلال هذا الشكل ارتفاع حجم التجارة الخارجية للكوميسا خلال الفترة (2004 – 2013) لتقترب من 300000 دولار عام 2013، بحيث تبلغ الواردات 170000 دولار والصادرات 130000 دولار. ويعرض الشكل البياني رقم (3–13) تطور حجم التجارة البينية للكوميسا خلال الفترة (2004 – 2013).

شكل رقم (3–6): التجارة البينية للكوميسا خلال الفترة (2004 – 2013)

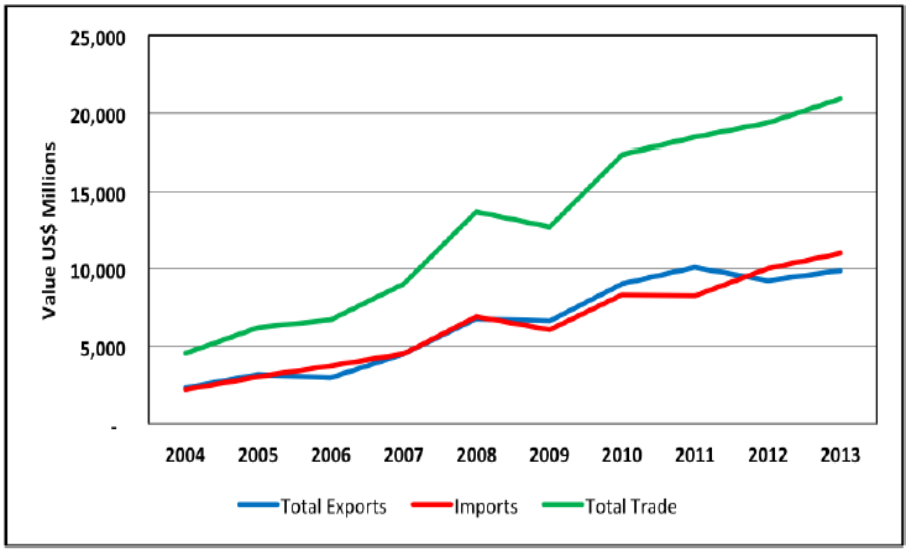

Source: Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee, (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013)

ويتضح من هذا الشكل ارتفاع حجم التجارة البينية للكوميسا خلال الفترة المذكورة لتصل الى 22000 مليون دولار عام 2013، بحيث تبلغ الصادرات البينية 10000 مليون دولار والواردات البينية 12000 مليون دولار.

أما عن الصادرات فنعرض الشكل التالى :

شكل رقم (3-7) : صادرات الكوميسا من الشركاء التجاريين عام 2013

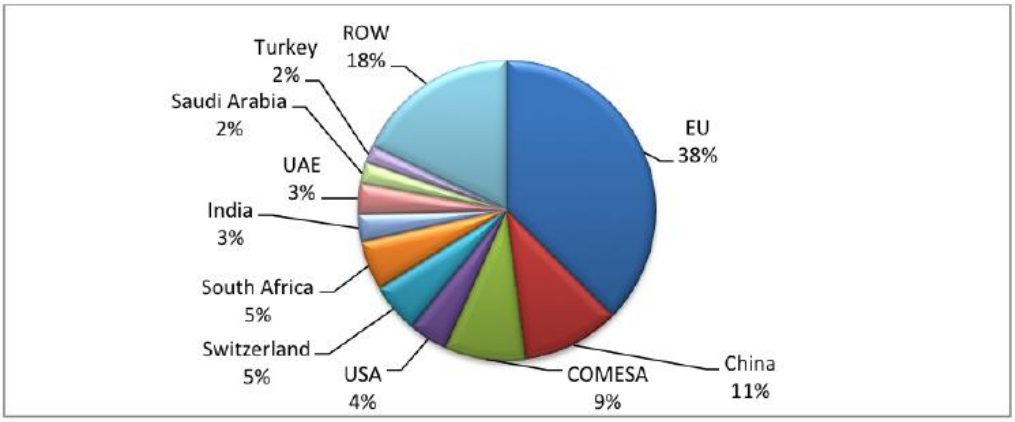

Source: Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee, (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013)

يتضح من هذا الشكل أن الاتحاد الاوروبي يعتبر الشريك التجاري الاول لصادرات الكوميسا يليه الصين ثم دول الكوميسا ثم جنوب افريقيا وسوازيلاند يليها الولايات المتحدة الامريكية ثم الهند والامارات يليها السعودية وتركيا.

أما عن الواردات : ونعرض لها من خلال الشكل التالى :

شكل رقم (3-8) :واردات الكوميسا من الشركاء التجاريين عام 2013

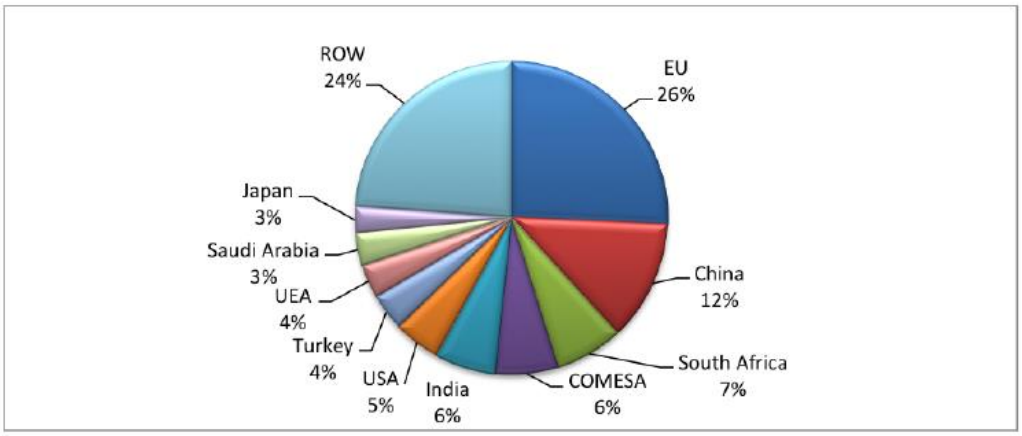

Source: Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee, (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013)

يتضح من هذا الشكل أن الاتحاد الاوروبي يعتبر الشريك التجاري الاول لواردات الكوميسا يليه الصين ثم جنوب افريقيا ثم دول الكوميسا والهند ويليها الولايات المتحدة الامريكية ثم تركيا والامارات يليها السعودية واليابان.

<u>الميزان التجارى</u> : نقدم الجدول التالى عن فترة 2009–2013 حول نسبة العجز فى الميزان التجارى إلى الناتج المحلى المحلى الإجمالى :

جدول رقم (3-6) :الميزان التجاري في دول الكوميسا % من GDP
خلال الفترة (2009 – 2013)

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
بوروندي	13,7-	29,5-	25,4-	30,2-	31,2-
جزر القمر	13,6-	5,5-	9,2-	10,9-	15,1-
الكونغو	10-	14,6-	9,4-	3,8-	8.9-
جيبوتي	-	-	-	-	-
مصر	-	-	-	-	-
اريتريا	10,2-	10,8-	2,6-	1,1	0,2-
اثيوبيا	10-	10,6-	6,6-	10,7-	9,2-
كينيا	6,5-	8-	11,7-	10,9-	8,3-
ليبيا	19,6-	8,8-	6,3-	6,5-	4,9-
مدغشقر	-	-	-	-	-
مالاوي	14,2-	17-	12,2-	18,1-	16,4-
موريشيوس	8,5-	10,9-	14,1-	5,8-	9,5-
الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
رواندا	17,2-	17-	19-	19-	16-
سيشل	27,7	25-	29,3-	29,6-	20,5-
السودان	-	-	-	-	-
سووازيلاند	16,9-	19,8-	-19,4-	20-	15,7-
اوغندة	8,7-	12,6-	13,2-	10,9-	12-
زامبيا	2,2	5,9	2,9	2,9	0,7
زيمبابوي	47,6-	22,7-	31-	21,7-	21,3-
الكوميسا	11,3-	10,5-	11,2-	11,1-	11,2-

Source: Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee, (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013).

يتضح من الجدول أن العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لدول الكوميسا بلغ – 11,2% عام 2013، وان كانت هذه النسبة ترتفع الى – 20,5% في سيشل والى – 21,3% في زيمبابوي، وتصل الى – 31,2% في بوروندي.

<u>الاستثمار المحلى</u> : نعرض ذلك من خلال الجدول التالى الذى يبين معدل الاستثمار خلال فترة 2009–2013 :

جدول رقم (3-7) :اجمالي الاستثمار في دول الكوميسا % من GDP خلال الفترة (2009 – 2013)

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
بوروندي	19	19,2	19,3	19.5	19,6
جزر القمر	12,4	15,4	14,9	16,8	19,7
الكونغو الديموقراطية	18	23,5	20,5	26	21,1
جيبوتي	35,7	19,8	24,6	26,4	29,6
مصر	19,2	19,5	17,1	16,1	14,2
اريتريا	9,3	9,3	10	9,5	8,8
اثيوبيا	21,5	23,6	27,2	34,6	28,3
كينيا	19,9	20,9	20,7	21,4	20,5
ليبيا	40,3	39,6	20	17	21,1
مدغشقر	34,1	28,6	25,7	23,4	25,2
مالاوي	25,6	26	15,3	17,1	20,4
موريشيوس	21,3	23,6	25,7	24,7	23,2
رواندا	22,3	21,7	22,2	22,9	23
سيشل	27,3	36,6	35,1	39	36,4
السودان	21	21,1	19,1	18,7	20
سووازيلاند	14,4	11,8	8,9	9,2	10
اوغندة	22	23,1	25	25,2	26,4
زامبيا	21	22,6	25	26,4	25,5
زيمبابوي	15,1	24,3	25,6	24,8	14
الكوميسا	20,7	22	22,9	25,1	23,9

Source: Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee, (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013)

يتضح من هذا الجدول أن نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي في الكوميسا تبلغ 23,9% عام 2013 وان كانت انخفضت عن 25,1% عام 2012، وتصل هذه النسبة الى 36,4% في سيشل، 29,6% في جيبوتي عام 2013.

الاستثمار الأجنبى المباشر :

1- الاستثمارات الداخلة inflows : ويعرض الشكل البياني التالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الكوميسا (بالمليون دولار) خلال فترة 2003-2013.

شكل رقم (3-9): الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد للكوميسا

خلال الفترة 2003 - 2013

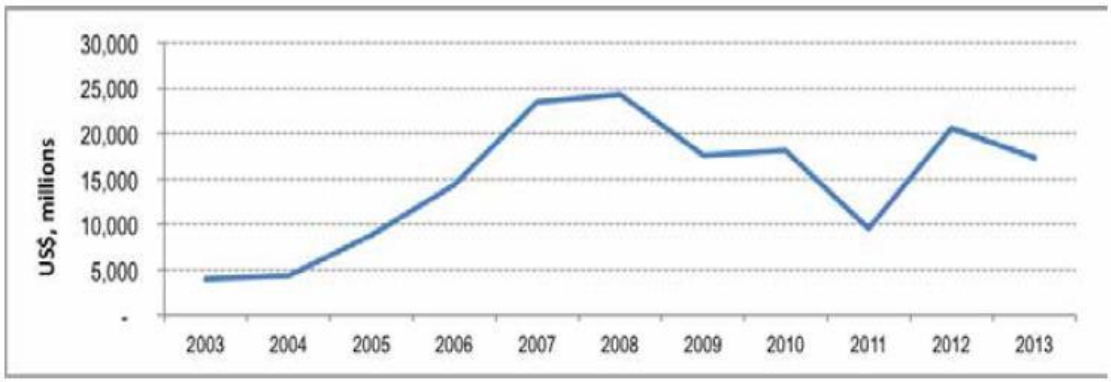

Source: Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee, (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013)

ويتضح من الشكل أن الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الكوميسا ارتفع خلال الفترة 2003 – 2008 حيث بلغ اقصى قيمة له عام 2007 / 2008 ووصل الى ما يقرب من 25 مليار دولار، وانخفض خلال الفترة 2008 – 2011 إلى أن بلغ اقل قيمة له عام 2011 ووصل الى 10 مليار دولار، ثم ارتفع الى 20 مليار دولار عام 2012، واصبح ما يقرب من 17 مليار دولار عام 2013.

4- الاستثمارات الخارجة outflows : ونعرض لها من خلال الشكل التالى عن عامىْ 2012-2013 :

شكل رقم (3-10): الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من الكوميسا عامي 2012، 2013 (بالمليون دولار)

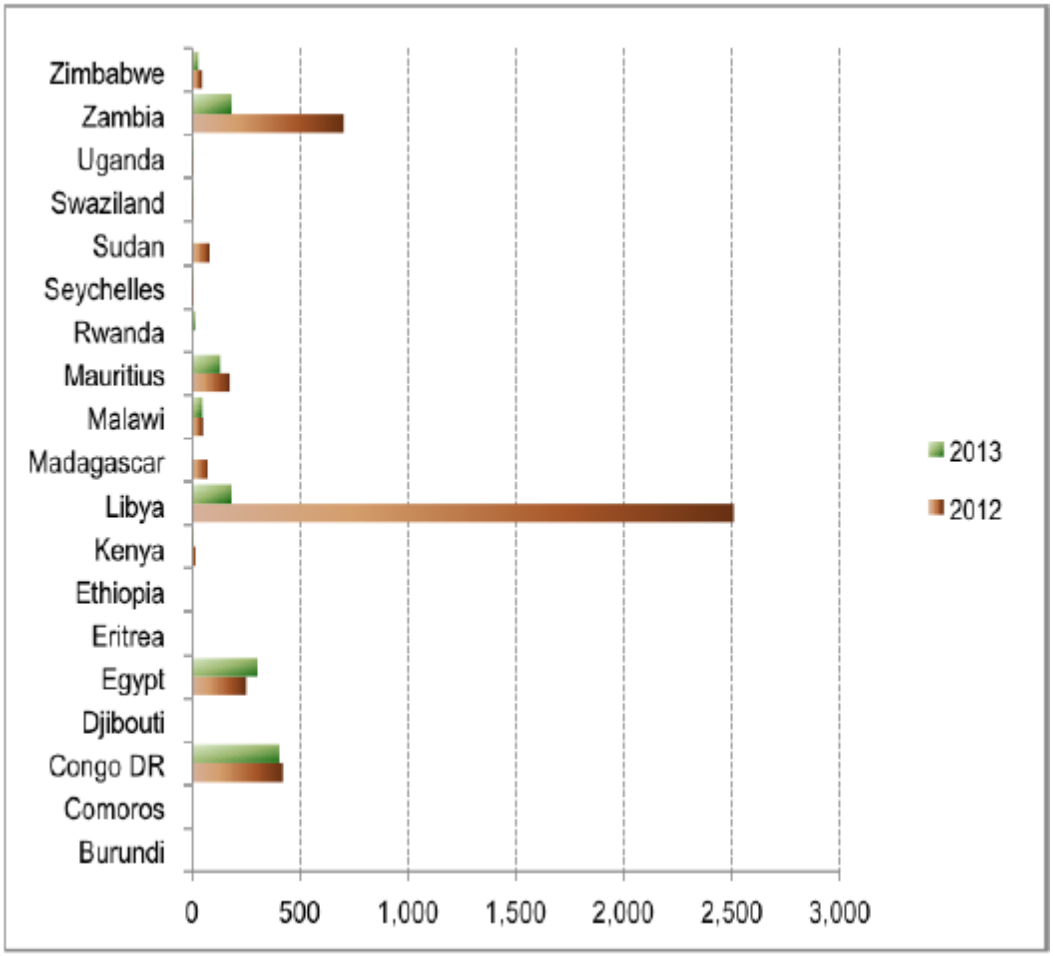

Source: Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee, (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013)

يتضح من هذا الشكل السابق أن الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من دول الكوميسا بلغ اقصى مستوى له في ليبيا عام 2012 حيث صرح منها 2,5 مليار دولار وذلك نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها، تليها زامبيا (700 مليون دولار) والكونغو الديموقراطية (400 مليون دولار) ثم مصر حوالي (300 مليون دولار).

أهم الانجازات

حققت الكوميسا عددا من الخطوات لتدعيم التكامل الاقليمي، وكان من أبرزها: فى أكتوبر عام 2000 وفى قمة لوساكا، تم إنشاء منطقة تجارة حرة خاصة انضمت إليها بعض دول التجمع، حيث تم إلغاء الرسوم الجمركية للسلع المتداولة فيما بين هذه الدول. وتسعى الكوميسا لمواءمة السياسات النقدية والمالية؛ وان تقوم بتكوين اتحاد جمركي بحلول عام 2018؛ وتعزيز التجارة والاستثمار والقضاء على التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية وغيرها من المعوقات لحركة السلع والخدمات ورأس المال والافراد بحلول عام 2025. ومن أهم التحديات التى تواجه التجمع فى المرحلة المقبلة كيفية تأهيل البنية الأساسية لمتطلبات التجارة البينية والتكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء، حيث أن استكمال المشروعات المتعلقة بها سيسهم فى خفض تكلفة الاستثمار بين الدول الأعضاء. وهناك أيضا تحديات تتعلق بنقص الطاقة والمياه ومعوقات التمويل الاستثمارى وندرة النقد الأجنبى، نظرا لتخلف القطاع المصرفى فى العديد من دول الكوميسا، مما قد يعرقل عمليات التصدير والاستيراد [(1)].

3-1-3 جماعة شرق إفريقيا (EAC)

تهدف الجماعة الى تحسين وتعزيز التعاون على أساس العلاقات التاريخية والتفاهم المشترك بين الأعضاء. وتركز على أولويات التعاون فى قطاعات النقل والاتصالات والتجارة والصناعة والهجرة والأمن وتشجيع الاستثمارات فى المنطقة. وتسعى لاتخاذ إجراءات قوية تجاه تحقيق التكامل، بما فى ذلك توفير عملات تتسم بحرية سعر الصرف فى الدول الأعضاء ثم عملة موحدة لاحقا. فى 30 نوفمبر 1999 تمت إعادة تأسيس جماعة شرق أفريقيا بإبرام معاهدة تأمل فى إنشاء اتحاد اقتصادي وسياسي بين الدول الأعضاء ودخلت حيز التنفيذ في 7 يوليو 2000 بعد التصديق عليها من قبل الدول المؤسسين (كينيا وأوغندا وتنزانيا) ثم انضمت اليها جمهورية رواندا وجمهورية بوروندي في 18 يونيو 2007 [(2)].

[(1)] Common Market for Eastern and Southern Africa**, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee,** (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013), P.3.

[(2)] East African Community Secretariat**, East African Community Facts and Figures – 2014,** (Arusha, Tanzania: East African Community (EAC) Headquarters, September, 2014), p. 7.

الاداء الاقتصادي

تهدف الجماعة لإقامة كتلة اقتصادية إقليمية تشمل الخمس دول الأعضاء التي يبلغ عدد سكانها مجتمعة أكثر من 140 مليون نسمة، مساحتها 1820000 كيلومتر مربع والناتج المحلي الاجمالي 73 مليار دولار.

وفيما يلى جدول يبين معدل النمو الحقيقى للدول الأعضاء خلال فترة 2013-2015 :

جدول رقم (3-8): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول EAC

خلال الفترة 2013 – 2015 % باسعار عام 2005

الدولة	2013	2014	2015
بوروندي	4,5	4,7	4,7
كينيا	5,7	5,3	6,5
رواندا	4,7	7,0	7,5
تنزانيا	7,3	7,2	7,4
اوغندة	4,7	5,9	6,3

Source: United Nations Development Program, African Economic Outlook 2015, Regional Development and Spatial Inclusion, (New York, UNDP, 2015).

ويتضح من هذا الجدول ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في دول الجماعة حيث تتقدمها رواندا بمعدل نمو 7,5%، ثم تنزانيا 7,4%، وكينيا 6,5%، وأوغندة 6,3%، وتعتبر بوروندي اقل دول الجماعة تحقيقاً لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والذي بلغ 4,7% عام 2015.

ويشار إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في جماعة شرق افريقيا يبلغ في المتوسط 6,5% خلال فترة 2005-2013. بينما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في جماعة شرق افريقيا بلغ حوالي 750 دولار سنويا خلال نفس الفترة.

وفيما يلى نعرض الصادرات والواردات للدول الأعضاء المجموعة :

1- بوروندى : ويمثلها الشكل التالى :

شكل رقم (3-11) : صادرات وواردات بوروندي والميزان التجاري

خلال الفترة (2009 – 2013)

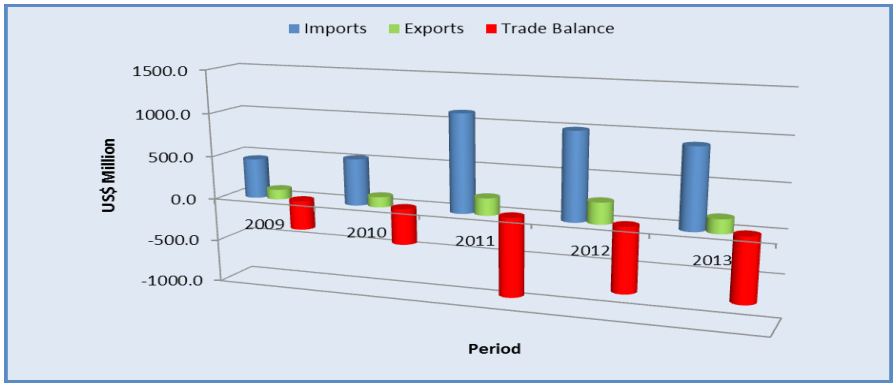

Source: East African Community, Trade Re port 2013, EAC Secretariat, Arusha, Tanzania, December, 2014

يتضح من الشكل عن صادرات وواردات بوروندي أن الصادرات بلغت 100 مليون دولار عام 2013 في حين بلغت الواردات 800 مليون دولار. وعموماً فالميزان التجاري في حالة عجز خلال الفترة 2009 – 2013 حيث بلغ مثلاً نحو 700 مليون دولار عام 2013.

2- كينيا : ويمثلها الشكل التالى :

شكل رقم (3-12): صادرات وواردات كينيا والميزان التجاري

خلال الفترة (2009 – 2013)

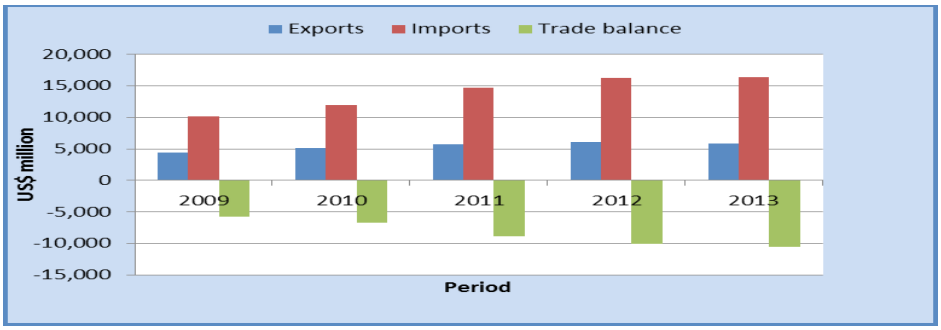

Source: East African Community, Trade Report 2013, EAC Secretariat, Arusha, Tanzania, December, 2014

يتضح من هذا الشكل أن الصادرات ارتفعت من نحو 4 مليار دولار عام 2009 الى حوالي 7 مليار دولار عام 2013، وارتفعت الواردات من 10 مليار دولار الى 17 مليار دولار، ويحقق

الميزان التجاري عجزاً مستمراً خلال الفترة وبلغ اقصى قيمة له عام 2013 حيث وصل الى 10 مليار دولار.

3- رواندا : ويمثلها الشكل التالى :

شكل رقم (3-13) : صادرات وواردات رواندا والميزان التجاري

خلال الفترة (2009 – 2013)

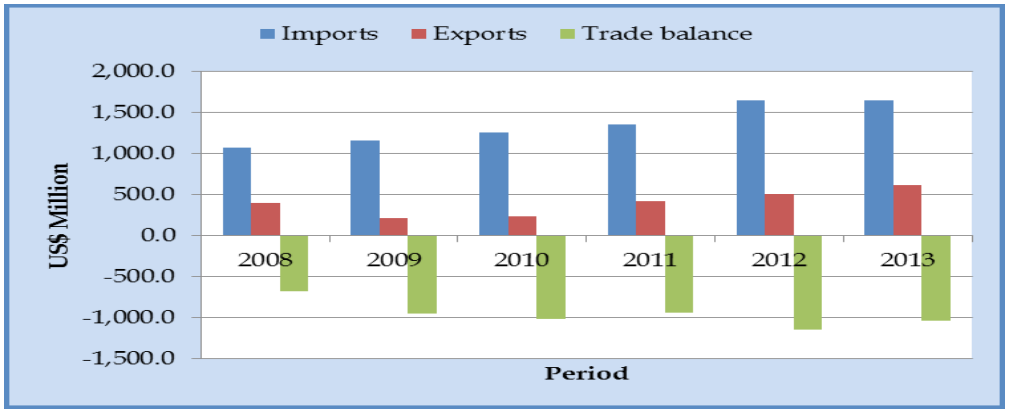

Source: East African Community, Trade Re port 2013, EAC Secretariat, Arusha, Tanzania, December, 2014

يتضح من هذا الشكل ارتفاع الواردات من 1,2 مليار دولار عام 2009 الى 1,7 مليار دولار عام 2013، أما الصادرات فقد انخفضت من 400 مليون دولار عام 2008 الى 200 مليون عام 2009 ثم بدأت في الارتفاع مرة اخرى لتصل الى 700 مليون دولار عام 2013، ويحقق الميزان التجاري عجزاً خلال الفترة وبلغ مليار دولار عام 2013على سبيل المثال.

4- تنزانيا : ويمثلها الشكل التالى :

شكل رقم (3-14) : صادرات وواردات تنزانيا والميزان التجاري

خلال الفترة (2009 – 2013)

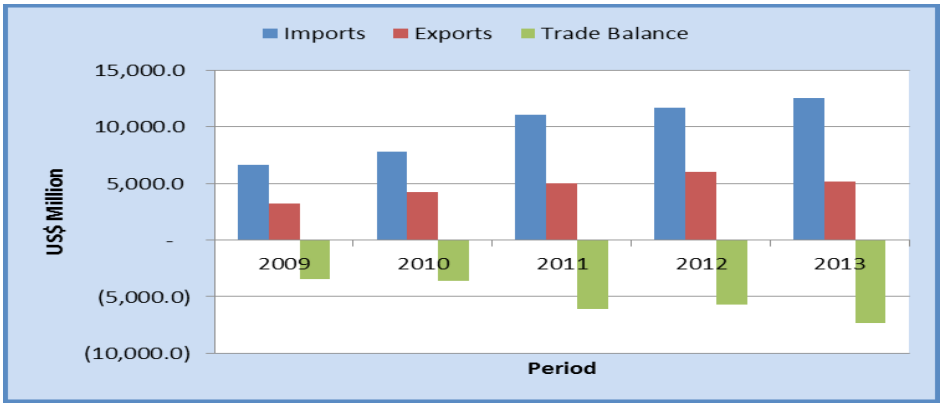

Source: East African Community, Trade Re port 2013, EAC Secretariat, Arusha, Tanzania, December, 2014

وفقاً للشكل، ارتفعت الواردات من 7 مليار دولار عام 2009 الى 13 مليار دولار عام 2013، أما الصادرات فقد ارتفعت من 3 مليار دولار عام 2009 الى 5 مليار دولار عام 2013، والميزان التجاري في حالة عجز مستمر وبلغ مثلاً 8 مليار دولار عام 2013.

5- أوغندا : ويمثلها الشكل التالى :

شكل رقم (3-15) : صادرات وواردات اوغندة والميزان التجاري

خلال الفترة (2009 – 2013)

Source: East African Community, Trade Re port 2013, EAC Secretariat, Arusha, Tanzania, December, 2014

يتضح من هذا الشكل أن صادرات وواردات اوغندة ارتفعت خلال الفترة محل البحث، فقد ارتفعت الواردات مما يقرب من 4 مليار دولار عام 2009 الى حوالي 6 مليار دولار عام 2013، اما الصادرات فقد ارتفعت من حوالي 1,8 مليار دولار عام 2009 الى ما يقرب من 2,2 مليار دولار عام 2013. والميزان التجاري في حالة عجز مستمر حيث بلغ العجز مثلاً حوالي 3,8 مليار دولار عام 2013.

التجارة البينّية : ونقدم فى هذا الصدد الجدول التالى عن فترة 2013/2008 :

جدول رقم (3-9) :اجمالي التجارة البينية لدول جماعة شرق افريقيا

خلال الفترة (2008 – 2013)

(بالمليون دولار)

		2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	اوغندة	570,6	547	576,5	692,6	646,9	616,6
	تنزانيا	425,3	316,9	295,9	378,1	678,6	397
	كينيا	181	162,5	256,8	302,9	364,3	334,5
	بوروندي	86,5	88,2	77,2	160,8	168,1	346,4
	رواندا	299,8	363,5	344,6	385,1	457,8	412,5
	اجمالي	1563,2	1478	1551	1919,5	2315,7	2107
الصادرات	اوغندة	377,4	398,8	428,6	503,7	580,3	627,4

	تنزانيا	310,5	285	394,3	409	613,3	1118
	كينيا	1036,6	1169,5	1280	1544,4	1593	1451
	بوروندي	18,1	20,2	18,6	28,3	24,9	35,19
	رواندا	37,9	93,2	50,4	81,2	343,5	467
	اجمالي	1780,6	1966,7	2171,9	2566,5	3155	3698,6
اجمالي التجارة مع EAC	اوغندة	762	945,7	1005,1	1196,4	1227,2	1244
	تنزانيا	735,8	601,9	690,2	787,1	1291,9	1515
	كينيا	1217,6	1332	1536,8	1847,2	1957,3	1785,5
	بوروندي	95,6	101	95,8	189,1	193	381,6
	رواندا	377,7	456,6	395	466,2	801,3	879,5
	اجمالي	3148,7	3437,3	3722,9	4486	5470,7	5805,6

Source: East African Community, Trade Re port 2013, EAC Secretariat, Arusha, Tanzania, December, 2014

يتضح من هذا الجدول ارتفاع حجم التجارة البينية لدول جماعة شرق جماعة شرق افريقيا، من 3,14 مليار دولار عام 2008 الى 5,8 مليار دولار عام 2013، بنسبة تغير بلغت نحو 6% عام 2013، وهى نسبة منخفضة بالمقارنة مع تجارب التكامل الاقليمى على المستوى الإفريقى، والمستوى عابر الأقاليم.

<u>الدين الخارجى</u> : ونعرضه فى الجدول التالى :

جدول رقم (3-10): مؤشرات الدين الخارجي في دول جماعة شرق افريقيا عامي 2013، 2014

النسبة	2013					2014				
	بوروندي	تنزانيا	اوغندة	كينيا	رواندا	بوروندي	تنزانيا	اوغندة	كينيا	رواندا
الدين المحلي الى الدين الخارجي	-	76	-	-	72,10	-	-	-	-	74,10
اجمالي خدمة الدين الى اجمالي النفقة الجارية	7,4	13,9	7,4	15,5	1,94	7,4	17,5	72	21,9	4,54
اجمالي خدمة الدين الى اجمالي الايرادات الحكومية	9	14,5	7,7	26,1	3,56	9	16,4	7,3	30,6	4,51
اجمالي خدمة الدين الى صادرات السلع والخدمات	3,5	3,3	4,3	4,9	3,55	42	12,3	4,7	10	4,54
اجمالي مدفوعات الفوائد الى اجمالي الايرادات	2,9	5,5	2	13,4	2,04	0,5	7,2	2	13	2,94
اجمالي مدفوعات الفوائد الى صادرات السلع والخدمات	4,8	-	1,1	14,3	2,21	-	9	12	15,1	2,96
اجمالي الفوائد الى الناتج المحلي الاجمالي	0,7	1,5	0,2	2,5	0,36	0,1	1	0,3	2,5	0,49
الاحتياطيات الدولية الى اجمالي الدين الخارجي	80,4	49,3	75,9	11,3	66,79	75,4	-	78,7	11,6	51,79

اجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي	14,6	24,5	16,5	-	21,10	14,2	29,3	17,4	44,6	23,20
المنح الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي	6,7	4	1,2	0,2	9,5	4,6	1,1	12	-	7,8

Source: East African Community, Trade Report 2013, EAC Secretariat, Arusha, Tanzania, December, 2014

يتضح من الجدول – من بين مؤشرات أخرى – ارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى في بعض دول جماعة شرق افريقيا حيث تصل نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 الى 44,6% في كينيا، 29,3% في تنزانيا، 23,2% في رواندا، في حين تعتبر النسبة مقبولة في كل من بوروندي واوغندة حيث تصل النسبة الى 14,2%، 17,4% على الترتيب عام 2014.

الاستثمار الأجنبى المباشر

- **الاستثمار الداخل inflow**

جدول رقم (3–11): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لدول جماعة شرق افريقيا خلال الفترة (2010 – 2013)

بالمليون دولار

الدولة	2010	2011	2012	2013
بوروندي	1	3	1	7
كينيا	178	335	259	514
رواندا	42	10	160	111
اوغندة	544	894	1205	1146
تنزانيا	1813	1229	1800	1872

Source: East African Community, Trade Re port 2013, EAC Secretariat, Arusha, Tanzania, December, 2014

يتضح من الجدول أن تنزانيا تعتبر اكثر دول جماعة شرق افريقيا استقطابا للاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2010 – 2013)، فقد استقطبت ما يقرب من 1,9 مليار دولار عام 2013، تليها اوغندة حصلت على 1,1 مليار دولار، ثم كينيا 514 مليون دولار، ثم رواندا 111 مليون دولار، واخيرا بوروندي 7 مليون دولار وتعتبر اقل دول الجماعة استقطابا للاستثمار الاجنبي المباشر.

الاستثمار البيني

يعرض الجدول رقم (3-12) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر البينية لدول جماعة شرق افريقيا خلال الفترة (2011 – 2013).

جدول رقم (3-12) : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر البينية لدول جماعة شرق افريقيا خلال الفترة (2011 – 2013)

(بالمليون دولار)

الدولة الشريك	المصدر	2011		2012			2013	
		عدد المشروعات	القيم	عدد المشروعات	القيم		عدد المشروعات	القيم
بوروندي	تنزانيا	1	7,68	4	1,86		4	19,97
	اوغندة	-	-	-	-		1	1,03
	كينيا	3	23,28	-	-		1	5,79
	رواندا	0	0	3	2,3		5	4,2
	باقي العالم	14	111,9	15	75,8		11	37,7
	المجموع	18	142,9	22	80		22	68,7
كينيا	تنزانيا	1	0,6	1	25,1		2	66,5
	اوغندة	0	0	1	6,4		0	0
	رواندا	0	0	0	0		0	0
	بوروندي	-	0	0	0		0	.
	باقي العالم	84	840,7	68	549,6		61	857,7
	المجموع	85	841,3	70	581,2		63	924,2
رواندا	تنزانيا	4	36	1	0,6		2	2,50
	اوغندة	0	0	1	1		3	0,95
	كينيا	7	17,5	3	6,6		5	9,10
	بوروندي	1	1,4	0	0		0	0
	باقي العالم	48	344	71	466,8		51	632,30
	المجموع	60	398,9	76	474,9		61	644,85
تنزانيا	كينيا	29	50,2	23	82,2		27	57,03
	اوغندة	0	0	2	10,9		0	-
	رواندا	0	0	1	3,7		1	1,76
	بوروندي	0	0	1	3,5		-	-
	باقي العالم	797	7124,6	274	1889,4		276	2783,60
	المجموع	826	7174,8	301	1989,8		304	2842,39
اوغندة	تنزانيا	2	1,4	2	1,3		2	0,7
	كينيا	20	85,1	14	71,8		14	64,8
	رواندا	3	11,7	-	0		2	1,8
	بوروندي	-	-	-	-		1	0,5
	باقي العالم	155	349,8	208	725,5		322	1248,5
	المجموع	180	224	224	798,6		341	1316,2

Source: East African Community, Trade Re port 2013, EAC Secretariat, Arusha, Tanzania, December, 2014

ويتضح من هذا الجدول – من بين أمور أخرى– أنه بعد اضافة الاستثمارات البينية لدول الجماعة الى الاستثمار الاجنبي المباشر من خارج دول جماعة شرق افريقيا، جاءت دول الجماعة في نفس الترتيب فكانت تنزانيا في المركز الاول تليها اوغندة ثم كينيا ثم رواندا واخيرا بوروندي.

<u>اهم الانجازات</u>

لقد حققت جماعة شرق أفريقيا قدراً من التقدم منذ إطلاق السوق المشتركة في عام 2010. فقد تم بناء علاقات أوثق بسرعة متفاوتة، ووافقت رواندا وأوغندا وكينيا على اعتماد تأشيرة سياحية واحدة في عام 2014، حتى يمكن التحرك بحرية بين الدول الثلاث. وقد وافقت أيضا هذه الدول مع بوروندي على الاستخدام المستقبلي لبطاقات الهوية الوطنية بوصفها وثائق السفر، هذه الاجراءات يمكنها تحفيز التكامل بين دول الجماعة. ولقد بلغ معدل نمو التجارة بين دول EAC 22٪ عام 2012 لتصل إلى 5,5 بليون دولار، ارتفاعا من حوالي 2 مليار دولار أمريكي في عام 2002، وزاد التبادل التجاري بين تنزانيا ورواندا لتصل نسبته إلى 37%، وبين كينيا وأوغندا بنسبة 24% من إجمالي التجارة البينية لجماعة شرق افريقيا. لقد أطلقت دول EAC الاتحاد الجمركي في عام 2009 وتعمل على دمج أسواق رأس المال، وفي عام 2013 وقع رؤساء الجماعة على بروتوكول الاتحاد النقدي الذي يهدف إلى إنشاء عملة موحدة في غضون 10 سنوات. كما اتفقوا على عدة أهداف للحفاظ على معدل التضخم أقل من 8٪، العجز المالي لا يتعدى 3٪ والدين العام أقل من 50٪ بحلول عام 2021 [(1)].

وقد أطلقت كينيا وتنزانيا وأوغندا نظام الدفع EAPS الذي يربط أنظمة الدفع بين الدول الثلاث بطريقة مماثلة ويعتبر ايضا نظاماً للتسوية الإجمالية. ومن المتوقع أن تنضم كل من رواندا وبوروندي إلى EAPS في وقت لاحق. كما تقوم دول الجماعة بالاستثمار في عدد من المشروعات الاقليمية مثل السكك الحديدية والطرق والطاقة والبنية التحتية للموانئ والتي تهدف إلى تعزيز الروابط بين الموانئ الرئيسية في مومباسا ودار السلام. وتم الغاء التعريفة الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول الاعضاء، هذا بالاضافة الى اتخاذ كافة الاجراءات التي تضمن حرية حركة السلع بين الدول اعضاء الجماعة [(2)].

[(1)]United Nations Development Program, African Economic Outlook 2014, Global Value Chains, and Africa's Industrialization, (New York: UNDP, 2014), p. 79.

نظرة إجمالية على بعض أبعاد العلاقات التجارية الإفريقية المقارنة :

1- التجارة البينية للتكتلات الإفريقية الثلاثة :

يعرض الجدول التالي حجم التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية الافريقية :

جدول رقم (3-13)

(بالمليون دولار)

	2000	2006	2010	2012	2013
الكوميسا	1433	3368	8739	19867	11342
الاياك	484	1128	2080	3052	2756
السادك	6151	9083	22813	29072	36105

Source: United Nations Development Program, African Economic Outlook 2014, Global Value Chains and Africa's Industrialization, (New York: UNDP, 2014), P.77.

ويتضح من هذا الجدول أن السادك استطاعت ان تحقق اعلى مستوى للتجارة البينية عام 2013 حيث بلغ حجم التجارة البينية حوالي 36,1 مليار دولار، ثم الايكواس بقيمة حوالي 13,5 مليار دولار، ثم الكوميسا حوالي 11,3 مليار دولار، ثم الايموا حوالي 5,5 مليار دولار، ولكن حجم التجارة البينية لدول الاياك منخفض حوالي 2,7 مليار.

2- هيكل صادرات التكتلات الاقتصادية الافريقية كنسبة مئوية من إجمالي صادراتها (المتوسط خلال الفترة 2000 – 2012) % :

جدول رقم (3-14)

	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	البرازيل	الصين	الاتحاد الأوروبي	أفريقيا	باقي دول العالم
الكوميسا	5,3	1,6	0,8	0,1	50,2	9,1	32,8
الإياك	3,8	2,1	0,0	0,9	30,2	33,6	29,4
السادك	13,7	3,9	0,5	1,0	26,3	13,5	41,1

Source: Economic Commission for Africa: Assessing Regional Integration in Africa V: Towards an African Continental Free Trade Area, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013), p.19.

3- هيكل واردات التكتلات الاقتصادية الافريقية كنسبة مئوية من اجمالي وارداتها (المتوسط خلال الفترة 2000 – 2012) % :

جدول رقم (3-15)

	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	البرازيل	الهند	الصين	الاتحاد الاوروبي	افريقيا	باقي دول العالم
الكوميسا	7,1	3,1	1,3	4,1	8,8	30,0	17,7	18,6
الإياك	4,6	4,9	0,6	10,5	10,4	20,3	4,3	2,9
الصادك	7,4	4,4	2,2	3,5	12,2	31,8	18,3	13,1

Source: Economic Commission for Africa: Assessing Regional Integration in Africa V: Towards an African Continental Free Trade Area, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013), p.20.

4- التجارة الخارجية والبينية للقارة ككل

تمثل القارة 1,8% فقط من الواردات العالم، و3,6% من الصادرات العالمية. بل وتعد هذه المعدلات أكثر انخفاضا في قطاع الخدمات (1,7%) من الواردات، (1,8%) من الصادرات. كما ان التجارة البينية الأفريقية تبلغ نحو 12% مقابل 60%، و40%و 30% حجم التجارة البينية الاقليمية التي حققتها أوروبا، وأمريكا الشمالية، والآسيان، على التوالي. وحتى لو أخذنا في الاعتبار التجارة العابرة للحدود غير الرسمية وغير المسجلة في أفريقيا، فلن يتجاوز المستوى الإجمالي للتجارة البينية الأفريقية على الأرجح نسبة 20 %، وهي نسبة لا تزال أكثر انخفاضا عن المناطق الرئيسية الأخرى في العالم.

المبحث الثانى

3-4 منطقة التجارة الحرة الثلاثية : خارطة طريق

3-4-1 خارطة الطريق لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية:

وتتمثل خارطة الطريق في الإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية لتحقيق زيادة كبيرة في التجارة بين بلدان القارة والعمل كمحرك للنمو والتنمية المستدامة. ويتمثل الجدول الزمني لمنطقة التجارة الحرة فيما يلي:-

خلال الفترة 2012-2013:

تم اعداد الدراسات، وإجراء المفاوضات، وبناء توافق في الآراء، وإعداد البروتوكول.

خلال الفترة 2014-2017:

أ- بدء التحرير التدريجي للتجارة في السلع، وبدء تحرير التعريفات الجمركية وقواعد المنشأ، وتعديل الإجراءات الجمركية وتبسيط الوثائق الجمركية، والحواجز غير الجمركية.

ب- إطلاق الجهود في مجال تنمية الطاقة الإنتاجية والقدرة التنافسية.

خلال الفترة 2017-2019:

أ- التحضير للاتحاد الجمركي القاري عام 2019 وفقا لمعاهدة أبوجا.

ب- تحرير التجارة في الخدمات مثل خدمات النقل ذات الصلة بالتجارة، والسياحة، والخدمات المالية مثل الخدمات المصرفية عبر الحدود.

وبناء على مكتسبات منطقة التجارة الحرة بانضمام الثلاث تكتلات السادك والكوميسا والاياك TFTA، فمن المتوقع ان منطقة التجارة الحرة على مستوى القارة CFTA تحقق فوائد كبيرة لافريقيا، بما انها تضم 54 دولة، بالإضافة الى تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير التعريفية، مما يسمح بتكوين الاقتصادات كبيرة الحجم وتنشيط التجارة البينية الأفريقية. ان التحرك نحو تحقيق التكامل وفقا للتكتلات الاقتصادية الإقليمية امر ضروري على الرغم من الحواجز الجمركية أمام التجارة حيث يجري حاليا تخفيض ضمن الاجراءات التي تتخذخا

التكتلات الاقليمية. ونتيجة لذلك فإن متوسط الحماية العالمية في أفريقيا حوالي 8,7 %، ولكنه يصل الى 2,5% فقط مع باقي العالم. حيث انه احيانا تكون اسعار الصادرات الافريقية أرخص في الأسواق الخارجية عنها داخل السوق الأفريقي. لذلك، يمكن أن تساعد CFTA الاقتصادات الأفريقية حتى تصبح أكثر تنافسية على المستوى الدولي، لأن التعامل مع الأسواق الإقليمية أسهل ولها معايير أقل تقييدا من الأسواق الخارجية [(1)].

ان الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في بالي بإندونيسيا، في ديسمبر 2013، حث الدول على استخدام المبادرات الإقليمية للاستثمار في تسهيل التجارة، وخفض الجمارك وإلغاء الحدود والحواجز الجمركية. وقد حذر الاجتماع من أن خفض التعريفة الجمركية وحده لا يمكنه تحسين التجارة البينية في أفريقيا. كما ان الحصول على نصيب أكبر من التجارة ذات القيمة المضافة العالية ينطوي على اتخاذ عدد من السياسات لتحقيق التنمية الصناعية والزراعية وتوفير البنية التحتية تحقيقا لهذه الغاية. وتعتبر زيادة حجم التجارة في الأسواق المحلية والإقليمية فرصة مفيدة ومربحة لأفريقيا لنمو التجارة ذات القيمة المضافة [(2)].

ان إزالة الحواجز الجمركية داخل أفريقيا على السلع فقط قد يرفع حصة التجارة البينية الأفريقية من 10,2 % إلى 15.5 % في 10 سنوات كما يتضح من جدول رقم 16، وسوف تتحقق معظم هذه الزيادة في قطاع الصناعة، ولا غرابة في ان التجارة الأفريقية البينية تميل بالفعل أن تكون أكثر تنوعا وتحتوي على محتوى صناعي أعلى نسبيا من التجارة الأفريقية مع بقية العالم، حيث تتكون صادرات أفريقيا العالمية أساسا من المواد الخام والسلع الأولية. كما ان تعميق التكامل الإقليمي يمكن أن يجعل أيضا الدول الأفريقية أقل اعتمادا على الشركاء الخارجيين لتلبية الاحتياجات الصناعية الخاصة، كما يتم تصنيع معظم واردات أفريقيا بداخل دولها بدلا من الاستيراد. ولذا ينبغي أن تكون الإصلاحات المطلوبة لتحقيق التكامل الإقليمي اكثر طموحا [(3)].

إن نجاح عملية التكامل الإقليمي بين الاقتصادات الأفريقية يعتمد أيضا بشكل رئيسي على الحد من الحواجز غير الجمركية في السلع والخدمات، ومواءمة قواعد المنشأ عبر التكتلات

---

(1) Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2015: industrializing through trade, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2015), P. 151.

(2) United Nations Development Program, African Economic Outlook 2014, Op.Cit. p. 81.

(3)United Nations Development Program, African Economic Outlook 2014, Op.Cit. p. 83.

الاقتصادية الإقليمية والذي يعتبر ضروري لتحقيق CFTA بشكل كامل، كما ان اجراءات تيسير التجارة تستحق اهتماما خاصا لتحفيز التجارة البينية الأفريقية. وإذا تم إحراز تقدم على مستوى تخفيض تكاليف التجارة بالتوازي مع القضاء على الحواجز الجمركية على البضائع داخل أفريقيا فإن حصة التجارة البينية الأفريقية يمكن ان تزيد أكثر من الضعف بحلول عام 2022، مع زيادة نسبة المنتجات الصناعية كما يتضح من الشكل السابق. وعلى المستوى القطري، جميع الاقتصادات الأفريقية سوف ترى نتائج إيجابية بالنسبة لحجم الصادرات والدخل الحقيقي. وبعبارة أخرى، فإن الفرص التجارية التي تمنحها تدابير تيسير التجارة من خلال CFTA سوف تفوق التكاليف المتمثلة في انخفاض الإيرادات الجمركية المترتبة على تحرير التجارة. كما ان اجراءات تيسير التجارة تؤدي الى زيادة التجارة البينية والتصنيع في أفريقيا لأنها سوف توفر المدخلات الوسيطة بصورة أسرع وأكثر فعالية واقل تكلفة، مما يؤدي الى إنتاج السلع ذات القيمة العالية. هذه التسهيلات تعتبر أمرا حيويا للسماح للدول الأفريقية بتخفيض تكلفة تجارتها من السلع الوسيطة مع الدول خارج القارة، هذا بالاضافة الى اهميتها في السوق الإقليمي لان تكلفة التجارة داخل افريقيا اعلى من تكلفة التجارة بين افريقيا وبقية العالم. ولكن لابد من النظر ايضا في التكاليف المالية لتحقيق التكامل الإقليمي، الذي هو أحد الأسباب التي تدفع الدول الأفريقية لحشد الموارد المحلية خوفا من تخفيض التعريفة الجمركية.[(1)]

وأنه من المتوقع ان تقوم CFTA بتعزيز التجارة البينية الأفريقية وتنويع التجارة داخل أفريقيا وزيادة الانتاج من المنتجات ذات القيمة المضافة الصادرة من السوق الإقليمي.

جدول رقم (3-16)

نسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارة أفريقيا عامي 2012، 2022 (%)

	2012	2022	
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارة أفريقيا	10,2	بدون تحرير التجارة	10,6
		بعد تحرير التجارة وتطبيق CFTA	15,5
		بعد تطبيق CFTA واستكمال مقاييس تسهيلات التجارة	21,9

Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs

[(1)] Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2015, op.cit.,p.153.

and Economic Transformation, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013), P.49.

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارة أفريقيا بلغت 10,2% عام 2012، ومن المتوقع أن تبلغ 10,6% عام 2022 إذا لم يتم تحرير التجارة، ولكنها ستصل إلى 15,5% إذا تم تحرير التجارة وتطبيق CFTA، وسوف تصل إلى 21,9% عام 2022 إذا تم تطبيق CFTA واستكمال مقاييس تسهيلات التجارة.

جدول رقم (3-17)

هيكل التجارة للسلع الرئيسية في عامي 2012، 2022 %

السلع	2012	2022		
		بعد تطبيق CFTA واستكمال مقاييس تسهيلات التجارة	بعد تحرير التجارة وتطبيق CFTA	بدون تحرير التجارة
المنتجات الزراعية والاغذية	17,9	12,4	16,3	16,3
المنتجات البترولية والاساسية	18,5	15,6	16,9	18,4
المنتجات الصناعية	59,3	69,4	62,7	60,7
الخدمات	4,3	2,7	4,1	4,7

Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013), P.50.

كما أن إنشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية التي تسعى الدول الافريقية الى تحقيقها يمكن ان يغير هيكل التجارة البينية الافريقية بحيث تزداد التجارة على مستوى جميع السلع المتبادلة وخصوصا السلع الصناعية التي تتجه معظم الدول الافريقية الى الحصول عليها من العالم الخارجي.

ويلاحظ أيضا ان السلع الصناعية تعتبر من اكثر السلع التي سوف تستفيد من ازالة الحواجز التجارية. حيث ان الازالة الكاملة للحواجز الجمركية مصحوبة بالتسهيلات التجارية سوف تجعل نصيب السلع الصناعية من التجارة الافريقية البينية 70% مما يمثل فرص اكبر لتحقيق قيمة مضافة اعلى.

وبمقارنة مستوى التجارة البينية الأفريقية في حالة انشاء منطقة تجارة حرة اقليمية RegFTA، فان حجم التجارة البينية سوف يرتفع بمقدار 23,6 بليون دولار امريكي اي بنسبة 35,7% عام 2022. اما اذا تم انشاء CFTA سيرتفع حجم التجارة البينية ب34,6 بليون دولار اي بنسبة 52,3% عام 2022. وايضا كنتيجة لانشاء CFTA سوف تنخفض صادرات افريقيا الى باقي دول العالم بحوالي 9,4 بليون دولار امريكي، وسيقابل ذلك بزيادة في التجارة البينية الافريقية. وعموما فان انشاء منطقة تجارة حرة اقليمية او انشاء منطقة تجارة حرة على مستوى القارة ككل سيترتب عليه أثر "خلق تجارة" على مستوى العالم.

ونلاحظ أنه فى حالة إنشاء منطقة تجارة حرة CFTA أن تعزيز التجارة عبر أفريقيا من شأنه رفع المستوى الحالي من التجارة البينية الأفريقية من حوالي 10,2% من اجمالي تجارة افريقيا إلى نحو 21,9% بحلول عام 2022، في حين يبلغ 19,8% اذا تم اقامة اتحاد جمركي على مستوى القارة CCU. ولكن في كلتا الحالتين سيرتفع حجم التجارة البينية الافريقية، وهذا ايضا سيفيد علاقة افريقيا التجارية مع العالم الخارجي. وبالتالي فإن إنشاء CFTA أو CCU ينبغي أن يسيرا جنبا إلى جنب مع جهود قوية لتحسين البيئة التجارية في أفريقيا من خلال تعزيز تدابير تيسير التجارة .

3-4-2 التقدم المحرز

تعبر النقاط التالية عن ما قامت به التكتلات الثلاثة المكونة لمنطقة لتجارة الحرة الثلاثية من تقدم في بعض المحاور التي تهدف الى تحقيق التكامل الاقليمي على النحو التالي:-

* الحواجز غير الجمركية

اعتمدت المجموعات الاقتصادية الثلاث برنامجا لإزالة الحواجز غير الجمركية يتمثل في نظام قائم على الإنترنت لاستخدامه من قبل أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية.

* تشجيع السياسات التنافسية والاستثمار

وضعت المجموعات الاقتصادية الإقليمية سياسات تنافسية، وأنشئت وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا وتضطلع بدور تنسيق وتعزيز أنشطة الوكالات الوطنية لتشجيع استثمارات الكوميسا فضلا عن ذلك، عقدت أربعة منتديات للكوميسا في مجال الاستثمار بهدف تعزيز الكوميسا كوجهة استثمارية، وخلق روابط أعمال بين العناصر الفاعلة للأعمال في الكوميسا وخارج

الكوميسا . ولدى جماعة شرق أفريقيا قانون نموذجي للاستثمار وهي تخطط لرفع مستواه إلى بروتوكول لجماعة شرق أفريقيا يعزز جماعة شرق أفريقيا كوجهة استثمارية . ويعد مجلس أعمال شرق أفريقيا أعلى هيئة لجمعيات الأعمال من القطاع الخاص والشركات في بلدان شرق أفريقيا الخمسة . ويعتبر دليل الأعمال لشرق أفريقيا أول دليل للأعمال في منطقة الشرق الأفريقي وأكثرها شمولا. واستكملت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي السادك بروتوكولا بشأن التمويل والاستثمار ودخل حيز النفاذ في ابريل 2010 [1].

3-4-3 البنية التحتية

*** النقل البري**

سعيا إلى صيانة أصول البنية التحتية والمتنامية للطرق من خلال الصيانة والإدارة السليمة، أجرت بلدان الكوميسا إصلاحات لإدارة وتمويل قطاع الطرق . وقد أنشأت معظم البلدان صناديق للطرق ووكالات لتطوير الطرق من أجل صيانة شبكات الطرق الوطنية والإقليمية على حد سواء . ومن بين البلدان التي أنشأت صناديق وهيئات الطرق: جمهورية الكونغو الديموقراطية، وجيبوتي، واثيوبيا، وكينيا، ملاوي، ورواندا، والسودان، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي . وكان المصدر الرئيسي لتمويل صيانة الطرق هو ضريبة الوقود في حين تم تمويل البناء واعادة التأهيل من خلال مخصصات ميزانية الحكومة والاقتراض من البنوك والصناديق الإنمائية للشركاء المتعاونين. وعلى الرغم من أن مشاريع النقل هي صفقة على المستوى الثنائي، إلا أنه تم تعبئة الموارد من أجل هذه المشروعات:

1- **ممر نيروبي – أديس أبابا (طريق أيسيولو –مويالي –أديس أبابا)؛ قيد الإنشاء والتوريد واعادة التأهيل، بتمويل من البنك الأفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي.**
2- **ممر كمبالا – جوبا : نيمولي – جوبا قيد الإنشاء في جنوب السودان.**
3- **ممر بربرة (أرض الصومال –إثيوبيا) : تم اعداد دراسة جدوى وخدمات تصميم هندسي مفصلة قيد التوريد.**
4- **ممر جيبوتي –أديس أبابا :الجزء المتبقي من طريق أرتا –جميمي وجزء من الطريق في جيبوتي قيد التوريد.**

[1] مفوضية الاتحاد الافريقي، حالة التكامل في أفريقيا، (الإصدار 4)

كما حددت جماعة شرق أفريقيا خمسة ممرات رئيسية داخل المجموعة (بطول إجمالي يبلغ 12.000كم) مما يشكل أولوية استراتيجية ويتطلب إعادة تأهيل وتحديث لاستكمال شبكة الطرق في المجموعة . وتشمل الانجازات الرئيسية ما يلي:

1- دراسات جدوى وتصميم مفصل لطريق أروشا – هوليمي – تافيتا وطريق ماليندي – لونجا – لونجا وتانجا–باجامويو.

2- دراسة استطلاعية عن القدرات الهندسية المدنية المتعاقدة في شرق أفريقيا، وخدمات استشارية لمراجعة حسابات مشروع تطوير طريق أروشا –نامانجا –آتي

3- دراسة عن استراتيجية نقل شرق أفريقيا وبرنامج التنمية الإقليمية لقطاع الطرق ومشروع تسييل النقل في شرق أفريقيا [1].

*** النقل بالسكة الحديد**

تستند العديد من المشاريع الجديدة لتطوير السكة الحديد التي تجري في أفريقيا إلى إطار اتحاد السكك الحديدية الأفريقية الذي يدعو إلى بناء سكك حديدية ذات مقياس معياري. وتشمل الشبكات المزمع تطويرها في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الافريقي فيما يلي:

1- وصلة للسكك الحديدية لجيبوتي، إثيوبيا، جنوب السودان، والسودان، تبدأ من جيبوتي وتنتهي في جوبا.

2- وصلة للسكك الحديدية تربط كينيا، وجنوب السودان، واثيوبيا تبدأ من ميناء لامو وتنتهي في جوبا مع وصلة إلى شبكة إثيوبيا /جيبوتي من خلال مويالي؛

3-سكة حديد نهر كاجيرا تربط تنزانيا ورواندا وبوروندي وتبدأ من إيساكا حيث يمول البنك الأفريقي للتنمية دراسة الجدوى المتعمقة بها.

4- فضلا عن ذلك، قررت إثيوبيا، وجيبوتي وبلدان جماعة شرق أفريقيا الخمسة تطوير شبكات للسكك الحديدية ذات مقياس معياري لتحل محل الشبكات الحالية ذات المقياس الضيق [2].

*** النقل الجوي**

---

[1] المرجع السابق مباشرة .

[2] Common Market for Eastern and Southern Africa, Op.Cit.,p.50.

فيما يتعلق بالنقل الجوي، يجري تنفيذ مختلف المبادرات والبرامج في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية . وتم نقل وكالة مراقبة السلامة والأمن للطيران المدني لجماعة شرق أفريقيا إلى مقرها الدائم في عنتيبي بأوغندا.

الطاقة

بدأت الكوميسا برنامجا للطاقة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال تنمية الطاقة، والتجارة وبناء القدرات . كما اعتمدت الكوميسا الإطار النموذجي لسياسات الطاقة للكوميسا . وفي مجال الطاقة المتجددة، وضعت قاعدة بيانات أساسية للطاقة المتجددة لإقليم الكوميسا . وأنشئ مجمع الطاقة لشرق أفريقيا في بصفته وكالة متخصصة وأداة لتعزيز الترابط في مجال الطاقة في الاقليم وفي سائر أفريقيا .

كما اعتمد مجمع الطاقة لشرق أفريقيا خارطة الطريق الاستراتيجية 2025 وتصميم السوق الإقليمية . كما وضعت خطة رئيسية للطاقة الإقليمية إضافة إلى إنشا جهاز تنظيمي مستقل. واستكملت الخطة الرئيسية للطاقة لشرق أفريقيا في مايو 2011 أقرها المجلس القطاعي للطاقة لجماعة شرق أفريقيا ووضعت الخطة الرئيسية للطاقة مع رمز للربط يحكم تصميم نظام الإرسال ومتطلبات التشغيل لربط الاتصال البيني الإقليمي خلال الفترة 2013 – 2038 [(2)].

التقارب الاقتصادي الكمي

بالنسبة لتنفيذ برامج للتعاون النقدي لا تزال المجموعات الاقتصادية الإقليمية عند مراحل مختلفة من التكامل . فقد وضعت الكوميسا الإطار المتعدد الأطراف للرقابة المالية؛ واعتمدت خطة لتطوير النظام المالي، وصممت إطار تقييم لاستقرار النظام المالي . كذلك، إنشئ المعهد النقدي للكوميسا في نيروبي بكينيا، بغية القيام بكل العمل التحضيري لتنفيذ جميع مراحل برنامج التعاون النقدي للكوميسا. كما قامت الكوميسا بتفعيل النظام الإقليمي للدفع والتسوية. وتجري على قدم وساق الأعمال التحضيرية للانتقال إلى الاتحاد النقدي لجماعة شرق أفريقيا . ووصلت المفاوضات بشأن بروتوكول الاتحاد النقدي لجماعة شرق أفريقيا إلى مراحل متقدمة واستكمال معايير تطابق الاقتصاد الكمي لجماعة شرق أفريقيا [(1)].

خاتمة

[(1)] مفوضية الاتحاد الافريقي، حالة التكامل في أفريقيا، مرجع سبق ذكره.

إن التجمعات الاقتصادية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي تتحرك بسرعات مختلفة لتنفيذ معاهدة أبوجا 1991 حول تأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وعلى الرغم من بعض التقدم، لكن لم تنفذ الالتزامات التي قطعتها على المستوى الإقليمي، وهناك اكثر من تحدي في وقت واحد في إدارة العلاقات التجارية الخارجية مثل المفاوضات لاتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، والتجارة مع القوى والمفاوضات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية ومنها جولة الدوحة. وبالتالي فإن التكتلات الإقليمية تتطلب تعزيز القدرات لدعم المفاوضات وتنفيذ الاتفاقات الإقليمية، وكذلك لرصد وتقييم مستوى التكامل الاقليمي وتحقيق الالتزامات المنصوص عليها، والقضاء على الحواجز غير الجمركية، وتبسيط الإجراءات الحدودية – مدعومة بتحسين البنية التحتية للنقل الإقليمي – التي من شأنها تحسين كفاءة التجارة. ويوجد أيضا بعض الثغرات التشريعية والمؤسسية مثل سياسات مواجهة المنافسة وآليات تسوية النزاعات التجارية، واتخاذ التدابير اللازمة على نحو متزايد مع تعميق حالة التكامل.

الفصل الرابع

أثر منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية على الاقتصاد المصرى: دراسة توقعية للعلاقات التجارية بين مصر والشركاء التجاريين الرئيسيين (مقاربة كمية)(*)

مقدمة

جاء تدشين منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية بين تكتلات السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى COMESA والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى SADC وتجمع دول شرق إفريقيا EAC، بهدف تعزيز عملية التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى تلك المنطقة، من خلال تنشيط التجارة البينية وتهيئة خطوات أبعد فى التكامل الاقتصادى القائم.

ولا يخفى أن الدائرة الجغرافية الأفريقية ذات أولوية فى السياسة الخارجية المصرية، ومن ثم فإن تدعيم علاقات مصر الاقتصادية بتلك الدول بما يتجاوز تكتل الكوميسا [1]، هو أحد الأدوات الفاعلة لتعزيز مكانة مصر إفريقياً ودولياً. ومن هذا المنطلق تم توقيع اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة الإفريقية الثلاثية لعدد (26 دولة) عضو/شريك حتى الوقت الراهن.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين الست والعشرين دولة الأعضاء فى تلك المنطقة، ثمانى عشر دولة تجمع مصر بها علاقات تجارية فى إطار تجمع الكوميسا منذ عام 1998. وأن هناك حوالى ثلاثة عشر دولة من الدول الأعضاء فى الكوميسا أعضاء بالفعل فى كل من الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى SADC وتجمع دول شرق إفريقيا EAC. فجميع دول الإياك هم أعضاء فى الكوميسا باستثناء تنزانيا، وكذلك من بين الخمسة عشرة دولة الأعضاء فى الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى SADC ثمانى دول أعضاء من الكوميسا، وبذلك يمكن

(*) أعد هذا الفصل د. احمد رشاد الشربينى، مدرس بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى .

(1) انضمت مصر إلى السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى (الكوميسا) فى يونيو 1998

القول بأن مصر لديها علاقات تجارية بحوالى 69% من اجمالى عدد الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة الثلاثية الكبرى TFTA (فى إطار الكوميسا منذ عام 1999).
ولعل السبب الرئيسى وراء إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية الثلاثية TFTA هو تجنب الآثار الناتجة عن دخول العديد من الدول الأعضاء فى الكوميسا فى اتفاقات تجارية تفضيلية PTA مع التجمعين الأخريين السادك والإياك، فكما سبق الإشارة إلى أن 13 دولة من أصل 19 دولة الأعضاء فى الكوميسا هم بالفعل أعضاء فى التجمعين الأخرين (السادك والإياك)[1].
والسبب الثانى هو التغلب على المشكلة السائدة فى التجمعات الثلاثة، والتى تتمثل فى عدم التزام الدول الأعضاء فى هذه التجمعات بتطبيق الترتيبات المتعلقة باتفاقات التجارة الحرة FTA ضمن تجمعاتهم للأعضاء الأخريين بسبب وضعهم الاقتصادى المتردى[2].

وبناءً على ما سبق، يهدف هذا الفصل إلى استكشاف وتحليل المنافع الاستاتيكية والديناميكية التى يمكن أن تعود على الاقصاد المصرى من الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية الثلاثية TFTA، من خلال قياس مدى قدرة مصر على الاستفادة من فرص خلق التجارة Trade Creation ومدى تجنبها للآثار السلبية لتحويل التجارة Trade Diversion من قيام التجارة بينها وبين الدول المنضمة إلى تلك المنطقة فى ظل الاتجاه لمزيد من التحرير والتنسيق فى إطار المنطقة الثلاثية، وذلك باستخدام وتطبيق المؤشرات الاقتصادية الكمية المرتبطة بالتجارة الخارجية.

ولبلوغ الهدف المبين سيتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية، حيث يتم التعرض فى القسم الأول لمؤشرات الأداء الاقتصادى الكلى لمصر مقارنة بالدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية الثلاثية، سواء المؤشرات الإقتصادية الكلية أو مؤشرات أداء التجارة الخارجية، حيث تعد هذه المؤشرات من أهم العوامل الحاكمة لإمكانية استفادة مصر من الانضمام لتلك المنطقة. أما القسم الثانى فيتناول بالتحليل تطور أداء التجارة الخارجية لمصر مع الثلاثة تكتلات (السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى COMESA والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقى SADC وتجمع دول شرق أفريقيا EAC)، وذلك بتقييم أداء التجارة الخارجية لمصر مع دول الكوميسا قبل انضمام مصر رسمياً إليها فى عام 1998، وحتى عام 2016،

---

(1) G h o n e i m, Ahmed, "Political Economy of Egypt's Regional Trade Integration Policy: The Case of Joining the Tripartite Free Trade Agreement", South African Institute of International Affairs (SAIIA, Economic Diplomacy Programme. Occasional Paper, No.196, December 2013. P 19. Website: https://www.saiia.org.za/occasional-papers/470-political-economy-of-egypt-s-regional-trade-integration-policy-the-case-of-joining-the-tripartite-free-trade-agreement/file.

(2) Ibid, P.19.

وذلك للوقوف على الوضع الراهن لحجم تجارة مصر مع دول الكوميسا مقارنة بالوزن النسبى لاجمالى تجارة مصر مع العالم خلال الفترة (1995–2016)، ثم التطرق لتطور التجارة البينية بين مصر والدول الأعضاء فى التجمعين الأخرين (الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى SADC وتجمع دول شرق إفريقيا EAC) قبل تدشين المنطقة الثلاثية خلال الفترة من (2000–2015)، وذلك للوقوف على الوضع الراهن لحجم التجارة بين مصر وتلك الدول مقارنة بالوزن النسبى لاجمالى تجارة مصر مع العالم. أما فى القسم الثالث فيتعرض لتقدير المكاسب الاستاتيكية والديناميكية المحتملة من إنضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية الثلاثية.

4–1 مؤشرات أداء الاقتصاد الكلى لمصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية

لا يخفى أن تحليل الخصائص الاقتصادية للدول المنضمة إلى المنطقة الثلاثية يفيد فى التعرف على مدى التفاوت (أو التقارب) الاقتصادى بين اقتصادات هذه الدول والاقتصاد المصرى، وتعد مؤشرات الأداء الاقتصادى الكلى التالية من أهم المحددات الحاكمة لإمكانية استفادة مصر من الانضمام لتلك المنطقة.

4–1–1 المؤشرات الاقتصادية الكلية

يوضح الجدول رقم (4–1) أن الناتج المحلى الاجمالى لجميع الدول المنضمة إلى المنطقة الثلاثية (26 دولة) قد بلغ 1.22 تريليون دولار أمريكى فى عام 2015 (أحدث بيان متاح)، ويلاحظ أن سبعة دول فقط تستحوذ على أكثر من 83% من اجمالى ذلك الناتج. حيث تستحوذ مصر على 27% وجنوب أفريقيا على 26% وأنجولا على 8.4% والسودان على 8% وكينيا وأثيوبيا معاً على نحو 10%، وتنزانيا حوالى 4% (أنظر الشكل رقم 4–1).

وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف لمعدل النمو الاقتصادى خلال متوسط الفترة (2000–2015) فى كل من أثيوبيا 9% وانجولا 7,6% وتنزانيا 6,6% وكينيا 4,5% مقارنة بمصر 4,2%، وجنوب إفريقيا 3,1%، إلا أن الحجم المطلق المرتفع أيضاً للناتج المحلى الاجمالى لكل من جنوب افريقيا ومصر وأنجولا قد انعكس على ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (بالأسعار الجارية) فى تلك الدول مقارنة بباقى الدول المنضمة إلى المنطقة الثلاثية، ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى محدداً رئيسياً للتفاوت الاقتصادى، حيث تتوقف عليه– من بين عوامل أخرى – تدفقات التجارة السلعية بين الدول. وتشير البيانات إلى أنه بلغ فى جنوب افريقيا حوالى 5724 دولار وفى أنجولا 4101 دولار ومصر 3615 دولار.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة خلال متوسط الفترة (2000–2015) فيلاحظ أن معدل البطالة قد بلغ أقصاه فى جنوب افريقيا حوالى 24,7%، والسودان 14,7%، ومصر 10,6%، وكينيا 9,4% وبلغ أدناه فى كل من أثيوبيا 5,6% وتنزانيا 3,3% ، وقد يرجع ذلك إلى الاختلالات الداخلية لتلك الدول من ضعف المدخرات المحلية وبالتالى ضعف معدلات الاستثمارات المحلية، هذا بالإضافة إلى انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكما يتضح من الجدول أن صافى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى خلال نفس الفترة (رغم ضآلته)، كان لصالح أنجولا 4,67% وتنزانيا 4,11%، أما مصر وجنوب افريقيا فلم يتعد صافى تدفقات تلك الاستثمارات 2,9% و 1,7% على الترتيب.

فى المقابل تبين بيانات معدل التضخم محسوباً بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى 2015 أنه قد بلغ أقصاه فى كل من السودان ومصر وأنجولا وأثيوبيا (16,9%، 10,4%، 10,3%) على الترتيب، بينما لم يتعد 6% فى كل من جنوب افريقيا وتنزانيا، وبذلك يمكن القول أن هناك تفوقاً واضحاً فى السيطرة على معدلات التضخم فى بعض الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة الثلاثية مثل جنوب افريقيا وتنزانيا وكينيا.

وبالتطرق إلى المؤشرات الدالة على تطور القطاع الصناعى فى تلك الدول، يلاحظ أن نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة متوسط الفترة (2000 – 2015) قد بلغت أقصاها نسبياً فى كل من مصر وجنوب أفريقيا وكينيا (17,3%، 16%، 12,2) على الترتيب، وبلغت أدناها فى كل من السودان وتنزانيا وأنجولا (6,9%، 7,8%، 3,4%) على الترتيب. أما عن معدل النمو السنوى للقيمة الصناعية لهذه الدول فيلاحظ أنه يرتفع فى كل من أثيوبيا وتنزانيا مقارنة بالسودان ومصر وكينيا. أنظر الجدول رقم (4–1).

شكل رقم (4–1) : توزيع الناتج المحلى الإجمالى للدول المنضمة
إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية
فى عام 2015

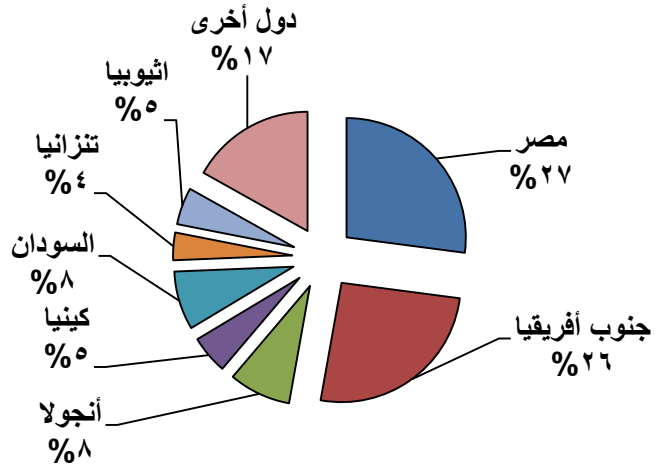

الناتج المحلى الإجمالى لجميع دول المنطقة الثلاثية فى عام ٢٠١٥
حوالى ١.٢٢ تريليون دولار أمريكى

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (4-1).

4-1-2 مؤشرات أداء التجارة الخارجية

يتضح من الجدول رقم (4-2) أن نسبة اجمالى التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى لعام 2015 قد بلغت اقصاها فى كل من أنجولا 70% وجنوب افريقيا 62,4% وتنزانيا 47,9% وكينيا 45% ومصر 35%، إلا أن الأداء التصديرى المتميز كان لصالح كل من تنزانيا 11,4% ومصر 7,5% والسودان 7,1% وكينيا 4,4% وجنوب افريقيا 2,9%.

وبالنظر إلى الاحتياطيات الدولية بدلالة عدد شهور الواردات نلاحظ أن تلك الاحتياطيات تغطى أكثر من أربعة شهور فى كل من جنوب افريقيا وكينيا، وحوالى 6 شهور فى أنجولا وفى مصر لا يتعد 2,5 شهر.

والواقع يؤكد أن الأداء التصديرى لكل من تنزانيا ومصر والسودان وكينيا وجنوب افريقيا يمكن الاستدلال عليه من مؤشرات أداء الصناعة التحويلية بالإضافة إلى ماقامت به علي طريق التخفيض فى معدلات التعريفة الجمركية.

ويتبين مما سبق أن تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلى لمصر وأهم دول منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية من خلال استعراض حجم الناتج المحلى الإجمالى ومعدل نموه، والتعرف على التفاوت الواضح بين مصر وتلك الدول فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، ومعدلات البطالة والتضخم ونسبة القيمة المضافة من ذلك الناتج، وكذلك المؤشرات المتعلقة بالتجارة الخارجية لمصر وتلك الدول، تؤكد التفاوت فى الهيكل الاقتصادى، وفي مدى عمق الاختلالات الهيكلية بين الدول الإفريقية المعنية، وقد يعتبر هذا سبباً كافياً (من وجهة

نظر الدول ذات الأداء الاقتصادى المتواضع) لإبرام إتفاقيات تجارة حرة والمضى قدماً فى تهيئة خطوات أبعد فى التكامل الاقتصادى القائم، بهدف تعزيز عملية التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى تلك المنطقة، من خلال تنشيط التجارة البينية. وقد أكدت العديد من النظريات والدراسات الاقتصادية التطبيقية على أهمية العلاقة الايجابية بين التجارة الخارجية ولاسيما قيمة الصادرات وتنوع هيكلها وإتجاهها) والنمو الاقتصادى من خلال زيادة الإنتاجية وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، والاندماج فى الأسواق العالمية [1].

[1] اسماعيل، أحمد عبد الرحمن، "الرؤية المستقبلية للصادرات المصرية فى إطار الكوميسا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2011، ص 122.

جدول رقم (4-1)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لمصر وباقى الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية*

	مصر	جنوب أفريقيا	أنجولا	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا
الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (بالمليون دولار أمريكى)، 2015	330779	314572	102627	97156	63398	61540	45628
النصيب النسبى من إجمالى الناتج المحلى لدول المنطقة الثلاثية (26 دولة)	27,07	25,74	8,40	7,95	5,19	5,04	3,73
المتوسط السنوى لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (2000-2015)	4,16	3,11	7,6	5,31	4,47	8,99	6,60
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالدولار الأمريكى)، 2015	3615	5724	4101	2415	1377	619	879
معدل التضخم (محسوباً بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين)، 2015	10,36	4,59	10,28	16,91	6,58	10,13	5,59
البطالة كنسبة من اجمالى القوى العاملة (متوسط 2000-2015)	10,57	24,69	6,85	14,73	9,44	5,62	3,32
صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشركنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (2000-2015)	2,93	1,70	4,67	3,90	0,67	2,55	4,11
نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج المحلى الإجمالى (متوسط 2000-2015)	17,33	16,10	3,38	6,89	12,22	4,91	7,81
معدل النمو السنوى للقيمة المضافة الصناعية (متوسط 2000-2015)	3,99	2,42	غير متاح	6,68	3,27	9,47	7,40

المصدر: تم بناء الجدول اعتماداً على البيانات المتاحة لدى: World Development Indicators Database

* يوضح الجدول رقم (4-1) بملحق الجداول بنهاية البحث: البيانات التفصيلية لتلك المؤشرات لجميع الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية (26دولة).

جدول رقم (4-2)

المؤشرات المتعلقة بأداء التجارة الخارجية لمصر وباقى الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية*

	مصر	جنوب أفريقيا	أنجولا	السودان	كينيا	اثيوبيا**	تنزانيا
نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالى، 2015	34,85	62,45	70,07	19,10	44,81	37,17	47,97
معدل نمو الصادرات (متوسط سنوى للفترة 2000-2015)	7,46	2,88	غير متاح	7,13	4,41	3,68-	11,41
تغطية الاحتياطيات الدولية للواردات (شهر)	2,61	4,76	6,48	0,17	4,43	2,35	3,66

المصدر: تم بناء الجدول اعتماداً على البيانات المتاحة لدى: World Development Indicators Database

*** يوضح الجدول رقم (4-2) بملحق الجداول البيانات التفصيلية لتلك المؤشرات لجميع الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية (26دولة).**

2-4 تحليل وصفى لتطور التجارة البينية بين مصر والتجمعات الأفريقية قبل تدشين منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية

من الأهمية بمكان الوقوف على الوضع الراهن للأداء التجارى بين مصر والتجمعات الافريقية الثلاثية المكونة لمنطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية (السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى COMESA والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقى SADC وتجمع دول شرق أفريقيا EAC)، وذلك من خلال دراسة تطور قيمة الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجارى بين مصر والدول الأعضاء فى تلك التكتلات ونسبة تغطية الصادرات للواردات وحجم التجارة الخارجية لمصر مع تلك التجمعات مقارنة بحجم التجارة الخارجية لمصر مع العالم الخارجى.

والحقيقة أن الدور الاقليمى لمصر تجاه الدول الأفريقية بصفة عامة قد شهد نشاطاً واضحاً منذ قيام ثورة يوليو 1952، حيث تجسد الدور القيادى المصرى فى مناهضة استعمار الدول الأفريقية، وتحقيق التضامن الأفريقى. وعقب تلك المرحلة دخل الدور الإقليمى المصرى فى مرحلة ثانية بداية من عام 1977 بانعقاد مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول فى القاهرة فى مارس 1977، وكانت أهم التوصيات الصادرة عنه العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتشجيع التعاون الفنى ودعم العلاقات التجارية بين الجانبين العربى والأفريقى من خلال تشجيع الاستثمارات العربية فى أفريقيا وتقديم المساعدات المالية والفنية لدول القارة [1]، وهو ما لم يتحقق بصورة فعلية علي كل حال، وفق منطق التوصيات المذكورة.

وعلى ذلك يمكن القول بأن المرحلة الأولى للتعاون المصرى الأفريقى كانت سياسية الأهداف، حيث تزامنت مع الكفاح من أجل التخلص من الاستعمار المباشر وبقاياه، ولذلك لم يظهر التعاون الاقتصادى الرسمى، ثم أن الدور المصرى الإقليمى فى المرحلة الثانية واجهه العديد من العقبات، التي نتج عنها تقليص الإهتمامات والتوجهات السياسية تجاه القارة الافريقية. وعلى الرغم من التمسك المصرى – ولو كان نظرياً – ببعض معالم الأنى من الإلتزامات تجاه أفريقيا خلال الثمانينات، إلا أنه مع حلول منتصف التسعينات نجمت أزمة حقيقية تمثلت فى تراجع أولوية الدائرة الأفريقية فى اهتمامات السياسة الخارجية المصرية، وعدم بروز القضايا والموضوعات الافريقية علي جدول أعمال الدور المصرى، وتصاعد دور المنافسين الدوليين وبخاصة اسرائيل ثم الصين فى أفريقيا، وجمود الاهتمام المصرى اقتصاديا وسياسياً بمنطقة حوض النيل ومنطقة القرن الأفريقي[2] والبحر الأحمر عموماً.

---

[1] اسماعيل، أحمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 51.
[2] المرجع السابق، ص 52.

4-2-1 الأداء التجارى بين مصر والكوميسا خلال الفترة (1995-2016)

شهدت العلاقات المصرية الافريقية بصفة عامة والعلاقات مع دول حوض النيل بصفة خاصة نوعاً من الاهتمام على المستوى الاقتصادى (فضلاً عن الاهتمام السياسى)، منذ عام 1998، حيث بدأت مصر بالانضمام لتجمع الكوميسا [1]، وقد أنشئت السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى (الكوميسا) بموجب الاتفاقية المنبثقة عن مؤتمر كمبالا الذى عقد فى أوغندا فى شهر نوفمبر 1993، دخلت هذه السوق محل منطقة التجارة التفضيلية (PTA). وكان انضمام مصر إلى تجمع الكوميسا فى 1998 بعد أربعة سنوات تقريباً من تأسيس هذا التجمع. وفى عام 1999 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ وذلك بتخفيض معدلات التعريفة الجمركية بمقدار 80%، وفى عام 2001 وصلت الإعفاءات الجمركية إلى 100% على الواردات من الأعضاء الاخرين [2].

وقد يكون من المفيد قبل التعرض لاستشراف واستكشاف المنافع التى يمكن أن تعود على مصر من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية، تقييم الأداء التجارى بين مصر ودول الكوميسا حتى الوقت الراهن، ولا سيما أن تجمع الكوميسا (19 دولة)[3] يمثل حوالى 73% من اجمالى عدد الدول الأعضاء (المنضمة) إلى منطقة التجارة االثلاثية. ويمكن التعرف على الأداء التجارى بين مصر ودول الكوميسا قبل وبعد سريان الاتفاقية من خلال دراسة تطور قيم الصادرات والواردات والميزان التجارى، ونسبة تغطية الصادرات للواردات على النحو التالى:

(4-2-1-1) الصادرات المصرية للكوميسا

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (4-3) التواضع الشديد لقيمة الصادرات المصرية لدول الكوميسا خلال الفترة (1995-2016)، إذا ما قورنت بنظيرتها على مستوى اجمالى الصادرات المصرية لدول العالم، حيث ظلت نسبة الصادرات المصرية لدول الكوميسا مقارنة بالصادرات المصرية للعالم ما بين 2,4% عام 1995 و 2,7% عام 1998، وبعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية بمقدار 80% فى عام 1999، ثم بمقدار 100% على الواردات فى عام 2001، ارتفعت صادرات مصر للكوميسا من حوالى 2,3% من إجمالى

---

[1] المرجع السابق، ص 52.

[2] Ghoneim, Ahmed, opcit, p. 12

[3] مصر، وكينيا، وأوغندا، وزامبيا، والكونغو، وموريشيوس، وأثيوبيا، ورواندا، وسوازيلاند، وزيمبابوى، والسودان، وليبيا، ومالاوى، ومدغشقر، وبورندى، وسيشل، وجيبوتى، وأريتريا، وجزر القمر.

الصادرات المصرية للعالم عام 1999 إلى 7,8% عام 2009 ثم إلى 8,5% عام 2012 إلا أنها عاودت الانخفاض إلى 7,7% خلال عام 2016.

4-2-1-2 الواردات المصرية من الكوميسا

أما بالنسبة لقيمة الواردات المصرية من الكوميسا فسجلت تزايداً مستمراً خلال الفترة (1995-2002) وارتفعت من حوالى 2% من اجمالى واردات مصر من العالم عام 1995(238,6 مليون دولار) إلى 2,7% (343,3 مليار دولار) عام 2002، فاقت قيم الواردات المصرية من الكوميسا قيم الصادرات خلال تلك الفترة، الأمر الذى نتج عنه عجز فى الميزان التجارى مع الكوميسا، بلغ حوالى 154 مليون دولار عام 1999 وقد انخفض إلى 116 عام 1999، وعاود الارتفاع إلى 210 مليون دولار فى عام 2002، إلا أنه بدءً من عام 2003 حدث تحسن فى أداء الصادرات وتحول العجز إلى فائض مستمر، ووصل ذلك الفائض إلى 12 مليون دولار عام 2003 وارتفع إلى 1,2 مليار دولار عام 2009 ثم إلى 1,7 مليار دولار عام 2013 ثم انخفض إلى 1,2 مليار دولار فى عام 2016.

4-2-1-3 نسبة تغطية الصادرات للواردات

انعكس الأداء التصديرى المتصاعد منذ عام 2003 حتى 2016 على نسبة تغطية الصادرات للواردات، حيث تزايدت نسبة تغطية الصادرات المصرية إلي دول الكوميسا لنظيرتها من الواردات من حوالى 105,3% عام 2003 إلى 267,2% عام 2009 ثم إلى 339% عام 2013 إلا أنها انخفضت إلى 261,3% فى عام 2016. الأمر الذى يعنى أن صادرات مصر للكوميسا يمول كامل قيم الواردات ويزيد عليها بحوالى 161% فى 2016. وقد يبعث ذلك على التفاؤل المستقبلى حول تجارة مصر مع دول الكوميسا فى حال استمرار زيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات.

يمكن القول بصفة عامة بأن اجمالى التجارة الخارجية لمصر مع دول الكوميسا لازالت تتسم بالتواضع الشديد إذا ما قورن نسبياً باجمالى التجارة الخارجية لمصر مع العالم ككل. حيث بلغت نسبة التجارة مع الكوميسا 2,1% من تجارة مصر مع العالم فى عام 1995 وتزايدت هذه النسبة إلى 2,7% عام 2003 ثم إلى 3,7% عام 2009 ولم تتعد 3,2% عام 2016.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم التواضع الشديد لحجم تجارة مصر مع الكوميسا بالنسبة لحجم تجارة مصر مع العالم على النحو المبين بعاليه، فإن جانب كبير من ارتفاع نسبة تجارة مصر

مع الكوميسا مقارنة بتجارة مصر مع العالم قد يمكن إرجاعه ولو جزئياً لانضمام ليبيا إلى الكوميسا عام 2005، وإن كان الحال قد تغير بعد وقوع أحداث عام 2011 وما بعده في ليبيا. ويتضح ذلك من خلال مطالعة الشكل رقم (4-2).

جدول رقم (4-3): تطور تجارة مصر الخارجية مع دول الكوميسا خلال الفترة (1995-2016)

القيمة بالمليون دولار

	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى	نسبة تغطية الصادرات للواردات %	صادرات مصر للعالم	واردات مصر من العالم	حجم تجارة مصر مع الكوميسا بالنسبة لحجم تجارة مصر مع العالم %
1995	84,2	238,6	154,4-	35,3	3443,7	11739,0	2,13
1996	78,7	208,2	129,5-	37,8	3533,9	13019,6	1,73
1997	105,1	212,2	107,1-	49,5	3908,0	13168,5	1,86
1998	85,3	214,9	129,6-	39,7	3195,3	16478,7	1,53
1999	80,6	197,1	116,5-	40,9	3535,8	15962,0	1,42
2000	87,4	179,7	92,2-	48,7	4501,3	14089,4	1,44
2001	113,3	276,0	162,7-	41,1	4140,8	12720,4	2,31
2002	132,9	343,3	210,3-	38,7	4678,2	12496,1	2,77
2003	237,1	225,1	12,0	105,3	6161,2	10892,9	2,71
2004	230,7	198,9	31,8	116,0	7680,3	12841,3	2,09
2005	429,8	296,8	133,0	144,8	10575,6	19665,3	2,40
2006	437,5	236,4	201,0	185,0	13555,7	20343,7	1,99
2007	527,5	359,7	167,8	146,7	15968,6	26710,5	2,08
2008	1626,9	1138,9	488,1	142,9	26082,0	52426,6	3,52
2009	1881,4	704,1	1177,2	267,2	24086,1	44654,9	3,76

4,21	52814,7	27255,6	251,5	1453,1	959,4	2412,4	2010
2,75	62155,8	31528,7	184,5	765,4	905,3	1670,7	2011
3,43	67522,0	29240,0	297,1	1645,3	834,7	2480,0	2012
3,32	65152,1	28893,9	339,0	1697,6	710,4	2408,0	2013
2,77	68188,5	26692,5	304,1	1326,9	650,2	1977,1	2014
2,43	69788,2	21119,7	297,0	1097,1	556,9	1654,0	2015
3,18	60112,7	25640,3	261,3	1218,1	755,2	1973,2	2016

المصدر: حسب بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لواردات وصادرات مصر من (وإلى) دول الكوميسا المتاحة لدى صندوق النقد الدولى IMF، (التقرير السنوى لإتجاهات التجارة Directions of Trade)، أعداد مختلفة.

شكل رقم (4–2): نسبة تجارة مصر مع دول الكوميسا الي اجمالي تجارة مصر مع العالم باحتساب التجارة المصرية مع ليبيا وبدونها خلال الفترة (1995–2016)

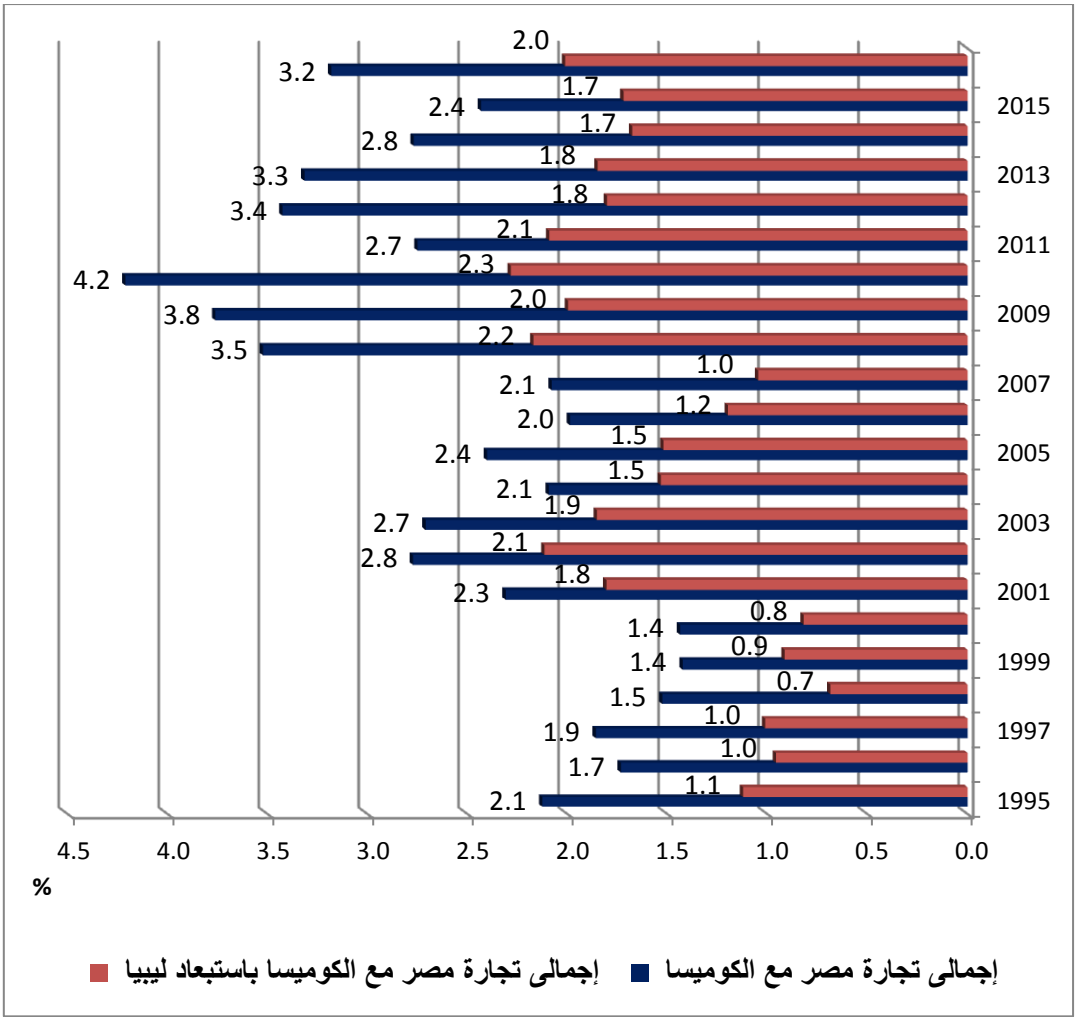

المصدر: حسب بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لواردات وصادرات مصر من (وإلى) دول الكوميسا المتاحة لدى صندوق النقد الدولى IMF،(التقرير السنوى لإتجاهات التجارة Directions of Trade)، أعداد مختلفة.

4-2-2 الأداء التجارى بين مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية الثلاثية خلال الفترة (2000-2015) [1][2]

تم التعرض فى الجزء السابق لأداء التجارة الخارجية لمصر مع دول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى (الكوميسا) بشكل إجمالى، وذلك لالتقاط صورة متكاملة لهذا الأداء قبل وبعد إنضمام مصر إليها رسمياً فى عام 1998، وصولاً للوضع الراهن (عام 2016).

وكما سبق الإشارة إلى أنه من بين الست والعشرين دولة الأعضاء فى تلك المنطقة، ثمانى عشر دولة تجمع مصر بها علاقات تجارية فى إطار تجمع الكوميسا. وهناك ثلاث عشرة

[1] **سيتم توضيح الإتجاه العام لصادرات (وواردات) مصر إلى (ومن) أهم الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية** (من حيث كثافة التجارة الخارجية) خلال الفترة (2000- 2015)، من خلال التركيز على بيانات السنوات (2000، 2010، 2015)، أما البيانات التفصيلية للفترة المتصلة (2000- 2015). فهى متاحة بالجدول رقم (4-3) والجدول رقم (4-4) بملحق الجداول في نهاية البحث.

دولة من أعضاء (الكوميسا) أعضاء بالفعل فى كل من الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى سادك SADC وتجمع دول شرق إفريقيا إياك EAC. فجميع دول الإياك هم أعضاء فى الكوميسا باستثناء تنزانيا، وكذلك من بين الخمسة عشرة دولة الأعضاء فى الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى[2][1] ثمانى دول أعضاء من الكوميسا.

وقد يكون من المفيد تحليل أداء التجارة الخارجية لمصر مع أهم الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية (من حيث كثافة التجارة الخارجية) سواء من داخل تجمع الكوميسا أو من خارجه خلال فترة زمنية سابقة لتدشين تلك المنطقة (2000–2015)، قبل التعرض لاستكشاف المنافع الاقتصادية التى يمكن أن تعود على مصر من الانضمام إلى لتلك المنطقة.

4–2–2–1 الصادرات المصرية للدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقة الثلاثية

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (4–4)، تواضع نسبة صادرات مصر للدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الثلاثية بصفة عامة خلال السنوات (2000، 2010، 2015) مقارنة بصادرات مصر للعالم، وبالرغم من أنها قد ارتفعت من 2% فى عام 2000 إلى 10,5% عام 2010، إلا أنها عاودت الانخفاض إلى 8,9% عام 2015.

أما عن وضع الصادرات المصرية على مستوى دول المنطقة الثلاثية فرادى فيلاحظ ما يلى:

- **تستحوذ سبع دول فقط من إجمالى ست وعشرين دولة على أكثر من 85% من إجمالى صادرات مصر إلى جميع الدول المنضمة للمنطقة الثلاثية، وهي ليبيا والسودان وكينيا وإثيوبيا وزامبيا (من الكوميسا) وجنوب أفريقيا (من تجمع السادك) وتنزانيا(عضو في الإياك والسادك).**
- **ويلاحظ أن النسبة الغالبة من صادرات مصر إلى دول المنطقة الثلاثية لصالح خمس دول فقط هي ليبيا والسودان وكينيا وجنوب افريقيا وأثيوبيا، حيث استقبلت تلك الدول حوالى 42% و23,5% 8,6% و13,7 % 1,7% على الترتيب (حوالى 89,5%) من**

[2](يتضمن تجمع السادك كل من: زامبيا، والكونغو، وموريشيوس، وسوازيلاند، وزيمبابوى، ومالاوى، ومدغشقر، وسيشل، وجنوب أفريقيا، وناميبيا، وموزمبيق، وبتسوانا، أنجولا، وليسوتو، تنزانيا.

إجمالى صادرات مصر إلى دول المنطقة الثلاثية عام 2010 ، أما فى عام 2015 فيلاحظ أن الدول الأخيرة قد استقبلت حوالى 29,6% و27% و 12,5% و6,4% 5,9% على الترتيب (حوالى 81,5%) من إجمالى صادرات مصر إلى دول المنطقة الثلاثية،

4-2-2-2 الواردات المصرية من الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (4-4)، التواضع الشديد لنسبة واردات مصر من الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقة الثلاثية بصفة عامة خلال السنوات (2000، 2010، 2015) مقارنة بواردات مصر من العالم خلال نفس السنوات. وبالرغم من ارتفاعها من 1,4% عام 2000 إلى 2,1% عام 2010، إلا أنها لم تتعد 1% من إجمالى واردات مصر عام 2015.

أما عن وضع الواردات المصرية على مستوى دول المنطقة الثلاثية فرادى فيلاحظ ما يلى:

- **أن ثمان دول فقط تستحوذ على أكثر من 95% من إجمالى واردات مصر من دول المنطقة الثلاثية خلال تلك الفترة وهي السبع دول المذكورة بعالية بالإضافة إلى مالاوى،**

- **ويلاحظ أن النسبة الغالبة من واردات مصر من دول المنطقة الثلاثية هي لصالح ست دول بالتحديد، وهي : ليبيا وزامبيا وكينيا وجنوب افريقيا واثيوبيا ومالاوى، حيث استحوذت تلك الدول على حوالى 30,2% و 23,4% و18,6% 14,5% و6% و3,5% على الترتيب (حوالى 96,2%) من إجمالى واردات مصر من دول المنطقة الثلاثية عام 2010، أما فى عام 2015 فيلاحظ أن واردات تلك الدول قد بلغت نسبتها حوالى 13,5% و 15,7% و40% و14,5% و 5,1% و 1,8% على الترتيب (حوالى 90,6%) من إجمالى واردات مصر من دول المنطقة الثلاثية،**

4-2-2-3 رصيد الميزان التجارى

أما عن رصيد الميزان التجارى فقد سجل في البداية عجزاً لغير صالح مصر، وتراوح ذلك العجز من 4 مليون دولار لصالح إثيوبيا إلى 85 مليون دولار لصالح كينيا فى عام 2000، وفى عام 2010 تحول العجز إلى فائض مع جميع الدول باستثناء مالاوى (حيث بلغ العجز فيها 36 مليون دولار) وزامبيا (246 مليون دولار)، أما فى عام 2015 فكان هناك فائض مع جميع

الدول باستثناء كل من زامبيا وكينيا ومالاوى، حيث سجل الميزان التجارى معها عجزاً قدر بحوالى 88,3 مليون دولار و26 مليون دولار و 8,7 مليوناً على الترتيب.
وبصفة عامة فإن رصيد الميزان التجارى مع دول المنطقة الثلاثية قد عانى من عجز خلال عام 2000 قدر بحوالى (–106,4 مليون دولار)، أما فى عام 2010 فتحول هذا العجز إلى فائض قدر بحوالى 1,8 مليار دولار، وفى عام 2015 استمر ذلك الفائض إلا أنه قد انخفض إلى 1,2 مليار دولار،

يتبين مما سبق أن :

- **أن هناك سبع دول فقط تستحوذ على أكثر من 85% من إجمالى صادرات مصر إلى الدول المنضمة للمنطقة الثلاثية وفق ما سبق ذكره.**

- **أن هناك ثمان دول فقط تستحوذ على أكثر من 95% من إجمالى واردات مصر من دول المنطقة الثلاثية خلال تلك الفترة.**

- **أن نسبة تجارة مصر مع الدول المنضمة للمنطقة الثلاثية لا تتعدى 1,6% من تجارة مصر مع العالم فى عام 2000، وبالرغم من ارتفاع تلك النسبة إلى 5% عام 2010 إلا أنها عاودت الإنخفاض إلى 2,8% عام 2015.**

جدول (4-4): تطور التجارة الخارجية لمصر مع أهم الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية خلال السنوات *(2000، 2010، 2015)

(القيمة بالألف دولار)

	2000				2010				2015				رصيد الميزان التجارى		
	صادرات إلى	%	واردات من	%	صادرات إلى	%	واردات من	%	صادرات إلى	%	واردات من	%	2000	2010	2016
ليبيا	62321,2	66,7	52675,5	26,4	1208421,5	41,9	334751,4	30,2	558703,59	29,6	88794,13	13,6	9645,8	873670,1	469909,5
كينيا	9553,3	10,2	94738,7	47,4	249332,5	8,6	206080,2	18,6	235807,45	12,5	262298,16	40,1	85185,4-	43252,3	26490,7-
مالاوى	74,3	0,1	13836,5	6,9	2877,0	0,1	39111,7	3,5	3036,75	0,2	11790,87	1,8	13762,2-	36234,7-	8754,1-
السودان	غ.متاح	غ. متاح	غ. متاح	غ.متاح	675880,5	23,4	41620,1	3,8	510616,94	27,0	18257,88	2,8	غ. متاح	634260,4	492359,1
جنوب أفريقيا	3778,2	4,0	19817,3	9,9	395112,8	13,7	159888,7	14,4	120797,28	6,4	94882,04	14,5	16039,1-	235224,2	25915,2
إثيوبيا	1666,7	1,8	5462,1	2,7	48750,9	1,7	10622,9	1,0	110933,86	5,9	33474,65	5,1	3795,4-	38128,0	77459,2
زامبيا	372,0	0,4	9708,1	4,9	12796,7	0,4	259325,8	23,4	14642,45	0,8	102974,66	15,7	9336,1-	246529,1-	88332,2-
تنزانيا	1213,3	1,3	1555,5	0,8	28937,2	1,0	5818,2	0,5	23743,28	1,3	1305,18	0,2	342,2-	23119,0	22438,1
إجمالى الثمانى دول	78979,1	84,6	197793,8	99,0	2622109,0	90,9	1057218,9	95,3	1578281,6	83,6	613777,6	93,7	118814,7-	1564890,2	964504,0
أخرى	14397,5	15,4	1989,1	1,0	261785,1	9,1	52403,4	4,7	309665,0	16,4	40929,5	6,3	12408,4	209381,7	268735,5
جميع دول المنطقة الثلاثية	93376,5	100,0	199782,9	100,0	2883894,1	100,0	1109622,2	100,0	1887946,6	100,0	654707,1	100,0	106406,3-	1774271,9	1233239,5
العالم	4501280,0		14089435,5		27255643,5		52814680,9		21119712,54		69788200,47		9588155,5-	- 25559037,4	- 48668487,9
تجارة مصر مع المنطقة الثلاثية لإجمالى تجارة مصر مع العالم %	% 1,6				% 5,0				% 2,8						

المصدر: تم بناء الجدول بالاعتماد على البيانات التفصيلية لتطور صادرات (وواردات) مصر إلى (ومن) الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية خلال الفترة المتصلة (2000- 2015)، والواردة بالجدول رقم (4-3) والجدول رقم (4-4) بملحق الجداول فى نهاية البحث.

3-4 انعكاسات تدشين منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية على الاقتصاد المصرى: هل تتوقع مصر منافع اقتصادية من الإنضمام لتلك المنطقة؟

تفيد نظرية التكامل الاقتصادي والتجربة العملية أن تنامى ظاهرة الاقليمية يرجع إلى ما يحققه التعاون الاقليمى للدول الأعضاء من مكاسب استاتيكية وديناميكية، وأن قدرة الدول الأعضاء على الاستفادة من تلك المكاسب تتوقف على مجموعة من الشروط بعضها يرتبط بتحقيق المنافع الاستاتيكية والبعض الآخر يتعلق بالقدرة على تحقيق المنافع الديناميكية [1]. وتتمثل أهم الشروط اللازمة لتحقيق المكاسب الاستاتيكية فى الآتى [2]:

- **تشابه هياكل الإنتاج: فكلما كانت هياكل الانتاج متشابهة كلما تزايد احتمال حدوث الأثر الإنشائى [3] وانخفضت فرص حدوث الأثر التحويلى للتجارة [4].**
- **مستوى التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي قبل قيام منطقة التجارة الحرة: فكلما كانت التعريفة الجمركية مرتفعة كلما تزايد احتمال حدوث الأثر الإنشائى للتجارة نتيجة إلغاء هذه التعريفة.**
- **مستوى التعريفة الجمركية فى مواجهة العالم الخارجى بعد قيام منطقة التجارة الحرة: فكلما انخفضت تلك التعريفة فى مواجهة العالم الخارجى كلما قل احتمال تحقق الأثر التحويلى.**
- **قوة العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء (قبل قيام منطقة التجارة الحرة): فكلما كانت هذه العلاقات قوية كلما ازدادت فرص تحقيق مستوى عال من الرفاهية للدول الأعضاء.**
- **توافر عدد مناسب من الأعضاء فى التكتل الاقليمى: فكلما تزايد عدد الدول الاعضاء – عند حدود " الكتلة الحرجة " علي الأقل – كلما ارتفع احتمال تواجد منتجين أكفاء وبالتالى تتزايد فرص الاستفادة من الأثر الإنشائى للتجارة.**

---

[1] Kheir-El-Din, Hanaa. Fawzy, Samiha and El- Khawaga., Laïla, "The Egyptian-Turkish Free Trade Area Agreement: What are the Expected Benefits?, the Egyptien Center for Economic Studies (ECES), Working Paper No. 39, December, (1999), P .12.

[2] Ibid, P.12.

[3] **يقصد بإنشاء التجارة Trade Creation** إحلال أو إستيراد منتجات أقل تكلفة من الدول الأعضاء محل المنتجات المحلية التى كانت الدول تنتجها بتكلفة أعلى وبالتالى يؤثر إنشاء التجارة تأثيراً إيجابياً على الاقتصاد القومى للدولة.

[4] **يقصد بتحويل التجارة Trade Diversion** أن تقوم الدولة بإحلال منتجات بعض الأعضاء الآخرين الأكثر تكلفة محل الواردات الأقل تكلفة (التى كان يتم استيرادها من العالم الخارجى قبل قيام منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركى)، وعليه فإن تحويل لتجارة يمارس تأثيراً سلبياً على الاقتصاد القومى للدولة.

وبناءً على ما سبق، يسعى الباحث فى الجزء التالى للإجابة على التساؤل الرئيسى: ما هى المنافع المحتملة للاقتصاد المصرى من الإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية؟ وذلك من خلال قياس مدى قدرة مصر على الاستفادة من الأثر الإنشائى ومدى تجنبها للأثر التحويلى من قيام التجارة بين مصر والدول المنضمة لتلك المنطقة.

4-3-1 احتمالات خلق التجارة

تتوقف قدرة الاقتصاد المصرى على الاستفادة من المكاسب الاستاتيكية (خلق التجارة) على درجة تماثل الصادرات، وكثافة التجارة الخارجية ومستوى التعريفة الجمركية وعلى عدد الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية، وفيما يلى سيتم التعرض للمؤشرات الكاشفة لإمكانية تحقق الأثر الإنشائى من عدمه.

4-3-1-1 أثر تماثل الصادرات على احتمالات خلق التجارة

يستخدم مؤشر تماثل الصادرات Export Similarity Index (ESI) لقياس مدى التشابه بين هيكل صادرات دولتين، ويرجع الفضل إلى كل من فنجر وكرينان (Finger and Kreinin) فى تطوير استخدام هذا المؤشر فى عام 1979 [1]، وذلك باستخدام المعادلة التالية [2]:

$$ESI_{ij} = sum\ [min(X_{ci}, Xcj) * 100]$$

حيث:

ESI_{ij}: مؤشر تشابه الصادرات بين الدولتين (i, j)

i: تشير إلى مصر

J: تشير إلى الدولة المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريفية الثلاثية (26 دولة).

X_{ci}: نصيب صادرات السلعة (c) من إجمالى صادرات الدولة (i)

X_{cj}: نصيب صادرات السلعة (c) من إجمالى صادرات الدولة (j)

---

[1] undira, Taku, "An analysis of Africa's Export Performance and Export Similarity for Select Countries with the Tripartite Free trade Area Marke"t, Trade Law centre (tralac), the Swedish Embassy Nairobi, Trade Brief, No. S13TB03/2013, July. (2013), P.10. Website: http://www.tralac.org/wp-content/blogs.dir/12/files/2013/07/S13TB032013-Fundira-Export-similarity-of-select-countries-within-T-FTA-20130702-fin.pdf

[2] Peters, Enrique Dussel, "The Impact of China's Global Economic Expansion on Latin America", Center for Chinese-Mexican Studies , National Autonomous University , Mexico, Working Paper No. 4, December, (2008), P.25

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و 100%، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر فإن هذا يعنى أن هناك تشابهاً بين هيكل صادرات الدولتين، مما يشجع على التجارة داخل نفس الصناعة أو القطاع، Intra- industry Trade أما إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر فيعنى ذلك أن هناك اختلافاً بين هيكل صادرات الدولتين، مما يشجع على التجارة بين الصناعات أو القطاعات المختلفة، وبعبارة أخرى أن جزءاً من التجارة البينية يتضمن سلعاً منوعةً من قطاعات أو صناعات مختلفة [1] Inter- Industry Trade.

ويوضح الجدول رقم (4–5) نتائج قياس درجة تماثل الصادرات بين مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية (قبل سريان الاتفاقية) خلال متوسط الفترة (2005–2015)، على النحو التالى:

أ. <u>السلع الزراعية والغذائية</u>

أوضحت نتائج المؤشر أن درجة تماثل صادرات المنتجات الزراعية والغذائية الموجهه للعالم من كل من مصر ودول المنطقة الثلاثية كانت ضعيفة جداً فلا تتجاوز 15.5% فى أحسن الأحوال، مما يحد من إمكانية استفادة مصر من فرص خلق التجارة وزيادة التجارة البينية فى هذا المجال.

ب. <u>الوقود والتعدين</u>

أظهرت النتائج ارتفاع درجة تماثل صادرات منتجات الوقود والتعدين بين مصر وكل من ليبيا وموزمبيق وبتسوانا وزامبيا وانجولا والسودان ورواندا وسيشل، حيث تراوحت ما بين 34% بين مصر وسيشل وحوالى 38% بين مصر وليبيا. وتعتبر هذه النسب مرتفعة نسبياً بالمقارنة بباقى دول المنطقة الثلاثية، وهذا يشير إلى إمكانية استفادة مصر من فرص خلق التجارة مع تلك الدول.

ج. <u>السلع المصنّعة Manufactures</u>

بالنسبة لدرجة تماثل صادرات السلع المصنعة الموجهه للعالم فإنها تراوحت بين 30% (بين مصر وكينيا) و37% (بين مصر وكل من موريشيوس وبتسوانا) وهى نسب مرتفعة بالمقارنة بدرجة تماثل صادرات السلع المصنعة بين مصر وباقى دول المنطقة الثلاثية. مما يعنى أن مصر يمكنها الاستفادة بشكل نسبى من فرص خلق التجارة مع هذه الدول، ولاسيما فى سلع محددة وهى (الحديد والصلب والمنسوجات والملابس الجاهزة) كما سيتضح من مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.

---

[1] Fundira, Taku, Op.Cit, P. 10

د. أخيراً، يشير مؤشر تماثل إجمالى الصادرات إلى ارتفاع درجة تماثل الصادرات بين مصر وكل من جنوب أفريقيا وناميبيا وموزمبيق وزيمبابوى ورواندا ومدغشقر وكينيا وزامبيا والسودان وتنزانيا حث تراوحت درجة تماثل إجمالى الصادرات ما بين 49% بين مصر وكل من السودان وتنزانيا و77% بين مصر وجنوب أفريقيا. مما يعنى أن مصر يمكنها تعظيم الاستفادة من فرص خلق التجارة مع هذه الدول فى منتجات نفس الصناعة أو القطاع، Intra- industry Trade، ولاسيما فى مجالى السلع المصنعة ومنتجات الوقود والتعدين، إلا أن ضعف درجة تماثل الصادرات فى مجال المنتجات الزراعية، يجعل للاتفاقية تأثيراً ضعيفاً على انسياب هذه المنتجات.

جدول (4-5)

نتائج قياس درجة تماثل الصادرات بين مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الثلاثية*

خلال متوسط الفترة (2005-2015)

	السلع الزراعية	منتجات الوقود والتعدين	السلع المصنعة	إجمالى الصادرات
بوروندى	15,63	9,09	18,02	42,74
إثيوبيا	15,63	2,62	9,09	27,35
كينيا	15,63	9,37	30,13	55,13
ليبيا	0,02	37,90	1,90	39,82
مدغشقر	15,63	15,97	30,62	62,23
مالاوى	15,63	4,33	10,95	30,91
موريشيوس	15,63	0,76	37,05	53,44
رواندا	15,63	35,63	11,77	63,03
سيشل	15,63	34,23	4,45	54,31
السودان	10,61	36,43	1,88	48,92
سوازيلاند	11,25	0,93	27,76	39,94
أوغندا	15,63	7,06	27,44	50,13
زامبيا	8,96	37,90	12,47	59,34
زيمبابوى	15,63	25,82	21,10	62,55
أنجولا	0,08	37,90	1,63	39,61
بوتسوانا	3,02	12,98	37,05	53,04
ليسوتو	10,60	0,27	35,11	45,97
موزمبيق	14,85	37,90	9,10	61,85
ناميبيا	15,63	31,20	29,36	76,20
جنوب أفريقيا	10,06	32,94	34,82	77,82
تنزانيا	15,63	16,02	17,60	49,24

المصدر: تم حساب المؤشر اعتماداً على البيانات الأولية المتاحة لدى:

WTO Database According to Revision 3 of the Standard International Trade Classification (SITC-Rev3). Online Data Access:
http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBStatProgramSeries.aspx?Language=E

وذلك بتطبيق المعادلة التالية (وفقاً لنفس التعاريف الموضحة من قبل):

$ESI_{ij} = sum\ [min(X_{ci}, Xcj) * 100]$:

***: تعذر حساب المؤشر لكل من جزر القمر، وجيبوتى، والكونغو، وإريتريا لعدم توفر البيانات المطلوبة.**

4-3-1-2 الميزة النسبية الظاهرة واحتمالات خلق التجارة

يستخدم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة [1] Revealed Comparative Advantage (RCA) لقياس الوزن النسبى لصادرات دولة ما من سلعة معينة من اجمالى صادرات تلك الدولة مقارنة بنظيره على المستوى العالمى وذلك لقياس الميزة النسبية الظاهرة للدولة فى إنتاج وتصدير سلعة معينة، ويتم حسابه باستخدام المعادلة التالية[2]:

$$RCA = \left(X_{ij}/X_{it}\right)/\left(X_{nj}/X_{nt}\right)$$

حيث أن:

RCA: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

X_{ij} : صادرات الدولة (i) من السلعة (j)

I : تشير إلى كل من مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية (26 دولة).

X_{it} : إجمالى الصادرات السلعية للدولة (i)

X_{nj} : صادرات العالم من السلعة (j)

X_{nt} : إجمالى الصادرات السلعية للعالم

وتوضح قيمة ذلك المؤشر درجة ظهور الميزة النسبية فى سلعة أو مجموعة سلع معينة على النحو التالى [3]:

- إذا كانت قيمة المؤشر RCA_{ij} >2.5 دل ذلك على ظهور الميزة النسبية بشكل أكثر قوة.

- إذا كانت قيمة المؤشر 2.5>RCA_{ij} >1.25 دل ذلك على ظهور الميزة النسبية بقوة.

- إذا كانت قيمة المؤشر 1.25>RCA_{ij} >0.8 دل ذلك على ظهور الميزة النسبية بشكل أقل قوة

- إذا كانت قيمة المؤشر RCA_{ij} <0.8 دل ذلك على ضعف الميزة النسبية

---

[1] ظهر فى أدبيات الفكر الاقتصادى الدولى المعاصر بعض المؤشرات الخاصة بقياس التغيرات التى تحدث فى نمط التجارة الخارجية، وبدأ ذلك بمؤشر " الميزة النسبية الظاهرة" ويرجع الفضل إلى بيلا بالاسا Bela Balassa فى وضع بعض الأساليب لقياس هذه الميزة عام 1965 وتقوم على أساس أن الدولة التى تقوم بتصدير منتج معين قد تتمتع فى انتاجه بميزة نسبية تمكنها من المنافسة فى الأسواق الدولية فى حين أن استيراد الدولة لمنتج معين قد يعنى عدم تمتعها بميزة نسبية فى انتاج هذا المنتج. ومنذ ذلك الحين شاع استخدام مؤشر "بيلا بلاسا" لقياس الميزة النسبية الظاهرة فى دولة ما أو مجموعة دول .

لمزيد من التفصيل حول تطور أساليب قياس الميزة النسبية الظاهرة أنظر مثلاً :

اسماعيل، أحمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-152.

[2] Gong, Xinshu and Gu, Chengjun, "A Study on Trade of Complementarity among Xinjiang and Its Neighboring Countries", School of Economics & Trade, Shihezi University , China, Asian Social Science, Vol. 7, No. 1; January, (2011),. P.128

[3] Ibid, P. 129

ويوضح الجدول رقم (4-6) نتائج حساب ذلك المؤشر لكل من مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريفية الثلاثية خلال متوسط الفترة (2005-2015) على النحو التالى:

أ. السلع الزراعية والغذائية

تتمتع كل من مصر وبقية الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريفية الثلاثية بميزة نسبية ظاهرة فى إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية، ولكن يتفاوت قوة ظهور تلك الميزة فيما بين الدول، ويمكن الوقوف على ذلك بملاحظة التالى:

- **تتمتع كل من بوروندى وأثيوبيا وكينيا ومدغشقر ومالاوى وموريشيوس وسيشل وأوغندا وزيمبابوى، وتنزانيا بميزة نسبية أكثر قوة More Strong فى إنتاج وتصدير تلك المنتجات، حيث كانت قيمة المؤشر (RCA_{ij} >2.5).**
- **أما بالنسبة لكل من مصر والسودان وموزمبيق وسوازيلاند فتتسم بميزة نسبية قوية Strong، حيث كانت قيمة (2.5>RCA_{ij} >1.25).**
- **وبالنسبة لجنوب افريقيا وبتسوانا وليسوتو وأنجولا، وزامبيا وليبيا فتظهر الميزة النسبية بشكل ضعيف، حيث كانت قيمة المؤشر(1.25>RCA_{ij} >0.8).**

وبالرغم من ظهور الميزة النسبية بدرجات متفاوتة فيما بين دول المنطقة الثلاثية إلا أن درجة تماثل صادرات السلع الزراعية والغذائية بين مصر وتلك الدول ضعيفة جداً مما يحد من استفادة مصر من فرص " إنشاء التجارة " فى هذا المجال.

ب. الوقود والتعدين

تتمتع إحدى عشر دولة من الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريفية الثلاثية بميزة نسبية ظاهرة فى إنتاج وتصدير منتجات الوقود والتعدين هي (مصر وليبيا ورواندا وسيسشل والسودان وزامبيا وزيمبابوى وأنجولا وموزمبيق وناميبيا وجنوب افريقيا) حيث تزيد قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة عن (1,25)، وبالنسبة لبقية الدول لا تظهر لها ميزة نسبية فى إنتاج وتصدير تلك المنتجات، وإذا ظهرت فتتسم بالضعف الشديد.

وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من ليبيا ورواندا وزامبيا وأنجولا والسودان وموزمبيق تظهر ميزتها النسبية بشكل أكثر قوة من مصر فى إنتاج وتصدير تلك المنتجات. وقد سبقت الإشارة إلى أن

درجة تماثل صادرات الوقود والتعدين الموجهة للعالم لكل من مصر والدول المذكورة مرتفعة، مقارنة بباقى دول المنطقة الثلاثية، مما يشير إلى امكانية استفادة مصر من فرص "خلق التجارة " فى هذا المجال.

ج. المنتجات المصنعة

يلاحظ من نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة فى مجال السلع المصنعة أن بعض الدول تمتلك تلك الميزة وفى سلع معينة، على النحو التالى:

-الحديد والصلب: هناك ثمانى دول تتمتع بميزة نسبية فى هذا المجال هى: مصر وكينيا ورواندا وسيشل والسودان وزامبيا وزيمبابوى وجنوب أفريقيا. وتتمتع جنوب أفريقيا بميزة نسبية أكثر قوة من مصر فى إنتاج وتصدير تلك المنتجات.

- الكيماويات: لا يوجد سوى مصر وسوازيلاند، وتتمتع سوازيلاند بميزة نسبية أكثر قوة من مصر فى إنتاج وتصدير تلك السلع.

-المنسوجات: تتمتع خمس دول من بينها مصر بميزة نسبية ظاهرة فى إنتاج وتصدير تلك السلع (مصر ومدغشقر وموريشيوس وليسوتو وتنزانيا)، وتتمتع موريشيوس بميزة نسبية أكثر قوة من مصر فى إنتاجها.

-الملابس الجاهزة هناك ثمانى دول تتمتع بميزة نسبية ظاهرة فى إنتاج وتصدير تلك السلعة هى: مصر ومدغشقر وموريشيوس وليسوتو ومالاوى وبتسوانا وكينيا وسوازيلاند، وتتمتع كل من كينيا وموريشيوس ومدغشقر ولوسوتو بميزة نسبية أكثر قوة من مصر فى إنتاج تلك السلعة.

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن المنتجات المصنعة تكون محل منافسة قوية بين مصر وتلك الدول التى استطاعت زيادة قدرتها التنافسية فى إنتاج وتصدير هذه السلع مقارنة بمصر. وتتمتع موريشيوس وأوغندا بميزة نسبية ظاهرة فى إنتاج وتصدير سلع أخرى (مقارنة بمصر) مثل معدات الاتصالات، وجنوب افريقيا فى قطع غيار السيارات.

وكما سبق الإشارة إلى أن درجة تماثل صادرات السلع المصنعة ترتفع بشكل نسبى بين مصر والدول المذكورة بعاليه ولاسيما جنوب افريقيا ومدغشقر وموريشيوس وليسوتو، مما يعنى أن

مصر يمكنها الاستفادة بشكل نسبى من فرص خلق التجارة مع هذه الدول فى تلك السلع ولاسيما (الحديد والصلب والمنسوجات والملابس الجاهزة).

جدول رقم (4–6)

نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لكل من مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية*

خلال متوسط الفترة (2005–2015)

Indicator	Egypt	Burundi	Ethiopia	Kenya	Libya	Madagascar	Malawi	Mauritius	Rwanda	Seychelles	Sudan
Agricultural products	1.746	7.922	9.541	6.115	0.002	3.435	9.348	3.467	4.524	6.509	1.775
Food	1.813	9.138	9.662	6.115	0.002	3.724	10.769	4.106	5.088	7.887	1.878
Fuels and mining products	1.940	0.449	0.139	0.502	4.012	0.938	0.204	0.039	2.044	1.874	3.187
Fuels	2.151	0.115	0.122	0.463	5.062	0.325	0.004	0.008	0.350	2.373	4.001
Manufactures	0.569	0.289	0.139	0.535	0.029	0.695	0.166	0.895	0.179	0.068	0.029
Iron and steel	1.202	0.228	0.017	1.070	0.174	0.018	0.047	0.149	0.166	0.009	0.002
Chemicals	1.092	0.315	0.015	0.862	0.121	0.195	0.112	0.247	0.077	0.046	0.049
Pharmaceuticals	0.304	غ. متاح	0.017	0.597	غ. متاح	0.003	0.008	0.334	0.014	0.164	0.000
Machinery and transport equipment	0.137	0.264	0.066	0.134	غ. متاح	0.136	0.102	0.227	0.192	0.069	0.012
Office and telecom equipment	0.080	0.080	0.020	0.090	غ. متاح	0.028	0.023	0.541	0.069	0.022	غ. متاح
Electronic data processing and office equipment	0.014	0.047	0.000	0.116	غ. متاح	0.024	0.030	0.116	0.028	0.006	0.001
Telecommunications equipment	0.179	0.087	0.041	0.125	غ. متاح	0.048	0.036	1.297	0.152	0.048	غ. متاح
Integrated circuits and electronic components	0.012	0.000	غ. متاح	0.014	غ. متاح	0.000	0.000	0.009	غ. متاح	غ. متاح	غ. متاح
Transport equipment	0.036	0.519	غ. متاح	0.129	غ. متاح	0.176	0.098	0.053	0.319	0.002	0.013
Automotive products	0.048	0.648	غ. متاح	0.113	غ. متاح	0.048	0.112	0.017	0.397	0.248	0.013
Textiles	2.476	0.177	0.565	0.693	غ. متاح	1.794	0.283	2.280	0.135	0.024	0.009
Clothing	1.565	غ. متاح	0.313	1.989	غ. متاح	11.813	1.047	13.462	0.010	0.000	0.000

يُتبع

Indicator	Swaziland	Uganda	Zambia	Zimbabwe	Angola	Botswana	Lesotho	Mozambique	Namibia	South Africa	Tanzania
Agricultural products		6.896	1.161	4.019	0.010	0.345	1.187	2.249	3.774	1.173	4.327
Food	1.738	7.510	1.124	3.353	0.002	0.395	1.092	2.206	4.459	1.141	4.423
Fuels and mining products	0.046	0.365	3.948	1.346	4.979	0.666	0.013	3.414	1.671	1.782	0.815
Fuels	0.040	0.372	0.050	0.066	6.289	0.021	0.004	1.274	0.072	0.643	0.105
Manufactures	0.589	0.440	0.190	0.359	0.025	1.242	0.923	0.140	0.510	0.675	0.274
Iron and steel	0.005	1.703	0.152	2.233	غ. متاح	0.043	غ. متاح	0.116	0.138	2.972	0.305
Chemicals	2.701	0.312	0.230	0.156	غ. متاح	0.110	0.017	0.141	0.216	0.649	0.268
Pharmaceuticals	0.006	0.100	0.009	0.033	غ. متاح	0.063	0.007	0.010	0.015	0.129	0.031
Machinery and transport equipment	0.067	0.310	0.086	0.111	غ. متاح	0.103	0.185	0.129	0.301	0.563	0.139
Office and telecom equipment	0.006	0.414	0.009	0.017	غ. متاح	0.018	0.175	0.008	0.084	0.122	0.085
Electronic data processing and office equipment	0.004	0.062	0.006	0.023	غ. متاح	0.016	غ. متاح	0.006	0.049	0.118	0.020
Telecommunications equipment	0.008	1.044	0.018	0.017	غ. متاح	0.032	0.421	0.015	0.165	0.173	0.192
Integrated circuits and electronic components	غ. متاح	0.005	غ. متاح	0.012	غ. متاح	0.002	0.041	غ. متاح	0.010	0.058	0.003
Transport equipment	0.036	0.294	0.054	0.158	غ. متاح	0.145	0.002	0.222	0.601	0.896	0.093
Automotive products	0.049	0.300	0.055	0.092	غ. متاح	0.161	0.003	0.053	0.535	1.140	0.051
Textiles	0.148	0.386	0.148	0.666	غ. متاح	0.207	1.175	0.050	0.214	0.266	1.761
Clothing	1.425	0.076	0.011	0.218	غ. متاح	1.253	17.077	0.033	0.158	0.149	0.138

المصدر: تم حساب المؤشر اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

WTO Database According to Revision 3 of the Standard International Trade Classification (SITC-Rev3).
Online Data Access: http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBStatProgramSeries.aspx?Language=E

ذلك بتطبيق المعادلة التالية (وفقاً لنفس التعاريف الموضحة من قبل):

$$RCA = \left(X_{ij}/X_{it}\right)/\left(X_{nj}/X_{nt}\right)$$

4-3-1-3 مؤشر كثافة التجارة الخارجية واحتمالات خلق التجارة

يستخدم مؤشر كثافة التجارة الخارجية Foreign Trade intensity للكشف عن حجم التجارة البينية بين دولتين ويتم حسابه باستخدام المعادلة التالية [1] :

$$TI_{ijt} = \frac{X_{ijt} + M_{ijt}}{(X_{it} + M_{it}) + (X_{jt} + M_{jt})}$$

حيث:

TI_{ijt} : يشير إلى كثافة التجارة الثنائية (الصادرات والواردات) بين الدولة (i) والدولة (j) خلال الفترة الزمنية.(t)

(i) : تشير إلي مصر، و(j) : تشير إلى الدولة المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية، و(t): تشير إلي الفترة الزمنية.

X_{ijt} : القيم الإسمية لصادرات الدولة (i) إلى الشريك التجارى (j) خلال الفترة الزمنية (t)

M_{ijt} : القيم الإسمية لواردات الدولة (i) من الشريك التجارى (j) خلال الفترة الزمنية (t)

$X_{it}+M_{it}$: إجمالى التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) للدولة (i) إلى دول العالم خلال الفترة الزمنية (t)

$X_{jt}+M_{jt}$: إجمالى التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) للدولة (j) خلال الفترة الزمنية (t).

ويدل ارتفاع قيمة مؤشر كثافة التجارة الخارجية إلى تزايد الروابط التجارية بين مصر و الدولة المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية [2].

وتوضح نتائج حساب ذلك المؤشر لكل من مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية كمتوسط للفترة (2005-2015) والواردة بالجدول رقم (4-7)، أن كثافة التجارة ترتفع بين مصر وخمس دول فقط هى ليبيا والسودان وكينيا وزامبيا وجنوب افريقيا (مقارنة بباقى دول المنطقة الثلاثية)، حيث جاءت قيم المؤشر للخمس دول (0,68، و0,52، و0,36، و0,23، 0,10) على الترتيب.

---

[1] Tao, Xing, "Trade Integration and Business Cycle Convergence: is the relation robust across time and space?", PhD Thesis, Department of Economics and International Development, University of Bath, United Kingdom, August,(2007),. P59. **Website**: http://opus.bath.ac.uk/431/1/ TaoXingThesis.pdf .

[2] **لمزيد من التفصيل حول مؤشر كثافة التجارة الخارجية أنظر:**
الشربينى،أحمد رشاد "الدورات الاقتصادية وعلاقتها بتدفقات التجارة الخارجية: دراسة (تطبيقية ـ مقارنة) بين الاقتصاد المصرى واقتصادات بعض الدول المتقدمة والنامية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (2014)، ص 128.

وربما تتفق هذه النتيجة مع نتائج التحليل الوصفى لتطور أداء التجارة الخارجية بين مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريفية الثلاثية خلال الفترة (2000-2015) الواردة بالجدول رقم (4-4)، والتى تؤكد أن هناك ثماني دول فقط تستحوذ على أكثر من 95% من إجمالى واردات مصر من دول المنطقة الثلاثية وعلى أكثر من 85% من صادرات مصر إلى دول تلك المنطقة خلال تلك الفترة وهى: ليبيا والسودان وكينيا وزامبيا وجنوب أفريقيا وإثيوبيا وتنزانيا، ومالاوى، ويبدو أن كثافة التجارة بين مصر والثلاث دول الأخيرة ذات وزن نسبى ضعيف مقارنة بحجم تجارة مصر مع الخمس دول الأخرى بصفة خاصة.

<u>عموماً</u> يمكن القول بأن هناك نوعاً من القصور الشديد فى تجارة مصر مع دول الكوميسا (رغم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية بمقدار 80% فى عام 1999، ثم بمقدار 100% على الواردات من الأعضاء الاخرين منذ عام 2001) وكذلك تجارة مصر مع الدول المنضمة إلى المنطقة الثلاثية ككل، فحجم تجارة مصر مع جميع الدول المنضمة للمنطقة الثلاثية لا يتعد 1,6% من حجم تجارة مصر مع العالم فى عام 2000، وبالرغم من إرتفاع تلك النسبة إلى 5% عام 2010 إلا أنها عاودت الإنخفاض إلى 2,8% فقط عام 2015، رغم ارتفاع درجة التوافق (التكامل) بين الصادرات المصرية وواردات دول المنطقة الثلاثية مقارنة بدرجة التوافق بين صادرات دول المنطقة الثلاثية والواردات المصرية.

نستنتج مما سبق أن حجم تجارة مصر مع دول المنطقة الثلاثية على النحو المبين بعاليه، يشير إلي مدى الصعوبات التى تعترض تعميق التبادل التجارى، وربما يدفع ذلك بضرورة الاهتمام من طرف مصر بالمكاسب الديناميكية المتوقعة من هذه الاتفاقية.

جدول رقم (4-7)

نتائج حساب مؤشر كثافة التجارة الخارجية (TII) بين مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية خلال متوسط الفترة (2005-2015)*

الدولة	مؤشر كثافة التجارة الخارجية	الدولة	مؤشر كثافة التجارة الخارجية
بوروندى	0,0096	السودان	0,5247
إثيوبيا	0,0814	سوازيلاند	0,0063
كينيا	0,3558	أوغندا	0,0381
ليبيا	0,6803	زامبيا	0,2275
مدغشقر	0,0027	زيمبابوى	0,0077
مالاوى	0,0333	أنجولا	0,0144
موريشيوس	0,0257	بوتسوانا	0,0001
رواندا	0,0155	ليسوتو	0,0002
إريتريا	0,0441	موزمبيق	0,0069
جيبوتى	0,0445	ناميبيا	0,0012
الكونغو	0,0295	جنوب أفريقيا	0,1093
جزر القمر	0,0005	تنزانيا	0,0316
سيشل	0,0018		

المصدر: تم حساب المؤشر اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية لواردات وصادرات مصر المتاحة لدى صندوق النقد الدولى IMF، التقرير السنوى لإتجاهات التجارة Direction of Trade، أعداد مختلفة، وذلك بتطبيق المعادلة التالية (وفقاً لنفس التعاريف الموضحة من قبل):

$$TI_{ijt} = \frac{X_{ijt} + M_{ijt}}{(X_{it} + M_{it}) + (X_{jt} + M_{jt})}$$

4-1-3-4 التعريفة الجمركية واحتمالات خلق التجارة

ما زالت هناك قضايا عالقة بشأن ازالة رسوم الواردات وكذلك المعالجات " الصناعية " التجارية بشأن قواعد المنشأ، مما يشكل جزءا من بنود جدول الاعمال الذى يتم التفاوض بشأنه فى المرحلة الثانية[1]، قد وجهت الدول الاعضاء بالانتهاء من تلك القضايا فى أسرع وقت ممكن.

والجدير ذكره فى هذا الصدد، أن المادة الرابعة من نص الاتفاقية التأسيسية للمنطقة الثلاثية[2] قد حددت أهداف الاتفاق فى تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول التكتلات الثلاثة، وانشاء سوق واحدة كبيرة تسمح بحرية حركة السلع والخدمات لتشجيع التجارة البينية

[1] وجهت الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية بالبدء فى المرحلة الثانية من المفاوضات التى تشتمل على التجارة فى الخدمات، والتعاون فى التجارة والتنمية، سياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات عبر الحدود. لمزيد من التفصيل أنظر:
نص الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية (الملحق)

[2] أنظر نص الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية (الملحق)

الاقليمية، وتعزيز عمليات التكامل الاقليمى والقاري، واقامة منطقة قوية للتجارة الحرة لفائدة شعوب الاقليم. ولتحقيق هذه الاهداف نصت المادة الخامسة على أهداف محددة تلتزم بها الدول الموقعة على الاتفاقية، وهى العمل على نحو مطرد على إلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية لتجارة السلع، وتحرير تجارة الخدمات.

كما نصت المادة 10 على قيام الدول الاعضاء الشريكة فى الثلاثية بإلغاء جميع العوائق غير الجمركية القائمة التى تعوق التجارة بينها ولا تفرض اى عوائق جديدة، وان تعترف بالآليات القائمة للتبليغ عن العوائق غير الجمركية التى انشأتها المجموعات الاقليمية الاقتصادية في القارة الإفريقية،مع رصدها والغائها، كما تتعهد بتنسيقها فى آلية واحدة على النحو الذى سيحدده الملحق الثالث للاتفاقية . واكدت المادة 11 الغاء القيود الكمية حيث نصت على ان: لا تفرض الدول الاعضاء اى قيود كمية على الواردات او الصادرات فى سياق التجارة مع الدول الأخرى الأعضاء باستثناء ما تنص عليه المادة 11 فقرة 2 من اتفاقية التعريفة الجمركية للتجارة لعام 1994 واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الضمانات.

وكما سبق الإشارة، فإنه كلما كانت التعريفة الجمركية (قبل قيام منطقة التجارة الحرة) بين الدول الأعضاء فى تلك المنطقة مرتفعة، كلما تزايدت احتمالات خلق التجارة نتيجة إلغاء هذه التعريفة، وبذلك يمكن القول بصفة عامة، أن احتمالات خلق التجارة مرهونة بمدى قدرة الدول الأعضاء على مراجعة السلع المستثناه من الضرائب الجمركية " الرسوم ذات الأثر المماثل " على فترات متقاربة، والمضى قدماً فى إيجاد حلول واقعية للقضايا المعلقة بشأن ازالة رسوم الواردات وكذلك " المعالجات التجارية " بشأن قواعد المنشأ.

2-3-4 احتمالات تحويل التجارة

فى محاولة لتقدير احتمالات تحويل التجارة سنركز على مؤشر التوافق التجارى (TCI) علي النحو التالي:

4-3-2-1 التوافق التجارى واحتمالات تحويل التجارة

يستخدم مؤشر التوافق التجارى Trade Complementarity Index (TCI) للتعرف على درجة التشابه بين هيكل صادرات دولة ما وهيكل وارادات دولة أخرى، ويتم حسابه باستخدام المعادلة التالية [1]:

[1] George, Oscar," Trade Policy in the ECCU and Implications for Competitiveness: Assessing the Viability of the Canada-Caricom FTA, Eastern Caribbean Central Bank (ECCB). Working Paper Series, Special Edition, Basseterre, St Kitts and Nevis, West Indies, September, (2014), ,P 9.Website: http://www.eccb-centralbank.org/PDF/working/wp-special-sept-2014.pdf

$$TCI_{ij} = 1 - \sum_{n} \left(\frac{|m_{ni} - a_{nj}|}{2} \right)$$

حيث:

TCI_{ij}: مؤشر التوافق التجارى للدولة (i) مع الدولة (j)

I : تشير إلى مصر

J : تشير إلى الدولة المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية

m_{ni}: نسبة واردات السلعة (n) إلى إجمالى الواردات السلعية للدولة(i).

a_{nj}: نسبة صادرات السلعة (n) إلى إجمالى الصادرات السلعية للدولة (j)

وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر والواحد الصحيح، حيث تشير القيمة صفر إلى الاختلاف التام بين هيكل الصادرات والواردات للدولتين، بينما تدل القيمة واحد إلى التطابق التام بين هيكل صادرات وواردات الدولتين. وكلما زادت درجة التكامل أدى ذلك إلى تسهيل اتفاقيات التجارة الثنائية والاقليمية، وذلك لزيادة درجة التكامل بين صادرات دولة ما وواردات الدولة الأخرى [2] . وسيتم استخدام هذا المؤشر للوقوف على مدى التوافق بين الصادرات المصرية وواردات الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية من جهة وبين صادرات تلك الدول والواردات المصرية من جهة أخرى. والجدير بالذكر أنه عندما تكون درجة التوافق التجارى بين الصادرات المصرية وواردات الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية مرتفعة مقارنة بدرجة التوافق التجارى بين صادرات تلك الدول والواردات المصرية فيكون ذلك مؤشراً على أن مصر أقل عرضه من المعاناه من الآثار السلبية لتحويل التجارة، والعكس صحيح [1].

<u>ويوضح الجدول رقم (4–8) نتائج حساب ذلك المؤشر بين مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية على النحو التالى:</u>

- **ارتفاع درجة التوافق بين الصادرات المصرية وواردات دول المنطقة الثلاثية (0,36) مقارنة بدرجة التوافق بين صادرات دول المنطقة الثلاثية والواردات المصرية (0,17)، ومعنى ذلك أن مصر أقل عرضة من المعاناه من الآثار السلبية لتحويل التجارة مقارنة بتلك الدول.**

---

(2) Kheir-El-Din, Hanaa. Fawzy, Samiha and El- Khawaga., Laïla,Op.Cit, P .16.
(1) Ibid, P16

- **تصل درجة التوافق التجارى إلى أقصاها بين الصادرات المصرية وواردات عشر دول (كينيا وليبيا وجنوب افريقيا والسودان وزامبيا ومدغشقر وموريشيوس وإثيوبيا وأوغندا وموزمبيق) بما يزيد علي التوافق بين صادرات تلك الدول والواردات المصرية، وهذه الدول تستقبل نحو 85% إلى 90% من إجمالى الصادرات المصرية الموجهة إلى جميع الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية خلال الفترة (2000-2015)، إلا أن كثافة التجارة بين مصر وتلك الدول مقارنة بكثافة التجارة بين مصر والعالم تتسم بالتواضع الشديد كما سبق الإشارة.**

جدول رقم (4-8)

نتائج حساب مؤشر التوافق التجارى بين بين مصر والدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريفية الثلاثية خلال الفترة (2005-2015) : متوسط

	التوافق بين واردات دول المنطقة الثلاثية والصادرات المصرية	التوافق بين الواردات المصرية وصادرات دول المنطقة الثلاثية
أنجولا	0,28	0,06
بوتسوانا	0,39	0,10
بوروندى	0,34	0,14
جزر القمر	0,29	0,06
الكونغو	0,26	0,12
جيبوتى	0,39	0,28
إريتريا	0,32	0,20
إثيوبيا	0,38	0,10
كينيا	0,45	0,29
ليسوتو	0,29	0,06
ليبيا	0,38	0,12
مدغشقر	0,38	0,18
مالاوى	0,35	0,13
موريشيوس	0,40	0,22
موزمبيق	0,40	0,19
ناميبيا	0,35	0,19
رواندا	0,35	0,15
سيشل	0,36	0,12
جنوب أفريقيا	0,40	0,35
السودان	0,38	0,12
سوازيلاند	0,37	0,24
أوغندا	0,39	0,26
زامبيا	0,38	0,15
زيمبابوى	0,37	0,17
المتوسط العام لجميع الدول	0,36	0,17

المصدر: تم حساب المؤشر اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Database, According to three digit level SITC, Revision 3, commodity classification. Online Data Access:
http://unctadstttat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

وذلك بتطبيق المعادلة التالية (وفقاً لنفس التعاريف الموضحة من قبل):

$$TCI_{ij} = 1 - \sum_{n} \left(\frac{|m_{in} - a_{nj}|}{2} \right)$$

ملحوظة: تعذر حساب المؤشر لدولة تنزانيا بسبب عدم اتاحة البيانات المطلوبة لهذه الدولة.

4-3-3 المكاسب الديناميكية المتوقعة للاقتصاد المصرى من الإنضمام للمنطقة الثلاثية

تبين مما سبق أن المكاسب المتوقعة لمصر من الإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة الثلاثية التى تنتج عن خلق التجارة تبدو محدودة رغم أن هناك فرصاً كبيرة لزيادة حجم التجارة بين مصر والدول الأعضاء. أما عن الآثار السلبية التى يمكن أن تنتج عن تحويل التجارة، فيلاحظ أن مصر أقل عرضة للمعاناة من تلك الآثار السلبية مقارنة بباقى دول المنطقة الثلاثية، نظراً لارتفاع درجة التوافق بين الصادرات المصرية وواردات دول المنطقة الثلاثية مقارنة بدرجة التوافق بين صادرات دول المنطقة الثلاثية والواردات المصرية.

إلا أن التواضع الشديد لحجم تجارة مصر مع دول المنطقة الثلاثية ككل، قد لا يشير إلي تعميق التبادل التجارى، ويدفع ذلك بضرورة الاهتمام بالمكاسب الديناميكية المتوقعة من هذه الاتفاقية.

هذا، وتتوقف الآثار الديناميكية بالدرجة الأولى على التغيرات المرتبطة بالاستثمار والنمو فى الأجل الطويل [1]، ويمكن أن يسهم اتفاق المنطقة الثلاثية فى زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية لدول المنطقة ككل. كما أن مصر ستكون جاذبة أكثر للاستثمار العربي والأجنبي، لأنها ستكون بوابة حقيقية لأفريقيا ولسوق إفريقي كبير دون رسوم جمركية أو قيود غير جمركية. وعند وجود أسواق كافية ستتوفر إمكانية تصنيع منتجات بتكلفة أكثر فاعلية.

ونشير في النهاية إلي أنه لتعظيم استفادة مصر من المكاسب الديناميكية، يتعين عليها استكمال مقومات البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] Ibid, P.17

الفصل الخامس

نحو منهجية قياس للأثر التكاملى المتوقع للمنطقة الثلاثية على المستوى الإفريقى العام: استعراض تحليلي مقارن لبعض النماذج المستخدمة (*)

مقدمة

اثيرت العديد من التساؤلات في إطار تقرير الأمم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 31 مارس –2 ابريل 2008 حول تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في افريقيا":

- **هل تستطيع افريقيا التغلب علي التحديات التى تعوق تكاملها الاقتصادي والسياسي ؟ وهل يمكن ان يكون المثال الأوروبي نموذجاً يحتذى ؟**
- **حول بناء أسواق مشتركة في افريقيا : النتائج التى تحققت والتحديات الماثلة والطريق إلى الامام ؟**
- **فيما يخص انتقال عوامل الانتاج فيما بين الدول : هل يمثل قوة دافعة أم معوق لعملية التكامل الاقليمي ؟**

ومن ضمن المشروعات التى طرحها التقرير للدراسة والتقييم مشروع تقييم التكامل الاقليمى في افريقيا بالتركيز على موضوع التقارب ما بين سياسات الإقتصاد الكلي والتكامل النقدى والمالي كأساس وركيزة لتحقيق التكامل فعلياً ، وكذلك مشروع التكامل الاقليمي والذي يركز علي التجارة فيما بين البلدان الافريقية، اذ يمثل حجم التجارة الافريقية مع بلدان افريقية أخرى 10% من اجمالي تجارتها مع العالم في حين يصل حجم تجارة امريكا الشمالية البينية 40% مقابل 63% حجم التجارة البينية داخل أوروبا . ويضيف التقرير بأن تدنى حجم التجارة البينية داخل افريقيا يعنى ضياع العديد من الفرص للاستفادة من التجارة في تعزيز آفاق التخصص والتعجيل بتحقيق التنمية والتكامل. وعليه فإنه في اطار برنامج التكامل الاقليمي ستتم معالجة

(*) أعدّت هذا الفصل أ.د. فادية عبد السلام، مدير المعهد الأسبق، أستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية .

مسألة التجارة البينية الافريقية وجميع تشعباتها التى تتراوح بين معالجة جانب العرض والتصدى لمعوقات الهياكل الاساسية المتصلة بالتجارة وزيادة تيسير التجارة البينية، وقد أكد التقرير على اهمية انشاء مرصد للتكامل الاقليمي بهدف تعزيز عملية مواءمة البرامج فيما بين الجماعات الاقتصادية الاقليمية وزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدنى وجميع أصحاب المصلحة في عملية التكامل في افريقيا وتعزيز مساءلة الدول الاعضاء ومؤسساتها الاقليمية ولا سيما الجماعات الاقتصادية الاقليمية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التكامل.

وتمثل "اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية " [1] TFTA المرحلة الأولي في المفاوضات بما تضمنته من تحرير التعريفة وإرساء مبادىء تتعلق بالحواجز غير التعريفية، قواعد المنشأ، تطبيق قواعد ضد الاغراق والاجراءات الوقائية حجز الزاوية في عملية التكامل الاقليمي الافريقي. كذلك تضمن الاتفاق بنوداً أخرى مثل مواجهة الدعم وفرض رسوم علي الواردات وخلق آلية لتسوية المنازعات، فضلاً عن مواد أخرى تتعلق بالقيود الكمية، التعاون في مجال الجمارك، التسهيلات التجارية وتجارة الترانزيت والصناعات الوليدة وميزان المدفوعات، الإجراءات الصحية والبيئية جنباً الي جنب. وتظل البنود الأخيرة مجالاً للمفاوضات في ظل المرحلة الثانية مع بدء المفاوضات المتعلقة بحركة أصحاب الاعمال.

هذا وتحظى مساهمة الخدمات بأهمية متزايدة في الاقتصاديات الافريقية من منظور التشغيل والدخول وباعتبارها مدخلات لأنشطة اقتصادية اخرى في سلاسل القيمة الاقليمية والعالمية.

علي الجانب الأخر، يحتل التنسيق بين هذه الدول بصدد في القواعد الحاكمة لسياسة المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار مكانة هامة في سياق الاصلاحات التى لا تساهم فقط في تقوية قدرات هذه الدول في تلك المجالات ولكن أيضا لتحقيق التعزيز في مجال بيئة الاعمال.

ومن الطموحات المتوقعة علي مستوى القمة الافريقية أن تستكمل المفاوضات حول السلع والخدمات من أجل تأسيس اتحاد جمركي بشكل مواز فى 2017.
ويتوقع ان تتم المفاوضات بداية بين المنطقة الثلاثية وجماعة دول غرب أفريقيا EOWAS والتى تطبق تعريفة جمركية خارجية مشتركة. وتستطيع TFTA & EOWAS أن تبني

[1] David Luke, Zodwa Mabwza, The Tripartite Free Trade Area Agreement, A milestonle For Africa's regional Integration Process, 23 June 2015 .

علي أنظمة التجارة الحرة السائدة أو علي اساس خطوط التعريفة مع تعريفات صفرية كنقطة بداية مع اعتبار الغاء التعريفات علي المنتجات الأخرى بشكل مرحلى وتدريجى وتراكمى [2].
والواقع ان مشروع اندماج المناطق الاقليمية الفرعية الافريقية الثلاثة (الكوميسا، تجمع شرق افريقيا وجماعة تنمية الجنوب الافريقي) ضمن منطقة تجارة حرى كبرى موحدة، من شأنه ان يخلق كياناُ اقتصادياُ افريقياً كبيراً لاغتنام المكاسب والحد من الخسائر للدول الافريقية، والتساؤل ينصب حول ماهيه المنافع والمضامين المتوقعة من الاندماج بين الأسواق الثلاثة في سوق موحدة ؟

والموضوع الرئيسي المطروح في هذا الفصل هو منهجية قياس الاثار التكاملية للاندماج الثلاثى على اقتصاديات القارة الافريقية بصفة عامة وعلى اقتصاديات الدول منفردة بداية من معدلات النمو الاقتصادى، التجارة البينية، الرفاهية، التشغيل، الصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة.

ويهمنا في البداية أن نشير إلى أن الدراسات التطبيقية حول التكامل الاقتصادى الاقليمي فيما يتعلق بإفريقيا يمكن تقسيمها إلى :

01 تحليلات التوازن الجزئي Partial Equilibrium Analyses

02 نماذج التوازن العام المحوسبة Computable General Equilibrium Models

03 نماذج الجاذبية Gravity models

5-1 تحليلات التوازن الجزئي

وقد لخصها [1] تشينرى Chenery في : معايير الانتاجية الحدية، تكلفة الموارد المحلية، الناتج الحدى الاجتماعي، معيار كثافات العوامل. ومن وجهه نظره انه بالرغم من شمولية معيار الانتاجية الحدية والناتج الحدى الاجتماعي كمعيارين لتوزيع الموارد، مثلاً، إلا أنها تصلح فقط للتطبيق عند حدوث تغيرات طفيفة في الهيكل الاقتصادى، كذلك فإنه حتى في الحالات التي يصبح من الممكن تصحيح اخطاء نظام الاسعار وفي ظل وجود تعريفة على الواردات يصعب تحديد القدر المطلوب من سلعة معينة، في ضوء تجاهلها "الوفورات والصناعات، أو الآثار الاقتصادية الخارجية " الناجمة عن الاستثمار في القطاعات الأخرى.

---

[2] David Luke, ibid, 1-5 .PP.1-5

[1] H.B. Chenery, Comparative Advantage and Development Policy, The American Economic Review, pp. 28-31.

وتقع إحدى الدراسات حول اقتصاد ناميبيا مثلاً [1] داخل هذا الاطار، حيث تستهدف الدراسة تقييم الفرص والتحديات أمام ناميبيا من الانضواء في منطقة التجارة الحرة الثلاثية، وقد اوضحت بالتحليل ان درجة التقدم المحرز في مفاوضات انجاز اتفاقية المنطقة حتى يناير 2013 متواضع جداً للأسباب التالية [2]:

أ. عدم الاتفاق على نماذج تحرير التجارة.

ب. ان التقييمات الفنية تم اجراؤها علي مستوى اقليمى وليس دولى.

ج. ان التقدم المحدود في المفاوضات يعكس وجود فجوة بين المصالح الاقتصادية والارادة السياسية.

د. عدم وجود ريادة اقليمية تدفع لتعزيز المنطقة الثلاثية كأداة فعالة لتحرير التجارة الاقليمية.

هـ. هناك تحديات تواجه مفاوضات المنطقة الثلاثية TFTA وترتبط بالمخاطر التى تتجاوز طاقاتها الوطنية وجهود التكامل الاقليمية. ويتضح ذلك بشكل كبير فيما يتعلق بالمجالات المرتبطة بالتجارة مثل سياسة المنافسة، المعايرة وتقييم التوافق والاعتراف Conformity Assessment and Accreditation SMCA وحقوق الملكية الفكرية وتعاني معظم دول TFTA من غياب المؤسسات الوطنية المعنية بالمجالات المرتبطة بالتجارة وكذلك نقص القدرات والخبرات الفنية اللازمة للمشاركة الكاملة في تطبيق التزامات التعاون الإقليمية.

ولتحقيق هذه الأهداف طبقت الدراسة توليفة منهجية من مراجعة الأدبيات، وبيانات التجارة وتحليلات للتعريفات الجمركية فضلاً عن اجراء مقابلات شخصية مع ممثلين من القطاعين العام والخاص، ذلك فضلاً عن استخدام تحليل (SWOT) : حول أوجه القوة والضعف والفرص والتحديات في اطار TFTA والمتمثلة فى الإمكانات التصديرية، الواردات، اشتداد المنافسة، الايرادات الجمركية، سياسات التجارة والمؤسسات المرتبطة بالتجارة.

وقد ابرزت نتائج تحليلات الدراسة [3] المستندة على اجراء المقابلات مع القطاع الخاص في ناميبيا ان هناك تحديا يواجه دول المنطقة الثلاثية حتى السنوات الأخيرة وهو عدم توافر آلية تعويضية لصالح الدول الاعضاء الأقل نمواً لمواجهة تحويل التجارة او خلق التجارة الجزئي (ليس على غرار المتبع في الإتحاد الأوروبي أو مجموعة SACU : الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقي، ويضم جنوب افريقيا، سوازيلاند، ناميبيا، ليسو، بواتسوانا).

---

(1) GFA, Implications for Namibia in The Tripartite free Trade Agreement , 21 Feb . 2013. …….
(2) GFA,…ibid, pp.3-4
(3) GFA, op.cit, pp. 5-6

وهذا الأمر يعرض الدول المعنية لمعضلة مزدوجة وهي فقدان الايرادات المترتبة على تحرير التجارة ومواجهة المنافسة المتزايدة في اسواقها وحدوث احلال لإنتاجها المحلى لصالح انتاج المنافسين من الدول المجاورة، وهو الذي استتبع لجوء الدول الاعضاء إلى خلق حواجز غير جمركية أو تعريفية NTB's لحماية المنتجين المحليين.

وتضيف نفس الدراسة [1] ان آلية الرقابة على القيود الكمية Monitoring mechanism تعد غير كافية لمواجهة تأثير القيود غير التعريفية في المنطقة الثلاثية.

ووفقاً لاستطلاعات الرأى من جانب المصدرين من نامبيا ان اهم المعوقات لا تكمن في التعريفات الجمركية نظراً لانخفاضها ولكن تتمثل في الآتي :

- **الاتجاهات الحمائية المتمثلة في القيود غير الجمركية في غالبية دول TFTA بالنسبة للبيرة، منتجات الألبان، ومنتجات الطحن.**
- **تمثل اجراءات الجمارك معوقات في شكل تأخير في التسليمات، التغيرات المستمرة في النظم الاجرائية، وعدم الشفافية.**
- **ارتفاع تكاليف النقل لضعف شبكة الطرق وتدهور وتهالك البينية التحتية**
- **الغياب شبه الكامل في المنطقة للتنمية الصناعية الحقيقية بما يفقد تكاملية التجارة**
- **إن القضية الرئيسية فيما يتعلق برسوم الحدود border duties وغيرها من الحواجز غير التعريفية ترتبط بمدى قدرة المنطقة الثلاثية علي إدخالها حيز التنفيذ.**

وتشير الدراسة أيضا الي ان أهم الفرص والتحديات امام الاقتصاد في نامبيا من جراء تطبيق TFTA يرتبط بمحدودية الطاقات الانتاجية وارتفاع تكاليف النقل الأمر الذي يجعل من غير المجدى ان تصدر نامبيا إلي سوق المنطقة الواسع، ويصبح من المقبول ان يستفيد المصدرون فقط من التصدير الي أسواق دول الجوار SADC مثل انجولا، الكاميرون، زامبيا، زيمبابوى.

كذلك من اهم التحديات الرئيسية التى تواجهها نامبيا عند تنفيذ " اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية " TFTA ليس منافسة الواردات او خسائر الايرادات الجمركية بقدر ما هي المساهمة في إرساء قواعد نظام مؤسسي شامل، الأمر الذي يؤكد على

[1] GFA, op.cit, pp.7-9, p.114, table (50), SWOT analysis : Nambia',s opportunities and challenges in the TFTA.

اهمية ان تحظى مسألة الاشراف علي تعزيز وتشغيل المؤسسات الوطنية والاقليمية بفعالية أولوية قصوى. وفيما يلى عرض لأهم الدراسات ذات الصلة وهى من نوعين : النوع الأول نماذج التوازن العام كالتالى :

أولاً دراسة إيفرست Evarist

ولما كان الهدف من هذا الفصل استكشاف منهجية قياس الآثار التكاملية التى يمكن لكل تجمع من التجمعات الثلاثة المنضوية تحت مظلة TFTA ان تقدمها للمنطقة الجديدة الموحدة فإن دراسة Evarist [1] وآخرين تقع في داخل إطار تحليلي مماثل. حيث تمثلت اهداف هذه الدراسة الأخيرة في تقييم تنفيذ وأثر الاتحاد الجمركى لجماعة شرق افريقيا، وقد استندت منهجية الدراسة علي مراجعة الوثائق من تقارير وقرارات، واجراء مقابلات مع بعض اصحاب المصالح (موظفين من الوزارات المختلفة في الدول المعنية : كينيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا، بوروندى، وبعض ممثلي القطاع الخاص) مع وضع قائمة بأسماء المستجيبين من الأفراد والمؤسسات المعنية.

وقد ذكرت الدراسة أنها لم تكن تستهدف تقديم تحليل شامل حول أثر الاتحاد الجمركى على اقتصاديات الدول الشركاء بقدر ماهو الوقوف على الوضع الحالي snapshot لأغراض اتخاذ القرارات لدى سكرتارية جماعة شرق إفريقيا EAC ولإثارة المناقشات والجدل حول القضايا المعنية، وفى هذا السياق أشارت الي الآتي :

أ- قاعدة المنشأ المطبقة (مادة 4) تشترط ان تكون السلع منتجة بكاملها في الدولة الشريك او جزئياً مكونة من مواد خام من خارج الدولة الشريك بحيث تحدث تحويلاً في هذه الخامات، وبشرط ألاّ تزيد قيمة الاستيراد (سيف) c.i.f لهذه الخامات عن 60% من التكلفة الكلية للخامات المستخدمة في انتاج السلع.

ب- ضرورة ان لا تقل القيمة المضافة عن 35% من تكلفة السعر خارج المصنع exfactory cost، وانه يتم تطبيق فكرة المنشأ التراكمى cumulative Treatment (بموجب مادة 7) كما أن بعض العمليات أو التشغيل يعد غير كاف للحكم على منشأ السلعة من الدولة الشريك (مثل التغليف – الخلط للمكونات، والتجميع البسيط للمكونات.... وضع العلامات والماركات...). وللحكم على أثر الاتحاد الجمركى على أداء التجارة اعتمدت الدراسة على مقارنة وضع الأداء التجارى قبل قيام الاتحاد الجمركى وبعد قيام الاتحاد الجمركى على

[1] Evarist Mugisa and others, "An Evaluation of the implementation and Impact of The East African Community customs union, The East African Community , Final Report, March , 2009, pp.5-9.

الصادرات المحلية واعادة التصدير، الواردات، الميزان التجارى. ونفس المنهجية المبسطة جرى اتباعها للحكم على أثر الاتحاد الجمركى على أداء الايرادات الجمركية.

وتطرح الدراسة [1] فكرة ان مشكلة الاختلالات بدلالة التكاليف والمنافع تستلزم ضرورة إجراء قياسات واتباع اجراءات من شانها علاج تلك الاختلالات المترتبة علي قيام الاتحاد الجمركى وخلق سوق موحدة وذلك من خلال اجراء تعديلات في هوامش الإيرادات المحلية، الهيكل الضريبي وتحسينات في كفاءة الادارة الضريبية بحيث تستوعب الخسائر في الايرادات المترتبة على قيام الاتحاد الجمركى.

وفي سياق مناقشة تأثير الاتحاد الجمركى على تدفقات الاستثمارات وإطار السياسات الحاكمة، اشارت الدراسة الي ما قامت به " الدول الشركاء " لضمان تنسيق سياسات الاستثمارات الوطنية والحوافز والقوانين.

وعلى الرغم مما تحقق من تقدم في مجال التنسيق للاستثمار من حيث متطلبات الموافقات والاجراءات الخاصة بمناطق تشغيل وتجهيز الصادرات، والمناطق الحرة، وضرائب الشركات...الخ، إلا انه لا تزال هناك تباينات تتعلق بتحديد متطلب الحد الأدنى لرأس المال المستثمر Minimum capital threshold requirement.

وفي مجال عرض أهم النتائج المتحصل عليها من الدراسة، تبرز اهم التحديات التى تواجه هذا التجمع والتى يمكن إيجازها فيما يلي [2]:

- **ان الاتحاد الجمركى يوفر دليلاً بشكل متزايد علي امكانات وجود عمليات تحويل للتجارة وخلق للتجارة، وان هذا التحدى يواجه المنتجين والمصنعين لتلبية احتياجات الطلب المتزايد. لذلك فإن اثار الرفاهية المترتبة على الاتحاد الجمركى قد تجبر المستهلكين لقبول سلع دنيا أو سلع مستوردة مرتفعة التكلفة من دول شريكة ثالثة.**
- **إن أجندة التكامل الاقليمى للـ EAC تنطوى على مؤثرات خارجية تتمثل في العلاقات المتغيرة خلال اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث على الأرجح هناك امكانية حدوث خسائر في الرفاهية او تكلفة للتكيف حيث تقوم السلع المستوردة الرخيصة من الاتحاد الأوروبي بإزاحة الانتاج المحلى او تحل محل المنتجين الأكفاء من بقية دول العالم.**

---

[1] Evarist, ..ibid, pp.30-36
[2] Evarist ,.. op.cit , pp . 50-61

وهذا بطبيعة الحال له دلالاته فيما يتعلق بالتجارة البينية الاقليمية لتجمع شرق إفريقيا حيث يتوقع للاتحاد الأوروبي ان يحل محل المصدرين من داخل الإقليم.

وتحاول الدراسة المنوّه عنها ان تقدم مقترحات لتحسين تنفيذ وفعالية الاتحاد الجمركى تتمثل في الآتي:

1. اقتراح تأسيس آليات فعالة للتقييم والمتابعة.

1. أهمية المضي نحو الحفاظ على مستويات حمائية متماثلة للمنتجات ذات الأهمية الخاصة للدول أعضاء التجمع.

حمائية متماثلة للمنتجات الحساسة عبر الدول.

03 الاهتمام بتنفيذ قواعد المنشأ بطريقة دقيقة ومنع التلاعب والتزييف علي الحدود.

04 تقييم فعالية وكفاءة نظام الإعفاءات والسماح exemptions and remissions

05 تبسيط وترشيد اجراءات " التجارة عبر الحدود ".

06 تحسين الوعي بأهمية وضع مدونة سلوك للمنافسة داخل التجمع .

07 تأسيس " وحدات استجابة سريعة " لمواجهة الابلاغات حول " القيود غير الجمركية " NTB.

08 تشديد وتغليظ العقوبات والجزاءات جراء التزييف والغش في وثائق الافراج الجمركى والحالات المرتبطة بها.

09 الاستثمار في تنمية البنية [1] التحتية.

010 تنسيق الضرائب والقوانين والاجراءات.

011توحيد أنشطة تسهيل التجارة.

012 تنسيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المستثمر.

013 توحيد آلية تسوية المنازعات.

014 خلق نظام معلومات واحصاءات.

[1] من الأهمية التركيز على الاستثمار فى تحسين بنية الطرق والنقل حيث أنه وفقا لدراسة أعدتها الاونكتاد 2015 تشير إلي أن التقديرات التقريبية المبنية على مقارنة تكلفة الواردات على أساس (CIF , FOB) تدل على أن التجارة وتكلفة النقل تضيف 22% لتكلفة السلع بالنسبة للدول الحبيسة landlocked مثل رواندا وذلك مقابل التقديرات المسجلة للتكلفة الدولية للنقل والتى تصل إلى 12,6% من القيمة المتسلمة للصادرات لأفريقيا ككل ومتوسط التكلفة للعالم 6,1% . وبالتالى فإن تخفيض هذه التكلفة قد أصبح أولوية حكومية لتقليص المعوقات أمام الانتقال الحر للسلع – أنظر في ذلك :

UNCTAD (2015) , "Economic Development in Africa Report 2015- unlocking the potential of Africa's services trade for growth and development", Geneva, UNCTAD .

وعلى أى الاحوال تظل هناك مناطق لم تتطرق لها الدراسة لاعتمادها على منهجية مبسطة فى التحليل، كما ذكرنا آنفا، ولاقتصارها على التحليل ذى الطابع الجزئي من قبيل تأثير الاستثناءات والاعفاءات ونظام السماح المؤقت، تنافسية القطاعات والصناعات، تشجيع الاستثمارات عبر الحدود، مضامين الرفاهية (من حيث دخل القطاع العائلي، والتشغيل) وغيرها من القضايا. وهو ما يتطلب ان تكون المعالجة في نطاق نظرة شمولية وتطبيق مناهج التوازن العام.

ثانياً : دراسة درْك ولينبوكل

5-2 تقييم آثار المناطق الفرعية الثلاثة في اطار" المنطقة الثلاثية " باستخدام نماذج التوازن العام [1]

تؤكد دراسة willenbockle [2] أن استخدام منهجية التوازن الجزئي لتحليل تأثير السياسات على الأسواق منفردة يتم بعزلة عن بعضها البعض بالإضافة الي تجاهل الروابط البينية (بين القطاعات) والقيود على المستوى الاقتصادى الكلى وآثار التغذية الخلفية. هذا بينما تعالج نماذج التوازن العام هذه العيوب، حيث تأخذ في اعتبارها كل القطاعات في الاقتصاد يشكل متزامن وتراعي كافة القيود على الموارد على مستوى الاقتصاد الكلي وكذلك "آثار الانتشار" spillover عبر الأسواق المختلفة للسلع والخدمات والتدفق الكامل للدخل خلال النشاط الانتاجي، وذلك من حيث :

أ- توليد الدخل.

ب- التوزيع الأوّلى للدخل للعاملين، وأصحاب حقوق التملك لرأس المال المنتج ومتسلمى العوائد والريع من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى.

ج- إعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب والتحويلات.

د- استخدام الدخل للاستهلاك والاستثمار.

---

[1] تستخدم نماذج التوازن العام على نطاق واسع وذلك لقدرتها على الأخذ فى الاعتبار التفاعلات بين القطاعات، وفى المقابل فإن قدرة النماذج الجزئية على أخذ التفاعلات بين الأسعار النسبية واستخدام عوامل الإنتاج فى التحليل تكاد تكون منعدمة . كذلك تتميز نماذج التوازن العام باستخدام بيانات اقتصادية لتقدير كيف يمكن لاقتصاد أو منطقة أن تتفاعل مع التغيرات فى السياسات ومع الصدمات الخارجية" .

[2] Dirk willenbockle, "General Equilibrium Assessment of The COMESA –EAC Tripartite FTA, Institute of Development studies at The Univ. of Sussex, sept . 2013 , MPRA Paper , NO . 51501, Posted 16 ., Nov. 2013.

وتضيف نفس الدراسة المزايا الأخرى المترتبة على تطبيق منهج التوازن العام، حيث يساهم فى اجراء تقييم منسق متكامل، يمكن التنبؤ من خلاله بالآثار المترتبة على حدوث تغيرات في حواجز التجارة والمتمثلة فى الأثار على الانتاج القطاعي والتشغيل وعلي الدخل الكلى والرفاهية ومعدلات التبادل الدولي والتغيرات في ايرادات التعريفة الجمركية والروابط بين المدخلات والمخرجات.

وتشير إحدى الدراسات فى معهد التخطيط القومى إلى [1] أن تحليل النمو والتغير الهيكلى في الأجلين المتوسط والطويل والمرتبط بسياسات اقتصادية معينة واختيارات معينة لاستراتيجيات التنمية يتطلب الأخذ فى الاعتبار كلا من الروابط المباشرة وغير المباشرة والتى لا يمكن التعبير عنها داخل نموذج ديناميكى اقتصادى كلي يعتمد على مفهوم "توازن الدخل" أساساً، يهمل في احيان كثيرة قضايا الأسعار والتخصيص للموارد والتوزيع. وأن المطلوب هو نموذج توازن عام متعدد القطاعات. وتعتمد نماذج التوازن العام على الاطار التقليدى داخل نظرية التجارة Pure trade theory. فالدول تصدر السلع التى تتمتع فيها بمزايا نسبية وان الفروق بين النماذج تعكس الطريقة التى يعبر بها عن المزايا النسبية فهي إما تعتمد على مفهوم مزايا العوامل أو الكفاءة الانتاجية للعوامل. كذلك تعتمد نماذج التوازن العام في غالبيتها علي مصفوفة الحسابات الاجتماعية والتكنولوجية SAM، وعلى مفهوم توازن السعر الذي يحقق توازن الطلب لكل من السلع وعوامل الانتاج. أما عن التكنولوجيا التى تعكسها دالة الانتاج فهي تصف أنشطة "ذات عوائد ثابتة مع الحجم" أو غير متزايدة، مع فروض الإحلال بين العمل ورأس المال. أى ان الاطار النظرى لنماذج التوازن العام CGE تمثل النسخة الحديثة لنموذج "والراس" walras للاقتصاد التنافسي حيث تبرز الأسعار النسبية ويعظم المنتجون الارباح وتوجد عوائد متناقصة للإنتاج [2]، كذلك يعظم المستهلكون المنفعة ويدفع لعوامل الانتاج وفقاً للايراد الحدى للانتاجية، هذا وقد امكن تفصيل قطاعي الواردات والصادرات بالاعتماد على فروض Armington الخاصة بالاحلال أو الاستبدالية غير الكاملة واختلاف انشطة الواردات والصادرات عن السلع المحلية والعالمية المناظرة بحسب الخصائص المادية والمصدر.

---

[1] فادية عبد السلام، سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى من منظور الطلب النهائي (الجزء الثاني) في : " سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى، المرحلة الأولى : الاطار النظرى، والمشكلات المنهجية، معهد التخطيط القومى، قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (51) مايو 1990 .

[2] المرجع السابق مباشرة ص 52-57

وهكذا فإن هذه النماذج تتفوق على مثيلتها في ادماجها لبعض العناصر الديناميكية للميزة النسبية من خلال التعبير عن تشابكية القطاعات والأنشطة وخلال ميكانيزم توازن الاسعار [3]. ولكن يعاب علي نماذج التوازن العام انها تتجاهل قضايا اقتصاديات الحجم، وخبرة التعلم وجدل الكفاءة بالرغم من أهمية هذه العناصر في التنمية الاقتصادية. ففي هذه النماذج لا توجد رابطة مباشرة بين اداء التصدير ونمو الانتاجية في القطاعات التصديرية. ومن المتوقع أيضا، مع اهمال اقتصاديات الحجم في القطاعات التصديرية ومع الكفاءة المتزايدة الناتجة عن المنافسة الأجنبية، أن يتم التقليل داخل النموذج من تكلفة التحول الي استراتيجية تنمية معتمدة على الاحلال محل الواردات، مما قد يحدّ من أهمية رفع إنتاجية القطاعات التصديرية.

ومن العيوب الأخرى ان هذه النماذج والتى تبني وفقاً لمفاهيم وافتراضات (نيوكلاسيكية) قد تبدو ملائمة جداً في الأجل الطويل مثل استبدال العمل ورأس المال، التشغيل الكامل للعوامل، مرونات الأسعار للمنتجات والعوامل، ولكنها قد لا تبدو منطقية في الأجلين القصير والمتوسط وهذا قد يمثل عقبة امام صانع السياسة في الأجل القصير عندما يرغب في تغيير هيكل التعريفة الجمركية مثلاً، حيث قد يولد ذلك تكاليف تعديل في الأجل القصير ربما تنعكس في شكل بطالة وسوء لتوزيع الدخل. ولذلك ينبغي تطوير هذه النماذج بحيث تغطى تلك الأوضاع غير التوازنية في الاجلين القصير والمتوسط الناجمة عن الجمود الطبيعي للأنظمة الاقتصادية ومشاكل التعديل الديناميكى للتوازن.

كذلك فإن من العيوب الأخرى التى قد نلحظها في تطبيقات نماذج التوازن العام عند استعراض استخداماتها في تقدير آثار قيام المنطقة الثلاثية هو اعتبار فرض ثبات مستوى التشغيل لفئات العمل في القطاع كفرض مقيد، حيث ان التعديلات في هيكل التشغيل محتملة الحدوث فقط تحت تأثير عدم تماثل معدلات النمو القطاعية المختلفة وهذا افتراض مبسط جداً، ومن هنا يجب وضع فرض استبدالية بين فئات العمل في الاجل الطويل.

من الأمور الأخرى الهامة أيضا أنه يفترض في نماذج التوازن العام المطبقة أن رأس المال في الأجل القصير ثابت ومرتبط بقطاع معين، ولكنه ربما يتم التحول خلال الاهلاك والاستثمار الجديد، والواقع ان هذا المفهوم التقليدى للتراكم الرأسمالي له أهمية محدودة عند اجراء الاختبارات في الاجل الطويل. أيضا قد يثور التساؤل لأى مدى نجحت نماذج التوازن العام CGE في تقدير أهمية "الحواجز غير الجمركية" NTBS على الواردات ثم القيود الكمية

---

[3] حول الخصائص العامة لهذه النماذج وتفصيلاتها يرجى الرجوع إلى :
B . Decaluwe , A. Martens , CGE Modeling and developing Economics A concise Empirical Survey of 73 Applications to 26 countries journal of policy Modeling , 1014 , 1988, pp . 529-562

على الصادرات والمتمثلة في حصة واردات يفرضها العالم الخارجى، ووجود اتفاقيات دولية وأخرى اقليمية وشبه اقليمية، وكل هذه الأمور ترتبط بمفهوم البحث عن الريع rent seeking. في ظل هذه الظروف لن يتحقق شرط التوازن في التجارة مع شرط التوازن للتشغيل الكامل حيث الجمود التنظيمى ووجود سلع غير قابلة للتجارة الدولية ووجود تجارة حدود غير رسمية، وكذا ثبات حجم التجهيز الرأسمالي في قطاع معين كل ذلك يفرض قيوداً معينة علي مستويات الإنتاج. وهذا هو واقع الحال في غالبية الدول الإفريقية اعضاء المنطقة الثلاثية ومن بينها مصر، حيث تسود معدلات ربح غير متساوية، طاقات انتاجية عاطلة (في بعض القطاعات والأنشطة) عجز في ميزان التجارة وبطالة في عنصر العمل.

أخيراً، من المهم التعرف على اهم ملامح نموذج التوازن العام متعدد الأطراف (أو الدول) الذى اعتمدته دراسة Willenbockel [1](نموذج GLOBE):

multi –Country Computable general CGE وذلك بهدف الوقوف على مدى الاختلاف بينه وبين نماذج التوازن العام التى طبقت علي مستوى الدول منفردة. علماً بأن هذه الدراسة – كما سبقت الإشارة – تعالج تقدير آثار الكوميسا وتجمع شرق إفريقيا ومشروع المنطقة الثلاثية باستخدام نموذج للتوازن العام.

<u>وفيما يلى أهم الخصائص العامة للنموذج المذكور المستخدم فى الدراسة المشار إليهما :</u>

1. **يتشكل النموذج من مجموعة الدول منفردة او تكتلات أقليمية تغطى باجمالها الاقتصاد العالمى وترتبط من خلال تدفقات التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال.**
2. **يتم حل النموذج آنيا من خلال علاقات التجارة الدولية في نماذج الدول المتعددة بما يحقق الاتساق كليه علي المستوى العالمي بين المتغيرات، بمعنى ان تتساوى قيمة اجمالي الصادرات عبر المناطق مع قيمة اجمالي الواردات عبر المناطق لكل سلعة وبحيث يتحقق تساوى الانتاج العالمى مع الطلب العالمي علي مستوى كل سلعة.**
3. **يعبر عن الاقتصاد الكلى الاجمالي لكل تكتل اقليمى على مستوى تفصيلي قطاعي بحيث تتم التفاعلات الاقتصادية بين المنتجين والمستهلكين والحكومة، كذلك يتم التعبير بشكل صريح عن كافة المعاملات الاقتصادية مع المناطق الأخرى.**
4. **على مستوى كل منطقة : يوظف المنتجون مدخلات الانتاج الأولية (العمل الماهر وغير الماهر، رأس المال، الأرض والموارد الطبيعية الأخرى) والمدخلات الوسيطة من**

[1] أشار المؤلف المذكور Willenbockel أنه اعتمد فى بناء النموذج المتعدد الدول على نموذج التوازن العام الذى قام بتطويره كل من Mc Donald and Robinson لتحليل تأثير مفاوضات التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الاقليمية
MC Donald, Their felder and Robinson (2007), GLOBE : ASAM Based Global CGE Model using GTAP Data, USNA working paper No. 14. US Naval Academy : Annapolis.

نفس القطاعات الانتاجية أو غيرها من القطاعات على المستويين المحلى او الخارجى لتوليد الانتاج، ثم يتم تصريف الانتاج الي القطاعات العائلية وإلى الحكومات المحلية وكذلك المنتجين المحليين (لاستخدامه كمدخل وسيط أو بغرض الاضافة لرأس المال المنتج)، وكذلك لباقى العالم.

5. **يتولد من العمليات الانتاجية دخول مستحقة للعوامل الأولية في شكل اجور (أو مقابل عينى لعنصر العمل)، عائد للأرض وريع للموارد الطبيعية، وعوائد لأصحاب رأس المال، ويدفع للحكومة ايرادات تتولد عن ضرائب الانتاج. ثم تتدفق عوائد عوامل الانتاج نحو القطاعات العائلية التى تستخدم هذه العوائد لدفع الضرائب المستحقة على الدخول ولتمويل شراء السلع الاستهلاكية وللادخار من اجل الاستهلاك في المستقبل، يضاف الي ذلك ما تتسلمه الحكومة من ايرادات اضافية متولدة من تحصيل ضرائب المبيعات مشتملة علي الرسوم المفروضة على الواردات.**

06 <u>توازن الاسعار</u> (مفهوم نيوكلاسيكى)

يتحقق توازن العرض والطلب في كل الأسواق للعوامل والسلع كمفهوم نيوكلاسيكى، لذلك يتم تحديد الأسعار العالمية التى تحقق توازن الطلب والعرض في أسواق السلع على المستوى العالمى.

07 <u>معايرة النموذج مبدئياً</u> (تشغيله) باستخدام قواعد بيانات "مشروع تحليل التجارة العالمية" GTAP 8 [1]والتى تشتمل علي بيانات التجارة الثنائية التفصيلية، وبيانات حماية Protection تعكس الارتباطات الاقتصادية بين المناطق مع بيانات جداول مدخلات ومخرجات للدول منفردة والتى تراعي الارتباطات بين القطاعات داخل المناطق ولسنة الأساس benchmark 2007. ويلي ذلك استخدامها للوصول لتنبوءات ديناميكية مستقبلية باعتبار 2014 سنة أساس للمقارنة بالسيناريوهات الخاصة بتحرير التجارة في ظل TFTA.

08 ويمكن ان نميز في نسخة النموذج المستخدمة (GLOBE) 22 مجموعة سلعية وقطاعات انتاجية فضلاً عن 21 منطقة جغرافية.

09 <u>اسواق الانتاج، الطلب على المدخلات واسواق العوامل</u>

ينبني النموذج على مفهوم اختلاف المنتج Product differentiation بحيث ان معدلات الاستبدال بين أى منتجيْن من نفس النوع (فئة السلعة) ستكون مستقلة عن الكميات من

---

[1] المقصود بـــ GTAP هو مشروع تحليل التجارة العالمية
Global Trade Analysis /Global Assistance, Trade and protection .

المنتجات الأخرى، وستقوم علاقات الانتاج على اعتبار دوال انتاج (CES) ذات مرونة إحلال ثابتة nested Constant Elasticity of substitution، ويقوم الانتاج علي افتراض وجود سلعة مركبة من المدخلات الوسيطة الاجمالية والقيمة المضافة الاجمالية، كذلك يعتمد تحديد عرض المنتج، والطلب على المدخلات، على افتراض سلوك تعظيم الارباح (كمفهوم نيوكلاسيكى).

010 يسمح النموذج على مستوى كل منطقة بتبني اما قاعدة غلق اعتيادية بسوق العمل أو يتم الغلق في ظل بطالة عنصر العمل، وفى ظل قاعدة الغلق النيوكلاسيكية، فإن أسواق العوامل في كافة المناطق تتميز بعروض للعوامل غير مرنة ويتم حل النموذج بإظهار الأسواق من خلال التغيرات فى أسعار العوامل market clearing وتتمتع العوامل الأولية (باستثناء تلك المتعلقة بقطاع المزايا من العوامل الطبيعية) بحرية الانتقال عبر انشطة الانتاج المحلية، ولكن لا تملك حرية الانتقال عبر الحدود. من الناحية الأخرى في ظل قاعدة الغلق / بطالة عنصر العمل، يتحدد معدل اجر العمالة غير الماهرة بشكل ثابت ويرتبط بمؤشر سعر المستهلك المحلى، ويفترض ان عرض عنصر العمل غير الماهر يتمتع بمرونة كاملة.

011 الطلب المحلى النهائي حسب السلعة

يتحدد المحتوى السلعي لطلب الاستهلاك الحكومى والطلب على الاستثمار خارجياً باستخدام انماط الطلب المشاهدة ضمن فئة البيانات المرجعية benchmark بينما يتم تحديد المستويات الاجمالية لمكونات الطلب النهائي في كل منطقة بناءا علي اختيار قاعدة الغلق (علي المستوى الكلي) بينما تعظم القطاعات العائلية منفعتها استجابة للتغيرات في الاسعار النسبية والدخول المتاحة للتصرف. ومن ثم فإن طلب المستهلك يخضع لنظام الإنفاق الخطى LES .

012 التجارة الدولية : تبني على التخلي عن "فرض البلد الصغير" على جانب التصدير small- Country assumption حيث يفترض الطبيعة الداخلية أن معدلات التعادل الدولى محددة من داخل النموذج endogenous، حسب فرضية Armington [1] وحيث أن المنتجات تختلف وفقا لدول المصدر وأن السلع المنتجة محلياً هي بدائل غير كاملة للسلع التى تدخل التجارة الدولية. وينمذج الطلب علي الواردات من خلال مرونة إحلال ثابتة، بحيث

[1] Armington, p. (1969) "A Theory of Demand for products distinguished by place of production, International Monetary Fund staff papers, XVI, 1969, pp. 159-178 .

ان السلع المستوردة من المناطق المختلفة والمتجهة الي المنطقة المقصودة تعد بدائل غير كاملة لبعضها البعض ويمكن ان تجمع لتشكل سلع استيراد مركبة يفترض ان تمثل بدائل غير كاملة لما يناظرها من السلع المحلية وبحيث ينظر اليها معا كسلع استهلاك مركبة مطلوبة من قبل الوكلاء المحليين كمدخلات وسيطة وكسلع طلب نهائي (للاستهلاك الخاص والحكومى والاستثمار).

013 عرض الصادرات : نفس فرضية Armington تسرى علي عرض الصادرات حيث يجرى نمذجة عرض الصادرات من خلال أدوات ذات مرونات ثابتة بما يعنى ان تعتبر السلع المصدرة المركبة بدائل غير كاملة للسلع المستهلكة محلياً، وعليه فإن استخدام دوال المرونات الثابتة لعرض الصادرات تنطوى على حقيقة ان المنتجين المحليين فى استطاعتهم تكييف قراراتهم الخاصة بعرض الصادرات استجابة للتغيرات في الاسعار النسبية للصادرات والسلع المحلية. وهذا يعنى ان مرونة العرض المحلى لا نهائية = ∞ كما هو الواقع في نماذج التوازن العام التى تطبق على مستوى الدول [1] منفردة. وهذا التحديد ربما يكون مرغوباً فيه في ضوء حقيقة ان الدول النامية والمتقدمة قد تنتج انواعاً مختلفة من السلع القابلة للاتجار داخل نفس التصنيف السلعي الاجمالي بحيث يترتب علي ذلك سلوك اكثر واقعية بالنسبة للاسعار العالمية حيث لا يفترض ان سعراً عالمياً معيناً يوجد للصادرات الناشئة من اية دولة وحيث الاسعار المحلية تحدد اسعار التصدير وليس العكس كما في ظل فرضية الدولة الصغيرة.

014 قواعد الغلق على المستوى الكلى

- **افتراض ان موازين الحساب الجارى محددة أو معطاة من خارج النموذج exogenous لضمان عدم حدوث تغيرات في المستقبل على جانب الصادرات عبر المناطق في النموذج، وتوقف صافي الاصول ثابت (net assets position are fixed)**
- **افتراض حدوث تكيف على المستوى الكلى ومتوازن في مواجهة الصدمات في مجال السياسة التجارية داخل الدول، أى افتراض ان تتساوى حصص كل من طلب الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومى والطلب على الاستثمار في اجمالي الاستيعاب الكلي. كذلك يفترض حدوث تكيف فى مستويات معدلات الادخار للقطاع العائلي وللحكومة لتحقيق التوازن على المستوى الاقتصادى الكلي بين الادخار والاستثمار في**

[1] سياسات اصلاح ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، الملحق ص92

كل منطقة، ويصبح مفهوم "الفائض" أداة من ادوات السياسات الاقتصادية، تتحدد خارجياً بمفهوم الباقي residual).

015 قاعدة بيانات GTAP تتعامل مع 15 دولة من ضمن الـ26 دولة إفريقية أعضاء "المنطقة الثلاثية" كدول منفردة، ثم يتم تجميع 11 دولة في اطار 4 مناطق أى GTAP مركبة علي هذا النحو :

1- **ليسو، سوازيلاند معاً تشكلان منطقة مركبة GTAP.**
2- **أيضا انجولا، الكونغو الديموقراطية تشكلان معاً منطقة مركبة.**
3- **بقية الدول أعضاء تجمع دول الجنوب الافريقى (SACU).**
4- **منطقة جنوب الوسط الافريقى (South Central Africa). كل هذه المناطق المركبة GTAP تشكل معاً دول منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية TAFTA. يدعم الهيكل الاجمالى GTAP8 الفصل بين أعضاء هذه المنطقة، وبين غيرها Non-TAFTA خارجها، ويسمح بتحليل تفصيلى للتغيرات فى التجارة البينية والذى يأخذ فى اعتباره تدفقات التجارة الثنائية ما بين 19 دولة من المنطقة الثلاثية وتجارتها مع باقى العالم. ويساهم التجميع للنموذج الاقليمي المستخدم بالتمييز ما بين ثلاث مناطق غير منطقة TFTA، وهى :**
   - **دول جنوب الصحراء الأخرى .**
   - **الاتحاد الأوروبى مع باقى العالم.**

ايضا يميز النموذج ما بين 22 مجموعة سلعية وقطاعاتها الانتاجية المناظرة : 5 قطاعات زراعية، 3 قطاعات موارد طبيعية استخراجية، 3 قطاعات للتصنيع الغذائي، 8 قطاعات للصناعة التحويلية غير الغذائية، 3 انشطة للخدمات.

وختاماً حول هذه النقطة، يلاحظ ان نموذج التوازن العام المستخدم فى الدراسة المشار إليها (دراسة Dirk Wilenlockel) : يحاكي نماذج التوازن العام التقليدية على مستوى الدول منفردة من حيث الخصائص الأساسية :

- **توازن الاسعار في أسواق العوامل والسلع كمفهوم (نيوكلاسيكى).**
- **الاعتماد على دوال انتاج المعروفة بمروناتها الثابتة والمبنية على افتراض سلوك تعظيم الارباح وهو مفهوم نيو كلاسيك ايضا.**

- **التخلي عن فرضية البلد الصغير والنظر الي الصادرات والواردات كبدائل غير كاملة ومن ثم النظر الي معدلات التبادل الدولى كمتغيرات (داخلية) endogenous**
- **افتراض ان طلب المستهلك على السلعة يتحدد بدالة LES ذات النظام الخطى للإنفاق .**
- **ومع ذلك فإن قواعد الغلق تختلف وفقاً للهدف من النموذج.**

وتشير تحليلات المحاكاه الي ثمان سيناريوهات للتكامل التجارى تختلف وفقاً لمستوى طموحاتها علي النحو التالي [1] :

- **ترصد الثمان سيناريوهات لتحرير التجارة مكاسب ايجابية صافية في الدخول الحقيقية لمنطقة TFTA بصفة عامة**
- **السيناريو الأول S1 : وينطوى على ازالة كافة الحواجز التعريفية للتجارة البينية للكوميسا، والتجارة البينية لـ SADC في عام 2014 في ظل غياب اتفاق TFTA بحيث يقدر ان يولد مكسب صافي سنوى لجماعة TFTA بقيمة قدرها 328 مليون دولار بما يمثل زيادة متواضعة قدرها 0,04% من النقطة الاساسية baseline لمجموعة TFTA للطلب النهائي من السلع والخدمات (الاستيعاب) .**
- **السيناريو الثانى S2: يترتب علي تأسيس منطقة تجارة حرة مع الإلغاء الكامل لكل التعريفات الجمركية علي التجارة بين 26 دولة أعضاء المنطقة الثلاثية –شركاء تجاريين محتملين – أن يتولد مكسب سنوى في الرفاهية قدره 578 مليون دولار اى ما يساوى زيادة بنسبة 0,01% من مستوى الاستيعاب لمنطقة TFTA عن سنة اساس 2014. وفي حالة افتراض التحرير الكامل من التعريفة الجمركية داخل الكوميسا والسادك دون حدوث اى استثناءات للسلع ذات الأهمية الخاصة أو الحساسة (حوالى عام 2014) وقبل تنفيذ الاتفاقية الثلاثية فإن مكسب الرفاهية الحقيقي الذي يمكن ايعازه الي تحرير التعريفات بين التجمعات الثلاثة يقدر ان يصل الي 250 مليون دولار لمجموعة دول TFTA ككل.**

في اطار هذا السيناريو S2 تتمتع جنوب افريقيا بتحقيق اكبر مكاسب صافية في الدخل مع السريان الكامل للتحرير من التعريفة في اطار منطقة التجارة الحرة الثلاثية بينما تتحقق اكبر مكاسب بالنسبة لسنة الاساس في الاستيعاب لدول مثل سوازيلاند، ليسوتو (0,8%)، وناميبيا (0,4%) other SACU. وفي المقابل فإن كلاّ من

[1] Dirk , … op. cit, pp . 62-63

زيمبابوى، وإلى حدما : ملاوى، زامبيا، رواندا، افريقيا الوسطى، انجولا، الكونغو الديمقراطية، بوتسوانا، ودول شرق افريقيا الأخرى، تعاني من حدوث خسائر في الرفاهية من جراء حدوث تدهور في معدلات التبادل الدولى تعوض المكاسب التى تحققت من انخفاض اسعار المستهلك نظير الواردات من دول المنطقة الثلاثية.

- **السيناريو الثالث S3 : يقوم هذا السيناريو على افتراض عدم مشاركة كل من اثيوبيا، انجولا، الكونغو الديمقراطية في منطقة التجارة الحرة الثلاثية، وفى هذه الحالة فإن التنبؤات تشير الي انخفاض صافي مكاسب الرفاهية للمنطقة ككل بحوالى 260 مليون دولار مقارنة بمشاركة اجمالى المنطقة (سيناريو S2). حيث تشير نتائج السيناريو إلى أن المشاركة في منطقة التجارة الحرة سيكون في صالح اثيوبيا.**
- **السيناريو الرابع S4: يستبعد السيناريو الوقود السائل ومنتجات السكر كسلع حساسة من عملية التحرير مما يترتب عليه حدوث تخفيض في اجمالي مكاسب الرفاهية لمجموعة TFTA بحوالى 130 مليون دولار سنوياُ مقارنة بسيناريو S2.**
- **السيناريو الخامس S5 : وينطوى على الغاء التعريفات في المنطقة الثلاثية دون مساهمة كل من انجولا، الكونغو الديمقراطية، واثيوبيا، باستثناء التعريفات الجمركية علي الوقود السائل ومنتجات السكر (اى توليفة من S3، S4). وكما تظهر بيانات التعريفات الجمركية لسنة الاساس بالنسبة لتجارة الوقود السائل فهي بصفة عامة معتدلة بينما ترتفع [1] متوسطات التعريفة الجمركية المطبقة علي واردات السكر في عدد من الدول للمنطقة الثلاثية : كينيا، اوغندا، مصر، دول شرق افريقيا، افريقيا الأخرى، وتواجه كل من موزمبيق، اثيوبيا، وسوازيلاند، ليسوتو، وجنوب افريقيا رسوم واردات عالية علي صادراتها من منتجات السكر. وبالتالي فإنه في ظل سيناريو S4 فإن توسع التجارة في المجموعتين السلعتين يقترب من الصفر.**
- **سيناريو السادس S6: ينطوى على تحرير جزئي من التعريفة الجمركية للمنطقة الثلاثية حيث يقوم على افتراض ان يتم التحرير الكامل للسلع الرأسمالية فقط، وتحدث تخفيضات في التعريفة بنسبة 80% علي السلع الوسيطة، 50% على السلع الاستهلاكية. ويلاحظ انخفاض مكاسب الرفاهية الكلية الصافي لمجموعة TFTA بحوالى 150 مليون دولار مقارنة بالتحرير الكامل في ظل سيناريو S2 ويترتب عليه زيادة في تدفقات التجارة البينية قدرها 821 مليون دولار أقل منه في ظل سيناريو S2.**

[1] Dirk, op.cit, Tables A (13) & A(14) , pp.80-81

- **<u>السيناريو السابع S7</u> : يقوم هذا السيناريو علي افتراض ان التعريفات ذات المعدلات العالية تخفض بنسبة 50% وهو يعد أقل السيناريوهات طموحاً حيث يتحقق صافي رفاهية متوقعة لجماعة TFTA الي رقم غير محسوس بما يوازى 0,04% من الاستيعاب الكلى في سنة الاساس. والجدول التالي يوضح التغيرات في الرفاهية الاجمالية (الاستيعاب الحقيقي) وكذلك التغيرات النسبية المئوية في الرفاهية الاجمالية (كنسبة مئوية بالنسبة لسنة الاساس 2014).**

	S1	S2	S3	S4	S5	S6	S7	S8
<u>التغيرات في الرفاهية الاجمالية – مليون دولار :</u> - اجمالي العالم - اجمالي TFTA	52.5 328.0	156.5 578.2	120.5 313.5	58.8 450.0	34.6 239.7	126.1 431.7	119.8 395.1	2912.6 3316.6
<u>التغيرات النسبية في الرفاهية الاجمالية بالنسبة لسنة الاساس :</u> - اجمالي العالم - اجمالي TFTA	0.0 0.04	0.0 0.07	0.0 0.04	0.0 0.05	0.0 0.03	0.0 0.05	0.0 0.04	0.0 0.38

*** المصدر :**

-Dirk, op. cit , tables 3&4 PP.17-18

- **<u>السيناريو الثامن S 8</u>: يعد السيناريو الأكثر طموحاً حيث يقوم على عدة افتراضات من بينها:**

أ- الالغاء الكامل للتعريفات الجمركية في التجارة البينية للمنطقة الثلاثية.

ب- تقليص للحواجز غير التعريفية للتجارة التى من شأنها ان تخفض تكلفة التجارة العابرة للحدود داخل TFTA. يترتب على هذه الافتراضات ان يصل صافي المنافع الاجمالية للجماعة الثلاثية الي ما يتجاوز 3,3 بليون دولار سنوياً وهو ما يقدر تقريباً بنحو 0,4% من رقم الاستيعاب الكلي لسنة الاساس 2014 واكثر من خمس مرات المكاسب المحققة من التحرير للتجارة المعتمد فقط على الالغاء الكامل للتعريفات الجمركية وتعد زيمبابوى، نامبيا، موزمبيق وبوتسوانا (+ سوازيلاند وليسوتو) من اكبر المستفيدين على مستوى الزيادة في اجمالي الرفاهية وحجم التجارة.. وفقاً لهذا

السيناريو سيزيد الحجم الاجمالي للتجارة البينية بنحو 7,7 بليون دولار او ما يوازى تحقيق زيادة تقترب من 20% بالمقارنة بحجمها في سنة الاساس.

وواقع الأمر ان الهدف الرئيسي من برنامج التسهيل الشامل للتجارة والنقل كما اقترح من خلال مبادرة (Comprehensive Trade and transport Facilitation programmer CTTTFP) هو تقليص أزمة العبور وتكلفة النقل عبر المسارات الرئيسية في الجنوب والشرق الافريقي خلال تعزيز تسهيلات البنية التحتية في مراكز الحدود وتفعيل ممارسات الادارة المتكاملة للحدود، وتنسيق اجراءات النقل والتجارة وغيرها من الاجراءات.

نضيف الي ما تقدم ان نتائج المحاكاه لا تشير الي توقع حدوث زيادة في عدم المساواة بين الاجور wage inequality، حيث تنحصر الآثار على الانتاج القطاعي في عدد من القطاعات تشمل منتجات السكر وانتاج قصب السكر، المشروبات والطباق والصناعات التحويلية الخفيفة وبنصيب محدود في بعض دول المجموعة في المنسوجات والمعادن والمنتجات المعدنية والكيماويات.

ثالثا : دراسة مولر ورودجيرسى

تمثل دراسة كل من [1] Mold & Rodgers محاولة أكثر حداثة لتقييم الأثر الاقتصادى المترتب على قيام منطقة تجارة حرة ثلاثية TFTA تضم 26 دولة افريقية.
والحقيقة أن مشروع تحليل التجارة الشامل الذى تعتمد عليه الدراسة GTAP يعتمد أصلاً علي نموذج توازن عام وقاعدة بيانات لقياس الآثار الاستاتيكية لتأسيس المنطقة الثلاثية على الانتاج الصناعي، وتدفقات التجارة والاستهلاك في المنطقة (*).

وحول اهم ملامح النموذج يمكن ملاحظة ما يلي [1]

---

[1]Ardrew Mold and Rodgers Mukwaya, The Effects of the Tripartite Free Trade Area : Towards a New Economic Geography in Southern Eastern and Northern Africa? , Cr CREDIT Research paper , No .15/04, www. Nottingham . ac. uk /economics /credit/, pp.3-4

*) تعتمد فلسفة المنطقة وفقاً للورقة علي جنى ثمار اقتصاديات الحجم، تعزيز المنافسة، تحقيق جاذبية السوق الخارجى للاستثمار وكذلك التعجيل بنمو التجارة البينية، حيث تشير الي أن المستويات الحالية من التجارة البينية (ارقام 2014) هي علي التوالي : نسبة التجارة البينية داخل الكوميسا 5-10% من اجمالي التجارة مقابل نسبة (11-15%) لمجموعة السادك، اتجاه متزايد داخل جماعة شرق افريقيا EAC لتصل الي ما يزيد عن 20% من اجمالي تجارتها، كل هذه النسب المتواضعة يقابلها نسبة 65-70% داخل السوق الأوروبي الموحد في 1993 .

[1]Mold, Rodgers , … idid, P.15-19

كل الدول تغطى في TFTA بقواعد بيانات GTAP ولكن بعضها يتم تضمينه كمناطق مركبة Composite مثل افريقيا الوسطى الجنوبية وتشتمل كلا من انجولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية،، والدولة الوحيدة التى لم يتم نمذجتها هى ليبيا حيث تم تضمينها في المنطقة المركبة المشار اليها (باقي شمال افريقيا) والتى تشتمل علي الجزائر وهي ليست عضواً في TFTA.

01 تستخدم الدراسة قواعد بيانات (9) GTAP والتى تصف انماط التجارة الثنائية الشاملة Global bilateral trade Patterns، الانتاج، الاستهلاك، الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات وتعتمد قاعدة بيانات GTAP 9 علي قاعدة بيانات تشير الي سنة اساس 2011 وهذا يمثل تحسناً ملحوظاً على قواعد بيانات مشروع GTAP 8 والذي تضمن بيانات اقليمية اقل تفصيلاً وارتكز فقط علي بيانات جدول مدخلات ومخرجات 2007، أما النموذج المستخدم في الدراسة التى نعرضها فهو تجميعى، يشتمل على 16 منطقة يتضمنها نموذج GTAP وكذلك الدول التى تشكل جماعة TFTA بالاضافة الي 10 قطاعات تجميعية.

02 يفترض نموذج GTAP سيادة شروط المنافسة الكاملة والعوائد الثابتة مع الحجم في الانتاج، والاشكال الدالية هي دوال الانتاج ذات مرونات الاستبدال الثابتة وفق الخصائص المعروفة التى سبق الاشارة اليها. ويمكن الاستبدال بين عناصر الانتاج: الأرض، العمل (الماهر وغير الماهر) ورأس المال. وتختص الأرض الموجهة لقطاع الزراعة بشريحة في قواعد بيانات GTAP ولها مرونة شبه كاملة بين بدائل الاستخدامات الزراعية، وتسمح دالة التحويل ذات المرونة الثابتة بان يتحول تخصيص الأرض من استخدام لآخر، حيث كلما اقتربت مرونة دالة التحويل من الصفر كلما قل تأثر عرض عنصر الأرض بالعوائد النسبية للأرض عبر الاستخدامات الزراعية المختلفة .

03 ويقوم غلق النموذج على افتراض حرية انتقال عنصرى العمل والأرض محلياً داخل الدولة بينما ليست لديهما حرية انتقال على المستوى الدولى.

04 كما هي العادة في نماذج التوازن العام تقوم تدفقات التجارة الثنائية الدولية على فرضية Armington حتى تتمايز المنتجات الخاصة بالدول وفقاً للمصدر.

05 كذلك يفترض ان تكون مرونات Armington واحدة عبر المناطق وان يرتبط تحديدها بالقطاع (Sector Specific)، وتقدر مرونات الواردات بشكل تفصيلي سلعي.

06 يقوم غلق نموذج GTAP على أساس ان مستويات تشغيل كل منطقة للعوامل المنتجة هي ثابتة في الاجمالي وان ميزان التجارة الاقليمية يحدد بالعلاقة بين الاستثمار الاقليمى والمدخرات الاقليمية، حيث تستهدف حرية انتقال رأس المال دولياً المساواة بين معدلات العائد عبر الاقاليم.

07 تستخدم الدراسة الغلق بقاعدة البطالة حيث تفترض اجور ثابتة لجماعة TFTA وباقي مناطق افريقيا ويسمح فقط بالأجور المرنة في الدول مرتفعة الدخل. وهذا النموذج يحاكى المستويات المرتفعة للبطالة السائدة داخل افريقيا (فى غالبية دولها).

08النموذج موجه بالمدخرات Savings driven بما يعنى أن التغيرات في معدلات الادخار تحرك معدلات الاستثمار.

<u>وتشير نتائج المحاكاه فى الدراسة المذكورة الي عدة نقاط</u> [1] :
فيما يتعلق بالمنافع المترتبة على التنفيذ الكامل لاتفاقية المنطقة الثلاثية TFTA يتوقع حدوث :
أ- زيادة في التجارة الاقليمية البينية للثلث تقريباً (29,2%).

ب- يتوقع أن تتحقق زيادة في التجارة الاقليمية البينية بقيمة 8,5 بليون دولار امريكى، وان تتركز هذه الزيادات في الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة والغذائية، حيث يقدر ان تزيد تجارتها البينية الاقليمية بقيمة 3,3 بليون دولار، 2,6 بليون دولار، 1,8 بليون دولار على الترتيب بما يرفع من نصيب حصة الصادرات البينية الاقليمية للجماعة الثلاثية TFTA من 9,3% الي 11,9% من اجمالي الصادرات.

ج- ما يخص الايرادات الضائعة على الحكومات من جراء ازالة التعريفات الجمركية فتشير تقديرات النموذج انها ستكون متواضعة نسبياً وهو ما يعكس حقيقة ان التجارة البينية الاقليمية تواجه تعريفات جمركية في المتوسط منخفضة وذلك بالنظر الي التنفيذ التدريجى للتخفيضات على مستويات الجماعات الاقليمية الفرعية EAC، COMESA، SADC. فقد بلغت الايرادات الجبائية من التعريفات الجمركية لاجمالي منطقة TFTA حوالى 21,736 بليون دولار في عام 2011 ومثلت 6,3% حصة ايرادات التعريفة في التجارة البينية من اجمالي ايرادات التعريفة. وتشير الاحصاءات المتاحة ان معظم ايرادات التعريفة تأتى من التحصيل على الواردات من الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا.

د- وتتوقع تحليلات الدراسة المشار اليها [1] ان اكثر القطاعات استفادة من الغاء التعريفات علي التجارة البينية الاقليمية والتى يمكن ان تخلق مزيداً من فرص التشغيل هي الصناعات

[1] Model & Rodgers, op.cit, pp. 16-19 .
[1] Mold & Rodgers, op. cit , pp -19-21

الخفيفة والثقيلة والغذائية والمنسوجات والملابس، وهو ما يعنى ان الغاء التعريفات في هذه القطاعات من شانه ان يعطى دافعاً نحو احداث تحولات هيكلية داخل المنطقة الثلاثية.

هـ- ان التحولات في اجمالي الانتاج بعد بدء دخول اتفاق المنطقة الثلاثية حيز النفاذ ستكون اكثر تواضعاً من الزيادات في الصادرات لسبب بسيط وهو ان حصة صغيرة من اجمالي الانتاج حاليا مصدرة في معظم القطاعات. هذه الزيادة ربما تكون ملحوظة في قطاعات الصناعة المحلية حيث هيمنة القطاع الاستخراجي ومن المفترض ان يتقلص انتاجها مع اعادة تخصيص الموارد نحو قطاعات اكثر تمايزاً مع سريان تنفيذ TFTA وهو ما يعد مرغوبا فيه من منظور المساهمة في التحولات الهيكلية في المنطقة الافريقية.

و- تسير هذه الدراسة (مولر ورودجيرسى) على نهج كل من Cooper & Massel (1965) [(2)] حيث توصلا إلى إمكانية تكبد تكلفة لتنفيذ TFTA بدلالة تخفيض التجارة مع الشركاء التجاريين من الخارج من دول الاتحاد الأوروبى الذين من المحتمل أن يفقدوا 562,7 بليون دولار تذهب لأعضاء جماعة TFTA، وشرق آسيا ايضا تفقد ما مقداره 8,5 بليون دولار، كذلك هناك إنخفاض قدره 2,1 بليون دولار في التجارة الخارجية (واردات من خارج تجمع TFTA، وبالتالي تقريباً ربع الزيادة في التجارة البينية الاقليمية يمكن اعتبارها على انها تحويل للتجارة من شركاء التجارة الحاليين. وهنا يكمن جدل Cooper & Massel الذى بمقتضاه ان كل دولار يدفع الي الواردات من دولة مجاورة يمكن تقييمه على انه تحقيق للرفاهية والتنمية بشكل أكثر ملاءمة من دولار واردات يدفع لشريك خارجى من الدول الصناعية صاحبة الدخول المرتفعة. ولكن يشير تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا 2015 [(3)]أنه بسبب التفضيلات التجارية قد يصبح من الأفضل اقتصادياً للدول الافريقية أن تصدر للأسواق الأجنبية أكثر من الشركاء الافريقيين ومن ثم فإن إنشاء منطقة تجارة حرة (CFTA) من شأنها أن تجعل الاقتصاديات الافريقية أكثر تنافسية، ومن السهل اختراق أسواقها إذا قورنت بالمعايير التقييدية المطبقة فى الأسواق الأجنبية.

ز- وفقاً للنتائج المشار اليها عند (مولر) و (رودجيرسى) يتوقع حدوث زيادة ملموسة في حصة الصادرات البينية في اجمالي الصادرات داخل جماعة TFTA، حيث يقدر في المتوسط

[(2)]Cooper Rc and BF Massell (196s) " A New look at Customs Union Theory " ,Economic Journal No. 5,742-747.

[(3)] UNECA, Economic Report on Africa, 2015 : Industrialization Through Trade, part 2 : Industrialization – Trade Nexus, chapter 5 "Getting Trade Agreements to Advange Africa's Industrialization , pp.150-155 .

ان تزيد حصة التجارة البينية من 9,2% الي 11,7% من اجمالي التجارة وترتفع في بعض قطاعات الصناعة التحويلية لتصل التجارة البينية الاقليمية الي حوالى ثلث اجمالي التجارة الافريقية .

ح- يقدر ان يتحقق صافي رفاهية قدرها 2,4 بليون دولار داخل TFTA خلال تخفيض التعريفات وذلك كنتيجة للتحسينات الملحوظة في معدلات التبادل والمزايا العواملية والتحسينات في الكفاءة التخصيصية حيث تحدث تغيرات في المتاح من عوامل الانتاج علي سبيل المثال زيادات في رصيد الأرض الزراعية.

وعند مقارنة نتائج هذه الدراسة المعتمدة علي نموذج للتوازن العام مع مثيلتها من دراسة (ولينبوكد) (Willenbocked,2013) الذي توصل ايضا الي حدوث زيادة في الرفاهية قدرها 578 مليون دولار، نلاحظ أن الفروق في التقديرات قد ترجع اساساً الي الفروق في قواعد غلق النموذج وهي نقطة سبق الاشارة اليها.

ومع ذلك فإن توزيع مكاسب الرفاهية وفقاً لدراسة (مولر) و (رودجيرسى) Mold & Rodgers تشير الى تفاوتات بين دول جماعة TFTA حيث تتركز 72,5% من مكاسب الرفاهية لدى المستهلكين في جنوب افريقيا وتحصل غالبية دول الجماعة على مكاسب إيجابية وان كانت هامشية باستثناء كينيا وزيمبابوى (وفي حالة الدولتين الاخيرتين ذكر ان ذلك راجع للآثار السلبية لتحرير التجارة على معدلات التبادل الدولى وعلى الاستثمار / الادخار والتى قد تعوض الآثار المترتبة على الكفاءة التخصيصية والمزايا العواملية).

ط- <u>مخاوف التركز الجغرافي للانتاج داخل الجماعة الثلاثية</u> [1]

تكمن المخاوف الرئيسية للدول الصغيرة في TFTA في قطاع الصناعة التحويلية بالذات والذي يتركز في الدول ذات الأسواق الواسعة ومستويات الانتاج المرتفعة مثل : مصر وجنوب افريقيا، حيث تشير النتائج الي أن ثلثى القيمة المضافة للصناعة التحويلية داخل TFTA تحصل عليها جنوب افريقيا ومصر، وان الدول والمناطق الخمسة التى تعتلي قمة المنطقة وتحصل على نصيب يتجاوز 80% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية هي جنوب افريقيا، مصر، افريقيا الوسطى الجنوبية وبقية منطقة شرق إفريقيا وكينيا وهي تحقق أعلي مساهمة نسبية في الاجمالي على الترتيب (29,7%، 14,9%، 7,4%، 5,2%، 2,4%).

وتشير نتائج السيناريوهات أنه بعد سريان TFTA إلي ان التغيرات في انماط الانتاج الصناعي ستكون متواضعة، حيث يتضح أن الحجم الاجمالي من الانتاج الصناعي في

[1] Mold & Rodgers , op.cit, pp . 22-25

المنطقة سيزيد بـ 0,88% فقط وتصل الزيادة في انتاج كل من جنوب افريقيا ومصر الي 0,21%، 0,06% على الترتيب (وهى تعد زيادة هامشية) ويتحقق اعلي زيادة في الانتاج الصناعي في مالاوى وكذلك (ليسوتو وسوازيلاند) وبقية دول الجنوب الإفريقية بنسبة 4,1%، 1,1% علي الترتيب.

ى- وتطرح الدراسة التى نعرضها - دراسة Mold &Rodgers التساؤل بخصوص تواضع مستوى التغيرات في الانتاج في المتوسط والتى يبررانها بسببين :

<u>الأول</u> : ان نتائج السيناريوهات تتوقع ان مستوى التجارة البينية سيظل منخفضاً (حوالى 12% من اجمالي التجارة).

<u>الثاني</u> : انه باستثناء الأنشطة التصديرية السلعية فإن الانتاج الذي يدخل التجارة في العديد من القطاعات لا تزال حصته متواضعة من اجمالي الانتاج، بحيث ان أثر التغيرات في التعريفات الجمركية على التجارة البينية قد يكون لها امكانية محدودة نسبياً لتغيير النمط الشامل للنمو، وهو ما يلقي الضوء حول مدى الحاجة لتنشيط التجارة فيما وراء الغاء التعريفات وذلك من خلال ازالة حواجز التجارة غير التعريفية وهو ما يؤكد علي ما توصلت إليه الدراسة المذكورة آنفاً - دراسة willenbocked في ظل السيناريو الأكثر طموحاً وفق السيناريو الثامن S8 والتى اظهرت ان الحجم الاجمالي للتجارة سيزيد بنحو 7,7 بليون دولار وذلك شريطة ان تتم ازالة الحواجز غير التعريفية جنباً الي جنب مع الحواجز التعريفية.

ك- <u>التغيرات علي مستوى القطاعات</u>

تشير نتائج السيناريوهات فى الدراسة التى نعرض لها هنا إلى حدوث تغيرات في صناعات مثل المنسوجات والصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة لأهميتها في المراحل الأولى للتصنيع والتغير الهيكلى.

فتفيدنا النتائج بحدوث تغيرات هامة في الصناعات الغذائية بنسب (>3% or <)، في الانتاج في ست دول من 19 منطقة GTAP التي تشملها الجماعة TFTA والامثلة ملاوى، بوتسوانا، نامبيا. بينما ينخفض الانتاج في كل من اوغندا، زيمبايوى وتنزانيا، وبالنسبة للمنسوجات والملابس يتوقع ان يزداد الانتاج بشكل كبير في بوتسوانا، ليسو، سوازيلاند، تنزانيا، نامبيا في مقابل انخفاضه بشكل كبير في ملاوى وزيمبابوى. بينما تنجح نامبيا وافريقيا الوسطى الجنوبية في تحقيق زيادة ملموسة في الصناعات التحويلية الحقيقية فى المقابل تعانى ملاوى من الانخفاض في انتاجه، وبصفة عامة وفقاً لما اوردته الدراسة

المشار إليها آنفاً فإن التحولات في الانتاج كما تشير التنبؤات يكون بمقادير صغيرة نسبياً، وفي الاجمالي فإن هناك مخاوف من التركز الصناعي ولا بد وان تكون من الدول المستفيدة كلا من جنوب افريقيا ومصر في اى من هذه القطاعات.

ل- <u>التغير المئوى في قيمة الصادرات البينية الاقليمية</u>

تتضح التغيرات في الصادرات البينية الاقليمية إلى حد كبير مقارنة بالتغيرات في الانتاج حيث تصل الزيادة الي 29,2% مع سريان TFTA وتقود الزيادة في الصادرات جنوب افريقيا والذي يصل نصيبها الي 19,5% من الصادرات الاقليمية البينية، ومع ذلك فإن توزيع التغيرات المئوية في قيمة الصادرات الاقليمية البينية متباينة بين الدول. فترصد الدراسة أعلي زيادة في الصادرات البينية في (ليسوتو) وسوازيلاند معاً يليهما بتسوانا وناميبيا وفي المقابل تنخفض بشكل غير ملموس الصادرات الاقليمية البينية لكل من زامبيا ورواندا بما يعكس طبيعة الصادرات كثيفة الموارد والانخفاض النسبي في الانتاجية.

م- <u>مرونات التجارة</u>

أكدت نتائج الدراسة المذكورة حساسية نماذج التوازن العام للافتراضات المرتبطة بمرونات " Armington " (حيث مرونة الاستبدال فيما بين المنتجات تتمايز وفقاً للبلد المنشأ كما أوردنا سلفا)، وبالتالي فإن مناطق التجارة الحرة يترتب عليها خسائر رفاهية أو مكاسب ترتيباً على اختيار قيمة هذه المرونات. ونضيف أن المرونات المستخدمة تم الحصول عليها من دراسة [1] (Hertcl , etal., 2007) وهي تخص مرونات الواردات في العالم في سبع دول (الارجنتين، البرازيل، شيلى، براجواى، الولايات المتحدة، اوراجوى، نيوزلندا). والارجح ان الدول الفقيرة تحقق مرونات تجارة أعلي من الدول الغنية نظراً لقيامها باستيراد منتجات اقل تمايزاً less differentiated Products. ويلاحظ أنه عند إجراء تجربة لحساسية النموذج بقيم مرونات أعلي أو أقل بنسبة 100% (plus or minus) من قيم سنة الاساس فإن النتائج قد أشارت الي تحقق اعلي مكاسب في الرفاهية قدرها 3,5 بليون دولار وأقل مكاسب عند 1,4 بليون دولار في منطقة التجارة الثلاثية.

واجمالاً، على الرغم من اختبار الفرضية الاساسية التى بدأت بها الدراسة المذكورة وهي مخاطر تركز النشاط الصناعي في الأقطاب الرئيسية للمنطقة التكاملية ولغير صالح الدول الفقيرة في التخوم، الا أن نتائج اجراء سيناريوهات المحاكاه لم توفر دليلاً علي ذلك في تجمع

[1] Valenzuela E. Anderson, K . & Hertel, T . (2008) , Impacts of Trade reform Sensitivity of model results to key assumptions, International Economics and Economic Policy , 4 (4), 395-420 .

المنطقة الثلاثية. حيث اشارت الي توقع حدوث زيادة ملموسة في التجارة مع الغاء التعريفات بما يرفع التجارة البينية بنسبة 29% (أو 8,5 بليون دولار) وبما يشجع استفادة قطاعات الصناعة التحويلية الخفيفة والثقيلة والصناعات الغذائية. وقد يتحقق ذلك مع التضحية بايرادات قدرها 1,45 بليون دولار قيمة الايرادات الجمركية من منطقة التجارة البينية، وهذا يشعر متخذى القرار بضآلة التضحية مقابل النجاح فى تحقيق تجارة اقليمية وقمية صناعية. وفيما يتعلق بآثار الرفاهية فيبدو ان المنافع ستتركز لدى المستهلكين في جنوب افريقيا بنسبة 72% من مكاسب الرفاهية وتصل اجمالي الزيادات في الرفاهية الي 2,4 بليون دولار تتوزع علي المستفيدين في انجولا والكونغو الديمقراطية، تنزانيا، مصر.

وكما ذكرنا سلفا يبدو انه لكى تعمل الجماعة الثلاثية بفعالية تؤكد النتائج المستخلصة من الدراستين السابقتين وآنفاً علي أهمية إلغاء الحواجز غير التعريفية، كذلك فإن عمليات المحاكاه المختلفة تعتمد علي إطار تحليل (استاتيكى)، حيث يُعتقد ان المنافع ربما تكون اكبر لو امكن نمذجة اقتصاديات الحجم وخبرة التعلم وغيرها والتى تؤكد علي قصور نماذج التوازن العام في حل اشكاليات كثيرة قد تكون نمطية في إطار دول نامية وذلك وفقاً لما اوردته العديد من الدراسات. ولا بد وأن يتأثر توزيع المنافع المترتبة على أخذ هذه العوامل فى الاعتبار خاصة فى القطاعات التى تعد فيها اقتصاديات الحجم هامة (كصناعات السيارات وأجهزة الحاسب وغيرها). نضيف الي ما تقدم انه من الاهمية التأكيد على أن النتائج ستعتمد ايضا علي التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة بما فيها قواعد المنشأ باشتراط تحقيق قيمة مضافة 35% على الأقل. وكل ذلك يوفر فرصة جيدة لدول المنطقة الثلاثية في تحسين تجارتها البينية ولجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ومن المهم أخيراً أن نشير إلى أن التحليلات التى استندت إلى تطبيق نماذج التوازن العام حتى الآن قللت من تقدير المنافع الصافية حيث اعتمدت التقديرات على إلغاء التعريفات الجمركية فقط دون الأخذ فى الاعتبار تحديات البنية التحتية وتكاليف النقل للتجارة عبر الحدود الافريقية. حيث اشار التقرير الاقتصادى [1] الذى تصدره لجنة الأمم المتحدة حول افريقيا أن تكاليف نقل التجارة عبر الحدود داخل افريقيا أعلى من تكاليفها بين افريقيا وبقية العالم كما ذكرنا آنفاً. كذلك فإن المكاسب يمكن أن تكون أعلى إذا أمكن ضم التجارة غير الرسمية عبر الحدود. ولذلك أوصى التقرير على ضرورة أن يرتبط قيام اتحاد جمركى داخل افريقيا بإجراء إصلاحات مكملة خاصة فيما يتعلق بتسهيلات التجارة.

---

[1] Economic Report on Africa, p. 151.

النوع الثانى من النماذج : تناولنا فيما سبق بقدر واف من التفصيل "نماذج الاتوازن العام" باعتبارها النوع الأول الرئيسى المستخدم فى الدراسة، وفيما يلى نتناول نماذج الجاذبية :

3-5 نماذج الجاذبية

يقوم قانون نيوتن لقوة الجاذبية على أن هذه القوة تتناسب طرداً مع كتلة الأشياء وعكساً مع المسافة بينهما [1] . وعند تطبيقها على مجال التجارة الدولية تصبح قوة الجاذبية ممثلة بتدفقات التجارة الثنائية (صادرات، واردات، صادرات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، واردات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى).

ويمكن تقريب الكتلة بالناتج المحلى الاجمالى للدولة المعنية وللدولة الشريكة وسكانهما وناتجهما المحلى ومتوسط دخول أفرادهما..الخ. وبالإضافة إلى الكتلة والمسافة يمكن اعتبار متغيرات الجاذبية المعتادة، والمتغيرات النوعية كأدوات للسياسة التجارية (كالاتفاقيات التجارية) أو متغيرات مؤسسية أخرى (اتحاد نقدى) يمكن إضافتها. وبالرغم من عدم وجود أساسى نظرى قوى وراء استخدام نموذج الجاذبية فى التجارة الدولية فإن النتائج التطبيقية الجيدة تجعلها أداة ملاءمة للتطبيقات العملية. وقد تمت محاولات لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق حيث قامت بعض الدراسات بتقديم عدة مقترحات من أهمها [2] (Anderson and Van Wincoop, 2001) :

أولا : اعتبار أن كل السلع متمايزة وفقا للمصدر حيث تتخصص كل منطقة فى سلعة واحدة وبحيث يكون عرض السلعة ثابتاً (وهو يشبه الافتراضات القائمة إلى حد كبير فى نماذج التوازن العام).

ثانيا : إن تفضيلات المستهلكين المتماثلة أمكن تقريبها والتعبير عنها باستخدام دالة منفعة ذات مرونة إحلال ثابتة (وهذا يصدق على بعض نماذج التوازن العام المطبقة كما استعرضنا سلفاً). وبالرغم مما تقدم فإن القيد العام فى استخدام نماذج الجاذبية فى تقييم تأثير اتفاقيات التجارة الاقليمية يعنى أن النتائج تعكس الأثر الاجمالى لتأثير

---

[1] Mariam elmallah, The Euro-Med Free Trade Area : An Empirical Assessment of The main trade Agreements' Effects, Faculty of Economics – La Sapienza Univ. of Rome, MPRA, Paper No.57448, 14 July 2014, PP. 17-18 .

والمعادلة على النحو التالى :

قوة الجاذبية GF_{ij} ، (M_i & M_j) كتلتى الأشياء، D_{ij} المسافة بينهما :

$$GF_{ij} = \frac{M_i \,\&\, M_j}{D_{ij}}$$

بأخذ اللوغاريتم الطبيعى تصبح : $\ln GF_{ij} = \ln M_i + \ln M_j = \ln D_{ij}$ i ‡j

[2] Anderson, J and Van Wincoop, E. (2001), "Gravity with Gravitas, A Solution to the Border Puzzle", The National Bureau of Economic Research , WP No.8079, available at : http://www.nber.org/paper/W8079.

هذه الاتفاقيات على تدفقات التجارة بين الموقعين عليها، مع تجاهل المستوى الحقيقى من الحماية السابق على /وخلال/ تنفيذ الاتفاقية – وكذلك لا يأخذ فى اعتباره الاستثناءات على مستوى المنتج والقطاع وكذلك الجدول الزمنى للتخفيضات. ومن ثم فالنتائج المتحصل عليها يتعين أن تفسر فقط فى ضوء الفترات الزمنية التى تغطيها ولا يستلزم الأمر تعميمها [1].

وفى دراسة تييرى وارين وزملائه [2] Thierry Warin, etal, 2009 نتبين أنها محاولة لمناقشة جدوى خلق اتحاد عملة موحدة مكون من (16 دولة) فى الجنوب الافريقى. حيث تقوم الورقة بالتقدير باستخدام نموذج جاذبية معزّز : Augmented–gravity model.

ويوضح المؤلفون أن أعضاء الجنوب الافريقى اتفقوا فى إطار خطط رسمية على خلق منطقة نقدية عام 2016 (تقديم عملة جنوب إفريقيا الموحدة وبنك مركزى موحد بحلول عام 2016) يسبقها تكوين منطقة تجارة حرة على مدى واسع لدول (السادك) فى عام 2015. وعلى الرغم من الأهمية المتوقعة لقيام اتحاد العملة المقترح إلا أن جدوى التكامل الاقتصادى بين اقتصادات الجنوب الإفريقى تظل محل شك، وذلك لما تتسم به منطقة الجنوب الافريقى من التشابك بين عدة مناطق اقتصادية مختلفة مع تحقيق درجات متفاوتة من التكامل الاقتصادى.

ويذكر أن الجزء الجنوبى من القارة الإفريقية يشتمل على (14 دولة) أعضاء فى (السادك) مضافاً إليها كينيا وأوغندا من تجمع شرق افريقيا، وأعضاء السادك : أنجولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوى).

<u>المنهجية فى دراسة تييرى وارين وزملائه</u> [1]

- **هذا النموذج للجاذبية يعتمد على بيانات سلسلة زمنية مقطعية (تتبعية) panel data. ويتضمن النموذج المتغيرات المالية والنقدية : التضخم، العجز العام، الإنفاق العام والدين العام، والتى تقوم على معايير تحقيق التقارب الذى وضعته جماعة (السادك).**
- **لكى تقوم باختبار نظرية منطقة العُمْلة المثلى [2] يتم تضمين متغير يعكس آثار تجمعات التجارة القائمة حيث يفترض أنه لو أن اتفاقات التجارة الخارجية قد ترتب**

---

[1] Mariam elmallah, op.cit, P.23.
[2] Thierry Warin and Others, Southern African Economic Integration, : Evidence from an Augmented gravity model, IZA DP No. 4316, July 2009 .
[1] Thierry Warin, ibid, 5-8.

عليها توسع فى التجارة فإن قيام (اتحاد العملة) سيترتب عليه تحقيق مزيد من التعزيز فى علاقات التجارة.

- **وتبرر الدراسة استخدام نموذج الجاذبية لفحص أثر متغيرات التقارب على التجارة الثنائية باعتبار أن نمذجة المتغيرات الاقتصادية الكلية يواجه مشاكل ذاتية داخلية. وبالإضافة لمتغيرات التقارب تقوم الورقة بتضمين متغيرات نموذج الجاذبية التقليدى والتى هى حاصل الأحجام الاقتصادية والمسافات الجغرافية كما أوضحنا سلفاً. هذا فضلاً عن تضمين متغيرات رئيسية شائعة الاستخدام فى نمذجة تدفقات التجارة الثنائية مثل تأثير علاقات الجوار بين الدول وكذلك اللغات الرسمية المشتركة. تضاف أيضا إليها متغيرات حاكمة أو ضابطةControl variables فى النموذج وتعكس الفروق فى مستويات المعيشة كما يعبر عنها بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، ودرجة التماثل فى الظروف أثناء الحقبة الاستعمارية الماضية كمؤشر تقريبى للعلاقات التاريخية.**
- **وتطرح الورقة التساؤل هل تستطيع المستعمرات البريطانية السابقة فى الجنوب الإفريقى خلق منطقة (للجنيه الاسترالينى الجنوب إفريقى) مناظر لمنطقة الفرنك فى غرب إفريقيا ؟**

وتبين نتائج النموذج المقدرة [1] أن ازواج الدول التى تشاركت فى نفس المستعمر بعد 1945 لم تعكس علاقات اقتصادية تكاملية متميزة، ومن ثم فإن تأسيس تجمعات اقتصادية للدول ذات التاريخ الاستعمارى المشترك على الأرجح ألا تكون ناجحة، حيث تشير نتائج النموذج إلى أن هذه الدول التى تشاركت فى نفس المستعمر بعد 1945 لها أحجام تجارة ثنائية تقل بنسبة 49% عن مثيلتها من ازواج الدول التى لم تتشابه فى هذا التاريخ.

- **والمتغير الثانى الخاص بالجنوب الإفريقى يقيس الفروق فى مستوى المعيشة كما يعبر عنه بمتوسط دخل الفرد من الناتج. وتتوافر فى قواعد البيانات عناقيد متباينة**

---

[2] يذكر Kenen (1969) أن معيار تنويع المنتج يقرر أن الدول ذات الهياكل الاقتصادية المتشابهة والذى يتميز انتاجها وصادراتها بالتنوع يمكن أن تشكل منطقة عمل مثلى .

ويضيف كل من Frankel and Rose (1998) أن الاتحاد النقدى سيكون مفيداً للاقتصادات الصغيرة لأنها تقلص تكاليف المعاملات التى تنشا من تحويلات أسعار الصرف ولذلك فالاقتصاديات المفتوحة يمكن أن تتكامل بدلالة تدفقات رؤوس الأموال وحرية انتقال العمالة والذى يقلل الحاجة للحفاظ على سعر الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية Policy instrument .

Kenen peter B. (1969) The Theory of Optimum Currency Areas : An Eclectic view. In Robert Mundell and A Swoboda (eds.) , Monetary Problems in The International Economy, Chicago : Univ. of Chicago press.

Frankel, Jeffrey A and Andrew k Rose (1998), "The Endogeneity of the optimum currency Area Criteria, Economic Journal 108, 1009-1025 .

[1] Warin, ibid, pp.9-11 .

من الدول من منظور مستويات المعيشة حيث تتراوح ما بين 10.000$ فى موريشيوس وجنوب إفريقيا لتصل إلى حوالى 500 دولار فى مالاوى وتنزانيا.
ومن المثير للانتباه كما تشير تقديرات النموذج أن الدول ذات مستويات المعيشة المتقاربة تقوم بينها علاقات تجارية ضعيفة. وهو ما يعنى أن الدول فى الجنوب الإفريقى يتعين ألا تقلق من التفاوتات فى المستويات المعيشية القائمة.

- **متغيرات التقارب Convergence variables : يشار فى الدراسة محل العرض إلى أنه في إطار أهداف (سادك) لا يرتبط التكامل بتقارب المتغيرات المالية والنقدية. فتشير متغيرات التقارب فى الدين العام والإنفاق الحكومى إلى تقديرات غير مهمة احصائياً. على الجانب الآخر : فإن التماثل فى معدلات التضخم وفى موقف العملات الأجنبية له تأثير سلبى على التجارة الثنائية فى الفترة محل الاعتبار.**
كذلك فإن تقديرات النموذج تبين أن تقارب العجز العام فى الجنوب الإفريقى له تأثير إيجابى على التجارة، ففى الحالة التى يضيق فيها الفرق فى العجز العام كنسبة من الناتج المحلى GDP بين الدولتين إلى 1% فإن حجم التجارة يزيد بنسبة 0.98% والعكس صحيح. ويجب ملاحظة أنه من بين أهداف التقارب للـ(سادك) هو تحقيق التقارب وتسوية أوضاع المتغيرات المالية والنقدية الاقتصادية للدول الأعضاء قبل تبنى عملة موحدة وهذا يعتبر ضرورياً لتحقيق استقرار العملة الموحدة.
- **الآثار الثابتة على مستوى الدول الأعضاء country fixed effects**

من أجل عزل الخصائص الثابتة الخاصة بالدول المعنية، استخدم النموذج متغيرات نوعية من النوع المسمّى Dummies كمتغيرات تقريبية تعكس مساهمة الدول كمصادر للواردات أو كمقاصد للصادرات. ويتبين من البيانات ذات الصلة [1] أن جنوب إفريقيا كاقتصاد كبير فى الجنوب الافريقى تحقق أعلى صفقات تجارية ثنائية مع بقية العالم، بينما بعض الاقتصاديات الصغيرة مثل ليسو تبرم أقل صفقات تجارية مع الدول الأخرى. وفى المقابل فإن بعض الاقتصادات الصغيرة مثل موريشيوس وسوازيلاند تسجل صفقات تجارية متزايدة كمستوردين كبار.

وإجمالاً تؤكد التحليلات وفق الدراسة محل العرض أن مستقبل منطقة الجنوب الإفريقى يبدو مشجعاً ولكنه يواجه العديد من التحديات التى ينبغى التغلب عليها :

---

[1] Warin, ….op.cit, table (2), p.9 .

- **يلاحظ أنه وفقا لنموذج الجاذبية المستخدم فى الدراسة فإنه بالنسبة للمنطقة ككل فإن التقارب فى المتغيرات المالية والنقدية كما حددتها أهداف (سادك) يبدو أنه محدّد غير فاعل للتكامل الاقتصادى. ومن ثم ليس من المحتمل أن يترتب على تبنى "اتحاد عملة" تشجيع أو تحفيز مباشر للتجارة .**
- **فيما يخص تقارب معدلات التضخم : يؤدى التشابه فى السياسة النقدية إلى تحقيق كثافة أقل فى التجارة الثنائية بين الدول. وعلى نفس النهج فإن الدول التى تتقارب فى أحجام الاحتياطيات النقدية ترتبط بعلاقات تجارية متواضعة.**
- **على الجانب الآخر فإن تدفقات التجارة الثنائية تعتمد على الحجم الاقتصادى والمسافة والقرب أو الجوار الجغرافى وليس الاشتراك فى نفس اللغة الرسمية. وليس ضروريا أن يترتب على التقارب فى مستويات المعيشة فى (الجنوب الإفريقى كحالة للدراسة) أن تتزايد كثافة التجارة الثنائية كما تنبأت نظرية ليندر.**
- **كذلك فإن اتفاقيات التجارة المحدودة النطاق القائمة فعليا ترعى التكامل بين أعضائها، فتؤكد نتائج النموذج المستخدم فى الدراسة أن روابط التجارة التى شجعتها كل من اتفاقيات (SACU)، (شرق إفريقيا EAC) من خلال تخفيض التعريفات الجمركية قد وضعت أساساً لتكامل اقتصادى نشط. فنجاح "اتحاد العملة" المقترح فى تشجيع التجارة البينية مشروط بالالتزام بالاتفاقيات المبرمة.**
- **على الرغم مما تقدم فإن الدول التى تجمعها روابط استعمارية متماثلة لم تنجح فى المحافظة على روابط تجارية قوية، ومن ثم فإن صياغة خطط للجماعات الاقتصادية على خلفية خطوط التاريخ الاستعمارى كما هو حادث فى غرب إفريقيا قد يكون غير مرغوب فيه فى الجنوب الافريقي.**
- **أغلب الظن أن اتحادات العملة على نطاق محدود، أو(الصغيرة) سيكون تأثيرها ضعيفاً فى الأسواق العالمية وذلك مقارنة باتحادات العملة على نطاق كبير والتى توفر لأعضائها أسواقاً موسعة ومساحة كبيرة للاستثمار، الأمر الذى يزيد من المكاسب المترتبة على حرية انتقال رأس المال فى ظل اتساع نطاق الاتحاد. ولهذا السبب فإن الاتحاد النقدى الأوروبى كان يسعى دائما إلى تشجيع توسعته. ويتعين على دول الجنوب الافريقى أن تستهدف الإسراع بخطوات للتكامل الاقتصادى الذى يقود إلى تأسيس اتحاد عمله موسع. وكما تشترط نظرية "منطقة العملة المثلى المحفّزة داخلياً" Endogenous DCA theory فإن**

زيادة التجارة ربما تعزز العمل عبر "الدورات الاقتصادية" المختلقة بما يترتب عليه تعميق التكامل الاقتصادى.

<u>ملاحظات إضافية : (حول أثر الشراكة مع الاتحاد الأوروبى)</u>

بعيداً عن الانتقادات التى يمكن ان توجه إلى منهجيات قياس الآثار التكاملية المترتبة على سريان اتفاق المنطقة الثلاثية والتى اشرنا لها سابقاً – يطرح تقرير اقتصادى للجنة الاقتصادية لأفريقيا ([1]) مخاوفه من تبعات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وخاصة مع الاتحاد الأوروبى علي التحول الهيكلى في افريقيا، على النحو التالى :

1- يتوقع ان الزيادة في الصادرات الافريقية الي الاتحاد الإوروبى ستكون علي حساب التجارة البينية الافريقية والتى تقدر انخفاضها بقيمة 3 بليون دولار في عام 2040 مع التنفيذ الكامل لاتفاقيات الشراكة مع أوروبا، وبالتالي سيترتب علي ذلك انخفاضات في الايرادات من التعريفات الجمركية مع الاصلاح بما يحد من المكاسب الحقيقية في دخول الدول الافريقية، ويستلزم قيام الدول الأوروبية بدفع تعويضات ومساعدات لهذه الدول. وهذا ما دفع التقرير إلى الايصاء بقيام الدول الافريقية بالتحديد الاستراتيجي لهياكل التعريفات الجمركية المشتركة لتجنب تقويض عملية التكامل والتصنيع الافريقي. حيث يتعين ان تقوم الدول الافريقية اعضاء السوق الحرة القارية كطرف مفترض مناظر للاتحاد الأوروبى مستقبلاً Continental Free Trade Area (CFTA) بتنسيق مستويات الحماية داخل دولها بما يحافظ على مستويات أقل من مستويات الحماية المناظرة التى تفرضها افريقيا على الاتحاد الأوروبى بعد تنفيذ اتفاقيات الشراكة.

2- ان من المحاذير الأخرى المرتبطة بالخسائر المحتملة التى تترتب على سريان اتفاقيات الشراكة الافريقية – الأوروبية ما يلي :

- **بالرغم من انه وفقاً لمنظمة التجارة العالمية يجوز فرض ضرائب على الصادرات إلا ان هذه الممارسات ستكون مقيدة وتخضع للرقابة في ظل سريان اتفاقيات الشراكة.**

[1]) Economic Report on Africa, op.cit , pp. 156-158

- **ان تطبيق مبدأ (الدولة الأولى بالرعاية) MFN المتضمن في اتفاقيات الشراكة EPAS ينطوى علي مضمون ان منح امتياز في التعريفة الجمركية من قبل الدول الافريقية لدول شريكة سواء متقدمة أو نامية (بما فيها تجارة دولة تمثل أقل من 1% من التجارة العالمية) في السنة السابقة علي توقيع اتفاقية الشراكة مع أوروبا تعنى ان تسرى هذه الميزة في التعريفة على دول الاتحاد الأوروبي. وهذا بطبيعة الحال مفاده ان حرية الدول الافريقية في فرض مبدأ MFN وفق اتفاق (منظمة التجارة العالمية) قد تقلص بالنسبة لهذه الدول. وقد ضرب التقرير مثلاً بعلاقات الدول الافريقية مع كل من : الصين والهند حيث تُمنح هاتان الدولتان معاملة تفضيلية، إلا ان الدول الافريقية في هذه الحالة ستكون مجبرة علي منح نفس المعاملة التفضيلية الي الاتحاد الأوروبى وهو مالا يشجع بعض الشركاء المحتملين من الدول النامية علي التعاون مع افريقيا. حيث أن كلا من الصين والهند تقدمان مساعدات غير مشروطة للدول الافريقية في مقابل الوصول الي الموارد الطبيعية في القارة.**

3- نضيف إلى ما سبق، ما طرحه التقرير الاقتصادى المذكور حول افريقيا بخصوص اتفاقيات التجارة العملاقة ([1]) MEGA – Regional Trade Agreements (MRTA) والتى لخصها التقرير في عدة اتفاقيات للشراكة :

<u>الأولي</u> : وتمثل اتفاقيات الشراكة في التجارة والاستثمار عبر الأطلنطى بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة Trans- Atlantic Trade and Investment Partnership

<u>الثاني</u> : وتمثل اتفاقيات الشراكة عبر المحيط الهادى The Trans- pacific Partnership وتضم مفاوضات بين 12 دولة : استراليا، برونای، كندا، شيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا، بيرو، سنغافورا، الولايات المتحدة، فتينام (وقد انسحبت منها الولايات المتحدة مؤخراً).

<u>الثالث</u> : اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة الاقليمية لدول آسيا والمحيط الهادى (آبك)

[1]) Economic Report , … op . cit , 159-164

The Regional comprehensive Economic Partnership (RCEP)
وتضم 16 دولة (استراليا، برونای، الصين، الهند، اندونيسيا، اليابان، ماليزيا، ميانمار، نيوزلندا، الفلبين، سنغافورة، جمهورية كوريا، تايلاند، وفتينام. ويتوقع التقرير انه بعد سريان اتفاقيات الإعفاء شبه الكامل من الرسوم الجمركية ان تزيد اجمالي الصادرات لكل الدول الموقعة بـ 1 $ تريليون حوالي عام 2020. وعليه قد تنخفض صادرات افريقيا بقيمة 2,7 بليون دولار عام 2020.

لذلك يتوقع التقرير حدوث أكبر آثار تحويلية للتجارة بالنسبة لإفريقيا مع الشركاء فى الاتفاقية الأخيرة خاصة الصين. وبالأخذ في الاعتبار أن النتائج المستهدفة تتجاوز مفهوم التجارة السلعية وترتبط بالخدمات والاستثمار فإن الآثار السلبية المتوقعة على افريقيا يفترض ان تكون اعلي من القيم المقدرة.

وهذا ما يستلزم الاهتمام بسياسات التجارة واعتماد التسهيلات التجارية، وتحسين البيئة التحتية للتجارة وتحسين ظروف تمويل التجارة وتعزيز قواعد معلومات التجارة والسعي نحو تحقيق تكامل في أسواق العوامل بين الدول الافريقية المعنية.

ملخص البحث

اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية الإفريقية
وآثارها على الاقتصادات الإفريقية عموماً والاقتصاد المصرى خصوصاً

يتناول الفصل الأول من البحث الموقف الراهن للتجارة البينية للتجمعات الثلاث المكونة لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية TFTA، وكذا الجهود المبذولة داخل كل تجمع فى اطار دعم التجارة البينية، بالإضافة إلى عرض بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة لدول المنطقة الثلاثية، وخاصة نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، و مؤشر "أداء الأعمال"، ثم بعض الملاحظات الأساسية على التجارة البينية لدول المنطقة، بالتركيز على هيكلها الجغرافي.

هكذا، و بعد استعراض موقف التجارة البينية في لحظة محددة هي العام 2015/2014 و الجهود المبذولة لتطويرها، تم تقديم بعض المؤشرات الاقتصادية، بالتركيز على حجم الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه. وقد تبين ان هناك فجوه كبيرة بين دول التجمع، حيث ان الناتج المحلى الاجمالى لدول المنطقة البالغ نحو 1,222 تريليون دولار، يسيطر عليه تركز كبير حيث تستحوذ كل من مصر وجنوب افريقيا على اكثر من نصف هذا الناتج بقيمة قدرها نحو 645,4 مليار دولار بنسبة 52,8% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى لدول المنطقة. و يلاحظ ان بوروندى اقل الدول من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، واذا تم اعتبارها (دولة الاساس) وتم قياس حجم الناتج المحلى الاجمالى لباقى الدول على اساس حجمه فى بوروندى، يتضح ان دولة سيشل يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بها 34.6 ضعف نظيرة فى بوروندى (دولة الاساس)، كذلك موريشيوس (33,2) ضعفا، وبتسوانا (23,0)، وجنوب افريقيا (20,7).

أما من حيث هيكل التجارة الخارجية لدول المنطقة فقد لوحظ التركز الجغرافى الشديد على مستوى كل تجمع من التجمعات الثلاث، وذلك على النحو الآتي:

أ- بالنسبة لتجمع ال (كوميسا)-السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي- الذى يضم 19 دولة، فإن ثلاث دول فقط هى مصر وكينيا واوغندا تستحوذ على 51,3% من اجمالى حجم الصادرات البينية لدول التجمع، اى اكثر من النصف،. فى حين تستحوذ باقى الدول وعددها 17 دولة على النسبة الباقة 48,7%.

ب- كذلك الحال بالنسبة لتجمع (إياك)- تجمع شرق إفريقيا- الذى يضم خمس دول، نجد ان دولتين فقط هما كينيا واوغندا تستحوذان على اكثر من نصف الصادرات البينية لدول التجمع بما نسبته 69,5% من الاجمالى، فى حين تقتصر مساهمة بوروندى على 2,5%.

ت- وبالنسبة لتجمع (السادك) -الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي- فلا يختلف الأمر كثيرا، حيث نجد أعضاءه، وخاصة "جنوب إفريقيا"، تسيطر على اكثر من نصف صادرات التجمع بما نسبته 64,7%، فى حين تقتصر مساهمة باقى الدول وعددها أربع عشرة دولة على النسبة الباقية، 35,3%.

وقد أظهرت عملية التفاوض المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الثلاثية العديد من التحديات التى أدت إلى تباطؤ سير العملية، منها مشاكل متعلقة بقواعد المنشأ والقيمة المضافة، الاختلاف الكبير فى مراحل النمو والتطور بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالدخل، والموارد البشرية، والبنية التحتية، واللوائح والتشريعات، والحوكمة. وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهود لمواجهة تلك التحديات.

أما <u>الفصل الثاني</u> المتعلق بالدراسة الوصفية-التحليلية للتجارة المصرية مع دول المنطقة الثلاثية ومكوناتها (الثلاثة) الفرعية خلال فترة 2010-2015 فيبدأ بتأكيد أن الهدف الأساسي لهذه لاتفاقية، من وجهة النظر المصرية، هو تعزيز التواجد المصرى في القارة الافريقية من خلال تطوير التجارة المتبادلة، وخاصة الصادرات المصرية الي أسواق القارة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، في الإطار العام للتجارة البينية الإفريقية.

وتدور التجارة البينية الافريقية حول 10% من اجمالي التجارة الخارجية لدول القارة بالإضافة الي ان معظم صادرات افريقيا تتجه الي شركائها التقليدين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والتى تصل تقريباً الي 57% من صادرات دول القارة والتى تعتمد أساساً على صادرات القارة من المواد الغذائية الأساسية. و مما لا يساعد أيضا على تسريع هدف

التجارة الاقليمية البينية هو تشابه هياكلها الاقتصادية، مع الاعتماد الدائم على الأسواق الخارجية لمواجهة الطلب المحلى علي السلع المصنعة.

بيْد أن السوق الافريقية تمثل طاقة استيعابية هائلة من حيث كبر حجم السكان وتنوع مستويات الدخل و شرائح الطلب وأذواق المستهلك بحيث يساعد ذلك على إمكان زيادة التبادل التجارى بين مصر وبقية دول القارة. الا أن المتتبع لتطور حجم تجارة مصر مع دول القارة بصفة عامة يلاحظ تواضع حجم التبادل التجارى حيث بلغ حجم الصادرات المصرية الي افريقيا خلال عام 2014 نحو 3.9 مليار دولار امريكى (أى ما يعادل 14% فقط من اجمالي حجم الصادرات المصرية للعالم التى بلغت ما يزيد عن 26 مليار دولار امريكى خلال 2014) وجاوزت واردات مصر من افريقيا 1,2 مليار دولار لعام 2014، تمثل 1,7 % فقط من اجمالي الواردات المصرية من العالم التى بلغت حوالى 70 مليار دولار خلال نفس العام.

ومن حيث الميزان التجارى المصرى مع دول التكتلات الثلاث، فقد حقق فائضا بلغ نحو 1,8 مليار دولار عام 2010 انخفض ليصل عام 2014 نحو 1,4 مليار دولار بنقص بلغ نحو 22% خلال الفترة محل الدراسة، وهذا راجع للانخفاض فى حجم الصادرات والذى بلغ نحو 33% خلال نفس الفترة. و يلاحظ أن الميزان التجارى المصرى مع دول الكوميسا حقق فائضا بلغ نحو 1,5 مليار دولار عام 2010 و انخفض ليصل عام 2014 إلى نحو 1,3 مليار دولار بنقص بلغ نحو 9,75% خلال نفس الفترة. و لوحظ أن الميزان التجارى المصرى مع دول تكتل شرق إفريقيا حقق فائضا بلغ نحو 130 مليون دولار عام 2010 انخفض ليصل عام 2014 إلى نحو 16,7 مليون دولار بنقص بلغ نحو 87,2%. و حقق الميزان التجارى المصرى مع دول الجنوب الإفريقى فائضا بلغ نحو 224,6 مليون دولار عام 2010 انخفض ليصل عام 2014 لنحو 94 مليون دولار بنقص بلغ نحو 58%.

وبالنسبة للهيكل الجغرافى لتجارة مصر مع دول التكتلات الثلاث نلاحظ انه بالنسبة للصادرات المصرية فإن اهم هذه الدول جنوب افريقيا حيث بلغت الصادرات المصرية اليها 409,65 مليون دولار عام 2010 وبلغت ذروتها في عام 2011 حيث بلغت 1006,03 مليون دولار، ثم بدأت في الانخفاض بعد ذلك حتى وصلت الي 54,19 مليون دولار في الربع الأول من العام 2015. ثم السودان حيث بلغت الصادرات المصرية اليها 704,69 مليون دولار فى عام 2010 إلا أنها اتجهت الي التناقص حتى بلغت في الربع الأول من عام 2015 الي 123,59.

تـأتي بعد ذلـك كينيـا وكانـت الصـادرات المصـرية اليهـا فـي العـام 2010 قـد بلغـت 258,19 مليـون دولار الا انهـا تراوحـت بـين الصـعود والهبـوط حتـى وصـلت فـي الربـع الأول مـن عـام 2015 الي 58,47 مليون.

أما بالنسبه للواردات فتأتي كينيا في مقدمة الدول التى تستورد منها مصر، ففي عام 2010 بلغت الواردات 206,6 مليون دولار – ارتفعت الي 335,77 مليون دولار في عام 2011 ثم انخفضت الي 320,48 مليون دولار في 2012 وتوالى الانخفاض حتى وصل الي 57,37 مليون دولار في الربع الأول من عام 2015، تليها كل من زامبيا ثم ليبيا وأخيراً جنوب افريقيا.

_أما عن الهيكل السلعى لتجارة مصر مع دول التكتلات الثلاث خلال الفترة من 2010-2015 فإن أهم الصادرات المصرية هي سكر قصب ناعم بقيمة 75,5 مليون دولار في العام 2014 يليه ترابيع وبلاط بقيمة 60,8 مليون دولار في العام 2014 ويليه مصنوعات من رخام بقيمة 59,5 مليون دولار في العام 2014، كما بدأت صادرات أجهزة استقبال للإذاعة وأسلاك للف البوينات تتزايد اعتباراً من العام 2014 بقيمة 53,57 مليون دولار. و من أهم السلع التى يتم العمل على زيادة صادراتها من مصر الى دول التكتل : مواد البناء مثل الحديد والصلب والأسمنت، و المنتجات الكيماوية والدوائية.

أما <u>الفصل الثالث</u>، الخاص ببعض أبعاد العلاقات الخارجية لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية مع العالم، فقد قام بالتعرف على العلاقات الخارجية لدول منطقة التجارة الحرة الثلاثية من خلال عرض الثلاث تكتلات المكونة لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية (السادك، الكوميسا، جماعة شرق افريقيا) ومؤشرات عن التجارة الخارجية والاستثمارات والميزان التجاري بالتكتلات الثلاث ثم عرض لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية ومؤشرات متوقعة لتاثير منطقة التجارة الحرة على التجارة البينية الافريقية.

ويلاحظ ان البلدان الأفريقية، ككتلة اقتصادية، تحتل مكانة متدنية نسبيا في التصنيف الاقتصادي العالمي. و بينما تعد القارة الأفريقية موطنا ل14% من سكان العالم، فإنها تقدم أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالى، وتتلقي 3% فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بالتجارة العالمية، تمثل القارة 1,8% فقط من الواردات و3,6% من الصادرات. بل وتعد هذه المعدلات أكثر انخفاضا في قطاع الخدمات 1,7% من الواردات، 1,8% من الصادرات. كما ان التجارة البينية الأفريقية تبلغ نحو 12% مقابل 60%، و40%و 30% حجم التجارة البينية الاقليمية التي حققتها أوروبا، وأمريكا الشمالية،

والآسيان، على التوالي. وحتى لو أخذنا في الاعتبار التجارة العابرة للحدود غير الرسمية وغير المسجلة في أفريقيا، فلن يتجاوز المستوى الإجمالي للتجارة البينية الأفريقية على الأرجح نسبة 20%، وهي نسبة لا تزال أكثر انخفاضا عن المناطق الرئيسية الأخرى في العالم.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لتطبيق منطقة التجارة الحرة في أفريقيا في: إنشاء سوق واحدة للسلع والخدمات، مع حرية حركة رجال الأعمال والاستثمار، مما يمهد الطريق لإنشاء اتحاد جمركي قاري. اضافة الى توسيع التجارة داخل أفريقيا من خلال المواءمة والتنسيق بين أنظمة تحرير التجارة داخل التجمعات الاقتصادية الإقليمية وعبر أفريقيا بشكل عام. وكذلك مواجهة التحديات التي تعوق التكامل الإقليمي والقاري. هذا بالاضافة الى تعزيز القدرة التنافسية التجارية والصناعية من خلال استغلال الفرص المتاحة لزيادة الإنتاج والوصول إلى الأسواق القارية وإعادة تخصيص أفضل للموارد.

وقد توصل الفصل الى عدد من النتائج من أهمها:

1- ان اقليم شرق افريقيا كان افضل الاقاليم اداءً عام 2013 حيث حقق معدل نمو قيمته 7,1% يليه اقليم غرب افريقيا، ولكن انخفض أداؤهما عام 2014 بمعدل قيمته 4,5% وهو نفس المعدل الذي حققته القارة ككل، ثم الجنوب الافريقي وهو اقل الاقاليم اداءً حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 3,1%.

2- ان السادك استطاعت ان تحقق اعلى مستوى للتجارة البينية عام 2013 حيث بلغ حجم التجارة البينية حوالي 36,1 مليار دولار، ثم الكوميسا بحوالي 11,3 مليار دولار، وجاء حجم التجارة البينية لدول الاياك منخفضا –حوالي 2,7 مليار دولار.

3- وضعت المجموعات الاقتصادية الإقليمية سياسات للتنافسية، وأنشئت وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا وتضطلع بدور تنسيق وتعزيز أنشطة الوكالات الوطنية لتشجيع استثمارات الكوميسا فضلا عن ذلك، عقدت أربعة منتديات للكوميسا في مجال الاستثمار بهدف تعزيز الكوميسا كوجهة استثمارية، وخلق روابط أعمال بين العناصر الفاعلة للأعمال في الكوميسا وخارج الكوميسا . ولدى جماعة شرق أفريقيا قانون نموذجي للاستثمار وهي تخطط لرفع مستواه إلى بروتوكول لجماعة شرق أفريقيا يعزز جماعة شرق أفريقيا كوجهة استثمارية . ويعد مجلس أعمال شرق أفريقيا أعلى هيئة لجمعيات الأعمال من القطاع الخاص والشركات في بلدان شرق أفريقيا الخمسة . ويعتبر دليل الأعمال لشرق أفريقيا أول دليل للأعمال في

منطقة الشرق الأفريقي وأكثرها شمولا. واستكملت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي السادك بروتوكولا بشأن التمويل والاستثمار ودخل حيز النفاذ في ابريل 2010 .

وبناء على مكتسبات منطقة التجارة الحرة بانضمام الثلاث تكتلات السادك والكوميسا والاياك TFTA، فمن المتوقع ان منطقة التجارة الحرة على مستوى القارة كلها لافيما بعد –CFTA – ستحقق فوائد كبيرة لافريقيا، بما انها تضم 54 دولة، بالاضافة الى تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير التعريفية، مما يسمح بتكوين الاقتصادات كبيرة الحجم وتنشيط التجارة البينية الأفريقية.

أما عن الفصل الرابع فقد استهدف استكشاف وتحليل المنافع الاستاتيكية والديناميكية التى يمكن أن تعود على الاقصاد المصرى من الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية الثلاثية، من خلال قياس مدى قدرة مصر على الاستفادة من فرص خلق التجارة Trade Creation ومدى تجنبها للآثار السلبية لتحويل التجارة Trade Diversion من قيام التجارة بينها وبين الدول المنضمة إلى تلك المنطقة فى ظل الاتجاه لمزيد من التحرير والتنسيق فى إطار المنطقة الثلاثية، وذلك باستخدام وتطبيق المؤشرات الاقتصادية الكمية المرتبطة بالتجارة الخارجية.

ولبلوغ الهدف المبين تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية :
تناول القسم الأول مؤشرات الأداء الاقتصادى الكلى لمصر مقارنة بالدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية الثلاثية، سواء المؤشرات الاقتصادية الكلية أو مؤشرات أداء التجارة الخارجية، كعوامل الحاكمة لإمكانية إستفادة مصر من الانضمام لتلك المنطقة.
وتعرض القسم الثانى لتحليل تطور أداء التجارة الخارجية لمصر مع الثلاثة تكتلات (السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى وتجمع دول شرق إفريقيا. و فى القسم الثالث تم التركيز على تقدير المكاسب الاستاتيكية والديناميكية المحتملة من إنضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية الثلاثية، وذلك من خلال قياس مدى قدرة مصر على الاستفادة من فرص خلق التجارة ومدى تجنبها للأثر التحويلى من قيام التجارة بين مصر والدول المنضمة لتلك المنطقة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، نشير إلى ما يتصل منها بالقسم الثالث، لما له من أهمية في السياق، على النحو الآتي:

- **يشير مؤشر تماثل الصادرات Export Similarity Index (ESI) إلى ارتفاع درجة تماثل إجمالى الصادرات بين مصر وكل من جنوب أفريقيا وناميبيا وموزمبيق وزيمبابوى**

ورواندا ومدغشقر وكينيا وزامبيا والسودان وتنزانيا حث تراوحت درجة تماثل إجمالى الصادرات ما بين 49% بين مصر وكل من السودان وتنزانيا و77% بين مصر وجنوب أفريقيا. مما يشير إلى أن مصر يمكنها تعظيم الاستفادة من فرص خلق التجارة مع هذه الدول فى منتجات نفس الصناعة أو القطاع، Intra– industry Trade، ولاسيما فى مجالى السلع المصنعة ومنتجات الوقود والتعدين، إلا أن ضعف درجة تماثل الصادرات فى مجال المنتجات الزراعية، يجعل للاتفاقية تأثيرا ضعيفا على انسياب السلع الزارعية.

- **أظهر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage أن كلا من مصر وسائر الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية تتمتع بميزة نسبية ظاهرة فى إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية، ولكن يتفاوت قوة ظهور تلك الميزة فيما بين الدول. وبالرغم من ظهور الميزة النسبية بدرجات متفاوتة فيما بين جميع دول المنطقة الثلاثية إلا أن درجة تماثل صادرات السلع الزراعية والغذائية بين مصر وتلك الدول ضعيفة جداً مما يحد من استفادة مصر من فرص "إنشاء التجارة" فى هذه المنتجات.**
- **أن كلا من ليبيا ورواندا وزامبيا وأنجولا والسودان وموزمبيق تظهر ميزتها النسبية بشكل أكثر قوة من مصر فى إنتاج وتصدير منتجات الوقود والتعدين. إلا أن درجة تماثل صادرات تلك المنتجات (الموجهة للعالم لكل من مصر والدول الأخيرة) مرتفعة مقارنة بباقى دول المنطقة الثلاثية، مما يشير إلى امكانية استفادة مصر من فرص خلق التجارة وزيادة التجارة فيما بينهم فى هذا المجال.**
- **أظهر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أن هناك منافسة قوية بين مصر وعدة دول من المنطقة الثلاثية ولاسيما جنوب افريقيا ومدغشقر وموريشيوس وليسوتو فى مجال السلع المصنعة، ولاسيما (الحديد والصلب، والكيماويات، والمنسوجات، والملابس الجاهزة. وترتفع درجة تماثل صادرات السلع المصنعة بشكل نسبى بين مصر وتلك الدول، مما يعنى أن مصر يمكنها الاستفادة من فرص خلق التجارة مع هذه الدول فى مجموعة السلع المذكورة ولاسيما (الحديد والصلب والمنسوجات والملابس الجاهزة).**
- **أن المكاسب المتوقعة لمصر من الإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة الثلاثية التى تنتج عن خلق التجارة تبدو محدودة رغم أن هناك فرص كبيرة لزيادة حجم التجارة بين مصر وتلك الدول. أما عن الآثار السلبية التى يمكن أن تنتج عن تحويل التجارة، فيلاحظ أن مصر أقل عرضة للمعاناه من تلك الآثار مقارنة بباقى دول المنطقة الثلاثية.**

وأخيرا فإن <u>الفصل الخامس</u> يتعلق باستكشاف المنهجيات المستخدمة في دراسات التكامل الإقليمي عموما، ودراسات التكامل الإفريقي خصوصا، بهدف المساهمة–في وقت لاحق– في عملية تقديم مقترح متكامل للمنهجية القياسية الأكثر ملاءمة بحث الآثار الاقتصادية للمنطقة الثلاثية على الاقتصادات الإفريقية والاقتصاد المصري.

وقد استعرضت الدراسة الأنواع الثلاثة للاقترابات المنهجية ذات الصلة وهي نماذج التوازن الجزئي ونماذج التوازن العام ونماذج الجاذبية. ويمكن الخلوص إلى ان مزيجا من الأنواع الثلاثة قد يكون الأنسب في مجال الاستنباط المحتمل لمنهجية أكثر تعقيدا.

وبعيدا عن التفصيلات الفنية لجوانب المنهجيات المستعملة، والتي قد تكون بعيدة عن الهدف من هذا الملخص، فإن المأمول ان تكون هناك مرحلة ثانية لهذا البحث، يكون من بين أهم أهدافها، تقديم الاقتراب المنهجي الملائم للغرض الكلي من الدراسة الحالية.

وعلى الله قصد السبيل.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

1- اسماعيل، أحمد عبد الرحمن، "الرؤية المستقبلية للصادرات المصرية فى إطار الكوميسا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2011.

2- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي رقم (133)، فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا، يونية 2000.

3- الشربينى،أحمد رشاد "الدورات الاقتصادية وعلاقتها بتدفقات التجارة الخارجية: دراسة (تطبيقية . مقارنة) بين الاقتصاد المصرى واقتصادات بعض الدول المتقدمة والنامية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (2014).

4- فادية عبد السلام، سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى من منظور الطلب النهائي (الجزء الثاني (في " سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى، المرحلة الأولى : الاطار النظرى، والمشكلات المنهجية، معهد التخطيط القومى، قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (51) مايو 1990.

5- مفوضية الاتحاد الافريقي، حالة التكامل في أفريقيا، (الإصدار 4).

6- نهلة أحمد أبو العز (د.) – الإطلاع على ملخص الدراسة بعنوان (تقييم مدى التقدم فى تحقيق التكامل الاقليمى بالقارة الافريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات الافريقية.

7- وزارة التجارة والصناعة الملخص التنفيذى عن العلاقات التجارية بين جمهورية مصر العربية ودول التكتلات الثلاث خلال الفترة من 2008-2016، القاهرة، اكتوبر 2016.

8- وزارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية، يونية 2015، دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا والتكتلات والدول المحورية خلال الفترة من 2010 حتى الربع الأول من 2015.

ثانياً- مراجع باللغة الإنجليزية

1. **Anderson, J and Van Wincoop, E. (2001), "Gravity with Gravitas, A Solution to the Border Puzzle", The National Bureau of Economic Research , WP No.8079.**
2. **Ardrew Mold and Rodgers Mukwaya, The Effects of the Tripartite Free Trade Area : Towards a New Economic Geography in Southern Eastern and Northern Africa? , Cr CREDIT Research paper , No.15/04.**
3. **Armington, p. (1969) "A Theory of Demand for products distinguished by place of production, International Monetary Fund staff papers, XVI, 1969.**
4. **B. Decaluwe , A. Martens , CGE Modeling and developing Economics A concise Empirical Survey of 73 Applications to 26 countries journal of policy Modeling , 1014 , 1988.**
5. **Common Market for Eastern and Southern Africa, op.cit.**
6. **Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee, (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013).**
7. **Cooper Rc and BF Massell (196s) " A New look at Customs Union Theory " ,Economic Journal No. 5,742-747.**
8. **David Luke, Zodwa Mabwza, The Tripartite Free Trade Area Agreement, A milestonle For Africa's regional Integration Process, 23 June 2015.**
9. **Dirk willenbockle, "General Equilibrium Assessment of The COMESA –EAC Tripartite FTA, Institute of Development studies at The Univ. of Sussex, sept. 2013 , MPRA Paper , NO. 51501, Posted 16., Nov. 2013.**

10. East African Community Secretariat, East African Community Facts and Figures – 2014, (Arusha, Tanzania: East African Community (EAC) Headquarters, September, 2014).
11. Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2015: industrializing through trade, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2015).
12. Evarist Mugisa and others, "An Evaluation of the implementation and Impact of The East African Community customs union, The East African Community , Final Report, March , 2009.
13. Frankel, Jeffrey A and Andrew k Rose (1998), "The Endogeneity of the optimum currency Area Criteria, Economic Journal 108, 1009-1025.
14. Fundira, Taku, "An analysis of Africa,s Export Performance and Export Similarity for Select Countries with the Tripartite Free trade Area Marke"t, Trade Law centre (tralac), the Swedish Embassy Nairobi, Trade Brief, No. S13TB03/2013, July. (2013).
15. Ghoneim, Ahmed, "Political Economy of Egypt's Regional Trade Integration Policy: The Case of Joining the Tripartite Free Trade Agreement", South African Institute of International Affairs (SAIIA, Economic Diplomacy Programme. Occasional Paper, No.196, December 2013.
16. George, Oscar," Trade Policy in the ECCU and Implications for Competitiveness: Assessing the Viability of the Canada-Caricom FTA, Eastern Caribbean Central Bank (ECCB). Working Paper Series, Special Edition, Basseterre, St Kitts and Nevis, West Indies, September, (2014).
17. GFA, Implications for Namibia in The Tripartite free Trade Agreement , 21 Feb. 2013. …….
18. GFA, op.cit, pp.7-9, p.114, table (50), SWOT analysis : Nambia',s opportunities and challenges in the TFTA.
19. Gong, Xinshu and Gu, Chengjun, "A Study on Trade of Complementarity among Xinjiang and Its Neighboring Countries", School of Economics & Trade, Shihezi University , China, Asian Social Science, Vol. 7, No. 1; January, (2011).
20. H.B. Chenery, Comparative Advantage and Development Policy, The American Economic Review.
21. Institute für Strategie – politick - sicherheits and Wirtschaftsberatung, Berlin,African Rigional Integration and the Role of the European Union, by Prof. Dr. Ludger Kùhnhard

22. **Kenen peter B. (1969) The Theory of Optimum Currency Areas : An Eclectic view. In Robert Mundell and A Swoboda (eds.) , Monetary Problems in The International Economy, Chicago : Univ. of Chicago press.**
23. **Kheir-El-Din, Hanaa. Fawzy, Samiha and El- Khawaga., Laïla, "The Egyptian-Turkish Free Trade Area Agreement: What are the Expected Benefits?, the Egyptien Center for Economic Studies (ECES), Working Paper No. 39, December, (1999).**
24. **Korea Review of International Studies, The Benefits of Rigional Economic Integration for Developing Countries in Africa : by Ombeni N. Mwasha.**
25. **Mariam elmallah, The Euro-Med Free Trade Area : An Empirical Assessment of The main trade Agreements' Effects, Faculty of Economics – La Sapienza Univ. of Rome, MPRA, Paper No.57448, 14 July 2014.**
26. **MC Donald, Their felder and Robinson (2007), GLOBE : ASAM Based Global CGE Model using GTAP Data, USNA working paper No. 14. US Naval Academy : Annapolis.**
27. **Mold & Rodgers , op.cit.**
28. **Peters, Enrique Dussel, "The Impact of China's Global Economic Expansion on Latin America", Center for Chinese-Mexican Studies , National Autonomous University , Mexico, Working Paper No. 4, December,(2008).**
29. **Stephen Kingah : Africa's integration paradox skingah @ cris.unu.edu**
30. **Tao, Xing, "Trade Integration and Business Cycle Convergence: is the relation robust across time and space?", PhD Thesis, Department of Economics and International Development, University of Bath, United Kingdom, August,(2007).**
31. **Thierry Warin and Others, Southern African Economic Integration, : Evidence from an Augmented gravity model, IZA DP No. 4316, July 2009.**
32. **Thierry Warin, ibid, 5-8.**
33. **UNCTAD (2015) , "Economic Development in Africa Report 2015- unlocking the potential of Africa's services trade for growth and development", Geneva, UNCTAD.**
34. **UNECA, Economic Report on Africa, 2015 : Industrialization Through Trade, part 2 : Industrialization – Trade Nexus, chapter 5 "Getting Trade Agreements to Advange Africa's Industrialization .**

35. **United Nations Development Program, African Economic Outlook 2014, Global Value Chains, and Africa's Industrialization, (New York: UNDP, 2014).**
36. **United Nations Development Program, African Economic Outlook 2014, op.cit.**
37. **United Nations Development Program, African Economic Outlook 2014, op.cit.**
38. **Valenzuela E. Anderson, K. & Hertel, T. (2008) , Impacts of Trade reform Sensitivity of model results to key assumptions, International Economics and Economic Policy , 4 (4).**
39. **World Trade Organization, Staff working paper ERSD-2011-14, Regional Integration in Africa by Trudi Hartzenberg. Oct.2011.**

ثالثاً: مواقع ذات صلة على الشبكة الدولية للمعلومات

1- موقع مصر العربية : "شرق افريقيا EAC"

2-http://www.masralarabia.com

3- الموقع الرسمى لتجمع السادك http://www.sadc.int

4- http://www.doingbusiness.org/methodology

5- http://wafd.org/010 D 8% 70d D9% 85% D8%b5%D8%AF%D8%D9%88%D9%86-%D8%B9

6- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء :

www.capmas.gov.eg

6- http://www.tralac.org/wp-content/blogs.dir/12/files/2013/07/S13TB032013-Fundira-Export-similarity-of-select-countries-within-T-FTA-20130702-fin.pdf.
7- http://www.eccb-centralbank.org/PDF/working/wp-special-sept-2014.pdf.
8- https://www.saiia.org.za/occasional-papers/470-political-economy-of-egypt-s-regional-trade-integration-policy-the-case-of-joining-the-tripartite-free-trade-agreement/file
9- **http://opus.bath.ac.uk/431/1/ TaoXingThesis.pdf**
10- **www. Nottingham. ac. uk /economics /credit/**

11- http://www.nber.org/paper/W8079.

الملاحـــــق

أولا : جداول ملحقة

ثانيا: نص الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية

أولا : الجداول الملحقة : جدول رقم (1)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لمصر وباقى الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية

البيان	مصر	جنوب أفريقيا	أنجولا	كينيا	بوروندى	جزر القمر	جيبوتى	الكونغو	أوغندا	اثيوبيا	ليبيا	ليسوتو	مدغشقر	بتسوانا
الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (بالمليون دولار أمريكى)، 2015	330778,55	314571,95	102626,93	63398,04	3097,32	565,69	1727,00	35237,74	27529,25	61539,71	5742,00	2278,04	9738,65	14389,72
المتوسط السنوى لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (2000-2015)	4,16	3,11	7,58	4,47	2,89	2,66	4,14	4,91	6,51	8,99	4,55	3,97	2,84	4,21
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالدولار الأمريكى)، 2015	3614,75	5723,97	4101,47	1376,71	277,07	717,45	1945,12	456,05	705,29	619,17	5517,78	1066,99	401,84	6360,14
معدل التضخم (محسوباً بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين)، 2015	10,36	4,59	10,28	6,58	5,55	3,43	2,11	غ. متاح	5,23	10,13	2,61	3,18	7,40	3,06
البطالة كنسبة من اجمالى القوى العاملة (متوسط 2000-2015)	10,57	24,69	6,85	9,44	7,17	6,59	غ. متاح	6,60	3.43	5,62	19,17	30,45	3,83	19,99
صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشركنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (2000-2015)	2,93	1,70	4,67	0,67	0,75	1,02	8,52	1,86	4,14	2,55	2,23	2,95	5,61	3,86
نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج المحلى الإجمالى (متوسط 2000-2015)	17,33	16,10	3,38	12,22	10,92	5,06	2,59	19,11	8,47	4,91	4,68	18,38	13,58	6,38
معدل النمو السنوى للقيمة المضافة الصناعية (متوسط 2000-2015)	3,99	2,42	غ. متاح	3.27	1,49-	4,15	2,81	5,31	5,79	9,47	غ، متاح	5,96	4,87	4,30

البيان	مالاوى	موريشيوس	موزمبيق	ناميبيا	رواندى	سيشل	جنوب السودان	سوازيلاند	السودان	تنزانيا	زامبيا	زيمبابوى	إريتريا
الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (بالمليون دولار أمريكى)، 2015	6403,82	11681,76	14807,08	11491,51	8095,98	1437,72	9015,22	4118,49	97156,12	45628,25	21154,39	14419,19	غ. متاح
المتوسط السنوى لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (2000-2015)	4,39	4,37	7,43	4,92	7,66	3,16	4,29-	3,26	5,31	6,60	6,52	0,95-	غ، متاح
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالدولار الأمريكى)، 2015	371,99	9252,11	529,24	4673,57	697,35	15476,02	730,58	3200,14	2414,72	878,98	1304,88	924,14	غ، متاح
معدل التضخم (محسوباً بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين)، 2015	21,25	1,29	3,55	3,41	2,52	4,04	50,15	5,69	16,91	5,59	10,10	2,40-	غ، متاح
البطالة كنسبة من اجمالى القوى العاملة (متوسط 2000-2015)	7.64	7,98	22,68	21,76	0,60	غ. متاح	غ. متاح	22.75	14,73	3,32	14,37	5,25	7,39
صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشركنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (2000-2015)	3,60	2,55	14,02	6,26	1,58	13,44	1,87-	1,93	3,90	4,11	5,99	1,46	2,43
نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج المحلى الإجمالى (متوسط 2000-2015)	12,00	18,35	13,49	13,14	5,74	10,80	غ. متاح	34.51	6,89	7,81	9,30	14,47	8,06
معدل النمو السنوى للقيمة المضافة الصناعية (متوسط 2000-2015)	4,29	1,76	7,17	3,03	6,52	3,20	غ. متاح	3.67	6,68	7,40	5,31	3,12-	6,00-

المصدر: تم بناء الجدول اعتماداً على البيانات المتاحة لدى: World Development Indicators Database

جدول رقم (2)

مؤشرات أداء التجارة الخارجية لمصر وباقى الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية

	نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالى 2015	معدل نمو الصادرات (متوسط سنوى للفترة 2000-2015)	الاحتياطيات الدولية بدلالة شهور الواردات
مصر	34,85	7,46	2,61
جنوب أفريقيا	62,45	2,88	4,76
أنجولا	70,07	غ. متاح	6,48
بتسوانا	105,95	5,03	11,01
بوروندى	35,78	9,12	1,93
جزر القمر*	77,17	9,80	7,15
جيبوتى*	134,24	4,03	3,22
الكونغو*	165,65	1,64	3,16
إريتريا*	37,53	23,14	غ. متاح
اثيوبيا**	37,17	3,68-	2,35
كينيا	44,81	4,41	4,43
ليبيا	99,62	5,45	31,69
ليسوتو	غ. متاح	غ. متاح	4,96
مدغشقر	78,95	7,72	2,09
مالاوى	64,85	25,93	2,24
موريشيوس	107,95	3,42	4,22
موزمبيق	99,69	16,39	2,83
ناميبيا	112,04	3,21	2,45
رواندى	45,33	14,48	4,07
سيشل	181,29	3,53	4,17
جنوب السودان	غ. متاح	7,24	غ. متاح
سوازيلاند	102,69	4,79	2,72
السودان	19,10	7,13	0,17
تنزانيا	47,97	11,41	3,66
أوغندا	46,48	10,97	4,05
زامبيا	84,32	27,40	3,86
زيمبابوى	75,60	0,20-	0,66

المصدر: تم بناء الجدول اعتماداً على البيانات المتاحة لدى: World Development Indicators Database

جدول رقم (3): تطور صادرات مصر للدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية خلال الفترة (2000-2015)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
بوروندي	158,7	139,4	162,3	114,1	54,9	218,5	104,2	82,0	3174,5	12807,5	16839,9	13994,9	11325,8	11302,3	10055,2	6333,9
جزر القمر	غ،متاح	غ،متاح	0,1	0,3	164,7	8,7	2,8	109,1	50,2	97,9	622,1	111,2	252,2	190,5	860,1	716,5
الكونغو	226,6	1456,4	284,2	252,8	227,9	481,8	1547,0	1883,2	6951,6	21815,6	19992,0	17455,6	24990,8	31567,3	35149,2	15736,6
جيبوتي	3668,2	1482,3	1664,9	3606,4	8187,1	8292,3	4183,6	4728,5	21404,2	28067,1	29963,4	44430,2	35083,4	19673,0	20648,0	21542,7
إريتريا	1398,1	420,6	768,5	1161,2	1062,2	2447,0	737,3	884,1	14469,3	36119,3	59672,6	62278,9	57451,5	63384,4	49788,9	47214,5
أثيوبيا	1666,7	2500,5	4314,5	4161,5	6607,4	19674,4	10792,2	10429,6	64797,3	41750,1	48750,9	49462,0	40978,8	74135,2	87618,2	110933,9
كينيا	9553,3	19853,4	14689,0	22999,6	32280,9	49567,0	45033,4	75331,6	113907,7	115728,5	249332,5	229996,1	280928,4	242807,0	243215,5	235807,5
ليبيا	62321,2	45292,6	69818,8	109430,4	70938,7	148575,2	166568,2	244539,7	802368,9	1002065,6	1208421,5	555823,0	1430663,3	1278774,5	987334,9	558703,6
مدغشقر	774,9	1459,4	1119,2	4210,9	2520,2	3339,5	4241,6	4161,8	577,1	903,9	1106,2	317,2	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح
ملاوي	74,3	7,9	280,0	817,2	680,2	1530,4	611,5	618,0	1935,0	1113,7	2877,0	2345,0	3011,7	3139,9	3626,3	3036,7
موريشيوس	3335,7	5205,0	2432,8	3764,3	4798,8	5571,8	5440,3	11997,1	16933,3	22219,5	30039,5	32667,6	30559,7	31985,8	27308,1	18724,5
رواندا	604,8	61,4	156,5	608,3	593,6	498,8	244,0	329,2	7724,2	11401,6	15352,6	16489,3	16878,4	19830,7	20867,9	19684,6
سيشيل	3,7	1,6	5,5	16,1	4,1	72,0	15,6	6,7	1417,5	226,3	1137,6	2114,1	2496,4	3630,1	3201,4	3291,4
السودان	33358,0	غ،متاح	35347,2	80673,8	99089,8	184024,7	192267,4	163003,9	542895,0	557168,7	675880,5	536025,4	449464,9	547278,9	391722,6	510616,9
سوازيلند	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	33,1	529,5	405,1	862,5	310,5	42,2	غ،متاح	1412,0	702,9	1147,0	8039,3	3017,2	29084,8
أوغندا	868,8	713,9	999,2	1018,0	1296,7	2744,3	3786,3	6694,5	19496,6	18679,0	24725,4	61221,7	41266,9	44454,1	48128,0	45549,1
زامبيا	372,0	692,1	644,4	3925,6	1057,4	1449,7	741,5	2075,4	7567,0	8117,0	12796,7	33620,9	42177,0	19498,2	31090,4	14642,4
زمبابوي	2573,7	516,9	241,2	269,5	648,5	933,2	274,0	361,9	1207,6	3077,3	13520,1	11611,2	11366,7	8303,4	13459,8	12382,0
أنجولا	500,0	574,7	3183,9	2499,7	4646,9	3765,7	2607,3	2925,9	25114,8	42587,9	17718,6	24523,4	25232,5	29334,1	38303,5	31955,6
بوتسوانا	غ،متاح	38,0	26,5	غ،متاح	8,1	غ،متاح	30,7	20,9	24,8	138,8	43,1	غ،متاح	172,6	2,6	54,5	20,8
ليسوتو	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	1,9	غ،متاح	10,8	غ،متاح	102,3	غ،متاح	9,5	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح
موزمبيق	75,1	726,0	11,7	233,3	1086,6	538,6	838,5	356,6	4723,1	20391,3	10030,0	4761,1	3091,9	6101,5	5108,7	3210,0
ناميبيا	11,5	14,5	27,1	77,7	57,2	336,2	194,3	127,2	333,46	258,2	421,8	21,0	غ،متاح	506,4	1283,4	97,0
الصومال	352,7	101,7	2915,9	204,9	444,7	573,2	426,6	1448,2	6579,3	26581,0	19188,3	72891,3	18743,4	24711,6	40127,7	54121,0
جنوب أفريقيا	3778,2	4752,0	4714,0	28700,7	16221,7	14560,1	8818,9	15728,4	56298,7	28868,8	395112,8	1005305,5	522584,9	319870,9	145025,6	120797,3
تنزانيا	1213,3	3800,1	2278,6	3401,5	3657,8	7249,1	7022,6	7194,0	20760,8	17410,1	28937,2	44680,3	52339,2	32067,2	28392,9	23743,3
العالم	4501280	4140835	4678202	6161193	7680306	10575575	13555670	15968557	26082046	24086088	27255643	31528728	29239962	28893921	26692509	21119713

المصدر: صندوق النقد الدولى IMF،التقرير السنوى لإتجاهات التجارة Direction of Trade (DOT)، **أعداد مختلفة.**

جدول رقم (4): تطور واردات مصر من لدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية خلال الفترة (2000-2015)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
بوروندي	7,6	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	2,5	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	1078,2	816,0	257,2	517,7	226,5	13,4	247,6	246,2
جزر القمر	غ،متاح	غ،متاح	13,0	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	202,2	134,2	173,8	144,0	327,4	508,4	415,2
الكونغو	غ،متاح	غ،متاح	22,5	غ،متاح	173,3	62,0	غ،متاح	غ،متاح	937,7	163,4	189,1	10645,6	52723,5	30449,6	30072,6	22945,2
جيبوتي	غ،متاح	665,7	7324,6	3933,7	983,0	1295,5	7144,2	6678,4	13824,9	15539,2	43310,8	29750,8	12100,4	9022,3	749,0	6388,9
إريتريا	غ،متاح	3,1	غ،متاح	28,3	1053,0	50,5	3,6	22,0	188,0	468,3	1992,3	1361,1	3916,3	9309,0	4953,4	5245,8
أثيوبيا	5462,1	3808,9	8650,8	3295,8	5567,3	12270,9	22367,6	16428,9	12044,8	7894,3	10622,9	20484,0	28205,9	40052,5	49940,5	33474,6
كينيا	94738,7	95119,3	138658,8	60420,7	2435,6	3934,9	2044,1	12544,4	199450,5	206479,8	206080,2	335725,3	307799,3	258007,3	325693,7	262298,2
ليبيا	52675,5	39676,5	43086,3	36752,1	44148,0	118616,9	101585,5	196268,3	259519,0	210358,6	334751,4	61277,4	140079,5	100165,7	49797,4	88794,1
مدغشقر	43,8	251,5	76,7	534,2	561,6	431,0	140,2	169,9	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح
ملاوي	13836,5	25342,3	33934,5	31122,5	21247,6	24155,9	17630,0	33745,5	1673,8	16727,5	39111,7	55854,6	6035,3	12789,9	9577,8	11790,9
موريشيوس	17,2	109,8	28,9	3,2	282,5	غ،متاح	41,0	87,4	318,8	424,4	961,4	2237,0	2355,8	1985,6	1532,0	2314,2
رواندا	غ،متاح	غ،متاح	2,0	غ،متاح	غ،متاح	5234,3	غ،متاح	9,9	200,2	3459,6	1641,2	262,2	851,9	426,8	359,4	99,0
سيشيل	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	72,4	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	غ،متاح	23,8	19,1	179,6	457,7	40,6	غ،متاح
السودان	غ،متاح	64064.0	56604,2	48394,9	70347,4	64141,8	59534,1	49570,1	48399,2	43367,4	41620,1	26700,1	19236,0	73642,4	89603,6	18257,9
سوازيلند	6,1	18,6	1792,8	غ،متاح	8,5	385,1	غ،متاح	151,0	1090,5	49,3	621,8	129,7	31,9	14490,0	93,3	56,8
أوغندا	1175,4	2592,4	819,0	721,5	1308,8	1447,7	1017,8	21556,1	5436,5	4712,0	2060,3	6819,4	3752,7	2663,9	2165,9	1453,0
زامبيا	9708,1	42722,6	42468,3	34796,6	47706,3	62235,0	23283,1	21278,8	594221,3	193155,6	259325,8	352393,3	256469,1	155105,8	80727,3	102974,7
زمبابوي	9,71	42,72	42,47	34,80	47,71	62,24	23,28	21,28	594,22	193,16	259,33	352,39	256,47	155,11	80,73	102,97
أنجولا	42,5	3,5	8,2	275,6	1345,5	غ،متاح	48,8	83,5	26,3	51,9	غ،متاح	9,4	غ،متاح	493,7	غ،متاح	2,8
بوتسوانا	غ،متاح	غ،متاح	50,7	غ،متاح	70,5	غ،متاح	غ،متاح	20,1	غ،متاح	11,1	26,2	25,0	122,1	125,9	154,9	23,2
ليسوتو	غ،متاح	40,4	9,9	غ،متاح	غ،متاح	0,0	غ،متاح	104,5	417,0	غ،متاح	16,3	78,6	610,8	463,9	123,7	غ،متاح
موزمبيق	0,8	1682,3	734,1	7530,4	غ،متاح	10,7	غ،متاح	485,4	226,7	12,0	86,7	21,1	27,3	2,7	4692,9	182,1
ناميبيا	235,5	غ،متاح	غ،متاح	1,3	غ،متاح	764,0	غ،متاح	غ،متاح	183,1	188,1	519,6	601,2	غ،متاح	234,8	4411,6	936,3
الصومال	450,5	460,3	2170,1	682,2	950,7	108,0	46,4	100,8	300,3	290,1	303,2	432,9	275,9	456,0	707,7	517,8
جنوب أفريقيا	19817,3	18748,3	9854,0	23147,8	7676,1	14748,0	13885,9	31827,4	119384,8	134753,9	159888,7	76886,2	94832,5	77391,1	45075,3	94882,0
تنزانيا	1555,5	3227,3	3566,3	5917,4	5200,8	6318,1	2773,1	1588,5	1225,2	2482,2	5818,2	8445,7	6510,0	2436,4	8120,5	1305,2
العالم	14089435	12720437	12496060	10892869	12841296	19665345	20343741	26710524	52426610	44654874	52814681	62155828	67521979	65152139	68188488	69788200

المصدر: صندوق النقد الدولى IMF،التقرير السنوى لإتجاهات التجارة Direction of Trade (DOT)، **أعداد مختلفة،**

ثانيا:

نص الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية الثلاثية [1]

ديباجة:

نحن الدول الأعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا (والدول الشريكة في مجموعة شرق أفريقيا والدول الأعضاء في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمشار إليهم في هذه الاتفاقية باسم "الدول الأعضاء في الثلاثية، إذ نستذكر ونؤكد وشائج النضال من أجل الحرية والتحرر والصداقة والتضامن والتاريخ والثقافة المتينة التي لا تنفصم والتي تجمع بين شعوب وحكومات الدول الأعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ، واعترافاً منا ببيان كمبالا الصادر عن القمة الثلاثية في 22 أكتوبر 2008 والذي اتفق بموجبه رؤساء الدول والحكومات الذين يمثلون المجموعات الإقليمية الاقتصادية الثلاثة على أنه ينبغي على هذه المجموعات أن تشكل اتحاداَ جمركياً واحداً يبدأ بمنطقةٍ للتجارة الحرة ، واعترافاً منا بمذكرة التفاهم الثلاثية وبنودها المتعلقة بالترتيبات الثلاثية ، والتزاماً منا بتصدر وتسريع وتيرة عملية التكامل الإقليمي في ظل اتفاقية تأسيس المجموعة الاقتصادية الإفريقية وقانون تأسيس الاتحاد الأفريقي من خلال المبادرات الإقليمية، وقد أخذنا علماً بنصوص الاتفاقية التأسيسية لمناطق التجارة الحرة في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والاتفاقية التأسيسية لمجموعة شرق أفريقيا والبرتوكول التجاري لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ،وقد عقدنا العزم على أن نبني على النجاح وأفضل الممارسات التي تحققت في سياق تحرير التجارة داخل المجموعات الإقليمية الاقتصادية الثلاث ،والتزاماً منا بحسم التحديات الناجمة عن تعدد العضوية.

وقد أخذنا بعين الاعتبار أن التجارة في السلع والخدمات والبنيات التحتية والاستثمارات عبر الحدود ينبغي أن تكون هي مجالات التعاون الرئيسية ،وقد عقدنا العزم على اتخاذ التدابير

([1]) المصدر: مركز الخدمات الاعلامية العالمية بالسودان، نشر بتاريخ 2015/6/12، متاح على الرابط التالى:
http://gmsudan.sd/ar/index.php/documents/1296-%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D8%A9.html

اللازمة لتقليل نفقات ممارسة العمل التجاري وتهيئة بيئةٍ مواتيةٍ لتطوير القطاع الخاص ،ووعياً منا بأهمية دور الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف والدخول لغالبية سكان الدول الأعضاء في الثلاثية، واعترافاً منا بالمساهمة المقدرة لتجارة السلع والخدمات في الدخل القومي الإجمالي وأهمية الخدمات من قبيل الاتصالات والنقل والتمويل والطاقة والمسائل اللوجستية والبنيات التحتية للعمل التجاري، وقد عقدنا العزم على تحقيق مستوى وقدرٍ موثوق به من تحرير الخدمات والتصنيع وحركة رجال الأعمال ودعم تقوية البنيات التحتية وتشجيع التنافس وبناء قدرات الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، والمساهمة في تعميق التعاون بين الدول الأعضاء في الثلاثية، وإقراراً منا بأن تنمية التجارة والاستثمار ضروريةً للتكامل الاقتصادي في الإقليم وأنه يؤدي إلى خلق فرصٍ جديدة لقطاع الأعمال الديناميكي، واقتناعاً منا بأن وجود إطارٍ للتعاون التجاري بين دول الثلاثية يقوم على العدالة والتنافس النزيه والمنافع المتبادلة من شأنه أن يسهم في خلق مجتمع تنموي قابل للحياة .

وإدراكا منا لتباين مستويات التنمية بين الدول الأعضاء في الثلاثية ، والحاجة إلى المشاركة العادلة في منافع التكامل الاقتصادي الإقليمي.

والتزاماً منا بتحسين القدرة التنافسية للدول الأعضاء في الثلاثية على مستوى الأعمال والصناعة والمستويات الإقليمية في سبيل الاستفادة القصوى من فرص التجارة الإقليمية والدولية، واعترافاً منا بالتقدم التي تم تحقيقه في مجال إلغاء رسوم الصادرات والواردات داخل مجموعاتنا الاقتصادية الإقليمية وكذلك إلغاء غيرها من العوائق التجارية،وإذ نثمن التقدم الذي أحرزته المجموعات الإقليمية الاقتصادية في جعل المجموعات منطقة واحدة للاستثمار والبناء على هذا التقدم ، وإذ نعترف بالتزاماتنا الدولية بموجب الاتفاقيات الحالية.

فإننا نتفق على ما يلي:

الجزء (1) التفسير والتأسيس والأهداف والمبادئ

المـــادة 1 : تفسير في هذه الاتفاقية وما لم يقتضي السياق خلاف ذلك فإن :

- **"اتفاقية" يُقصد بها هذه الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية .**
- **الكوميسا" يُقصد بها السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي التي أنشأتها الاتفاقية التأسيسية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والتي دخلت إلى حيز النفاذ في 8 ديسمبر 1994.**

- **"الرسوم الجمركية" يُقصد بها الرسوم المحددة في التعريفة الجمركية التي تخضع لها السلع الداخلة إلى المنطقة الجمركية لدولةً عضو/أو شريكة أو الخارجة منها.**
- **""المناطق الإقتصادية الخاصة" يُقصد بها المنطقة الاقتصادية المحددة في دولةٍ عضو/شريكة في الثلاثية والتي تسري فيها لوائح قد تختلف عن تلك السارية في المناطق الأخرى داخل نفس الدولة العضو/الشريكة في الثلاثية بغرض اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية الخبرات والتقنيات .**
- **"TBT"يُقصد بها العوائق الفنية للتجارة.**
- **"العبور يُقصد به الإجراءات الجمركية التي يتم بموجبها نقل البضائع الخاضعة للرقابة الجمركية خلال أراضي دولةٍ عضو/شريكة في الثلاثية إلى أراضي دولةٍ أخرى عضو في الثلاثية.**
- **"إيـاكُ "EAC يُقصد بها مجموعة شرق أفريقيا التي أنشأتها الاتفاقية التأسيسية لمجموعة شرق أفريقيا والتي دخلت إلى حيز النفاذ في 7 يوليو 2007.**
- **"رسوم الاستيراد " " يُقصد بها أي رسوم أو ضريبة جمركية ذات أثرٍ مماثل يتم فرضها على استيراد سلعٍ يتم شحنها من أي دولةٍ عضو في الثلاثية لمستلمٍ في دولةٍ أخرى عضو في الثلاثية لكنها لا تشمل أي:**

  أ– رسومٍ مساوية للضرائب الداخلية المفروضة بما يتسق مع المادة 3 (2) من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة (الجات) لسنة 1994 ومذكراتها التفسيرية المتعلقة بالسلع المنافسة أو البديلة للطرف الموقع على هذه الاتفاقية أو المتعلقة بالسلع التي تم استخدامها في تصنيع أو إنتاج كل أو جزء من السلع المستوردة.

  ب – رسوم مكافحة الإغراق أو رسوم التعويض الموازي المفروضة بموجب المادتين 6 و 16 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة (الجات) لسنة 1994 المادة المتعلقة بتدابير الدعم والتعادل.

  ج– رسوم الضمان المفروضة بموجب المادة 21 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة (الجات) لسنة 1994 واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الضمانات والمادة 17 من هذا الفصل.

- **"معاملة الدولة الأولى بالرعاية " " يُقصد بها أن المزايا التي تمنحها أي دولة عضو في الثلاثية لأي دولة ثالثة خارج نطاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية يتم منحها لدول الثلاثية الأخرى .والغرض من ذلك هو ضمان أن الشركاء في منطقة التجارة الحرة**

الثلاثية يتاجرون مع بعضهم البعض بشروط على نفس جودة الشروط التي يتم منحها للدول غير الشريكة في منطقة التجارة الحرة الثلاثية أو أفضل منها. ويتم تقديم هذه المزايا بناء على المعاملة بالمثل.

- **"عوائق غير جمركية " " يُقصد بها إي عائق للتجارة بخلاف رسوم التصدير والاستيراد.**
- **"قيود كمية " " يُقصد بها أي حظورات أو قيود مفروضة على الواردات من دولةٍ عضو في الثلاثية أو على صادراتها سواء أن تم تطبيقها من خلال نظام الحصص أو رخص الاستيراد أو ممارسات تخصيص النقد الأجنبي أو غيرها من التدابير والمتطلبات التي تقيد الواردات أو الصادرات.**
- **"REC "يُقصد بها مجموعة إقليمية اقتصادية .**
- **"إقليم" يُقصد به المنطقة الجغرافية التابعة للدول الأعضاء في الثلاثية.**
- **"سادك "تعني مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي التي أنشأتها الاتفاقية التأسيسية.**
- **مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والتي دخلت إلى حيز النفاذ في 30 سبتمبر 1993.**
- **" SMCA "يُقصد بها تقييم اتساق المواصفات والمقاييس والاعتماد.**
- **" "SPS"يُقصد بها التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.**
- **"الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية " تعني الدول الأعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي ، والدول الشريكة في مجموعة شرق أفريقيا والدول الأعضاء في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي الأطراف في هذه الاتفاقية وأيٍ من أعضاء الإتحاد الأفريقي الآخرين الراغبين في أن يصبحوا أطرافاً في هذه الاتفاقية .**
- **"دولة ثالثة" تعني أي دولة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية.**
- **"الهندسة المتباينة" تعني مبدأ المرونة الذي يسمح باستمرار التعاون بين الدول الأعضاء في مشروعٍ أكبر للتكامل في مجالات مختلفة وبوتيراتٍ مختلفة (استخدم تعريف متفق عليه وأورده تحت المادة 5 " WTO " .(تعني منظمة التجارة العالمية**

<u>المادة 2 :</u> إنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية

بهذا يتم إنشاء منطقةٍ للتجارة الحرة الثلاثية بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

<u>المادة 3</u> : النطاق والتغطية

يشمل نطاق هذه الاتفاقية دون الإنقاص من الأغراض التي سبق تحديدها في هذه الاتفاقية من الآتي :

أ. تجارة السلع.

ب.تجارة الخدمات.

ج.الأمور الأخرى ذات الصلة بالتجارة.

المادة 4 : أهداف عامة

تكون الأهداف العامة لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية هي:

أ. تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم الثلاثية.

ب.إنشاء سوقٍ واحدٍ كبير يسمح بحرية حركة السلع والخدمات لتشجيع التجارة البينية الإقليمية.

ج. تعزيز عمليات التكامل الإقليمي والقاري .

د. إقامة منطقةٍ قوية للتجارة الحرة لفائدة شعوب الإقليم.

المادة 5 : أهداف محددة

في سبيل تحقيق الأهداف المحددة في المادة 3 أعلاه ، تعمل الدول الأعضاء في الثلاثية على:

أ. العمل على نحو مضطرد على إلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية لتجارة السلع.

ب. تحرير تجارة الخدمات.

ج. التعاون لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية وتدابير تسهيل التجارة.

د. تأسيس وتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في الثلاثية في كافة المجالات ذات الصلة بالتجارة .

هـ. إقامة إطارٍ مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة الثلاثية والمحافظة عليه.

المادة 6 : المبادئ

تشمل المبادئ التي تحكم هذه الاتفاقية ما يلي:

أ.أن تستمد الاتفاقية قوة دفعها من الاقتصادية الإقليمية أو الدول الأعضاء .

ب.الهندسة المتباينة.

ج. المرونة والمعاملة الخاصة والتمييزية.

د. الشفافية.

هـ. البناء على ما سبق الاتفاق عليه.

و. تعهد واحد فيما يتعلق بمختلف مراحل الاتفاقية.

ز. معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

ح. المعاملة الوطنية.

ط. المعاملة بالمثل.

ي. التحرير الجوهري.

ك. اتخاذ القرارات بالإجماع.

ل .أفضل الممارسات في المجموعات الإقليمية الاقتصادية، والدول الأعضاء في الثلاثية والاتفاقيات الدولية الملزمة للدول الأعضاء في الثلاثية.

الـجـــزء (2)

- عدم الـتـمـييـز

الــمــادة 7 : معاملة الدولة الأولى بالرعاية

1. **تمنح الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية بعضها البعض معاملة الدولة الأولى بالرعاية.**
2. **لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمنع أيٍ من الدول الأعضاء في الثلاثية من الإبقاء على عضويتها في اتفاقيات التجارة التفضيلية أو الدخول في اتفاقيات جديدة مع دولٍ ثالثة شريطة أن تمتد المحاسن والمزايا والامتيازات الممنوحة للدولة الثلاثية بموجب مثل هذه الاتفاقية للدول الأعضاء في الثلاثية عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل.**
3. **لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمنع دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء في الثلاثية من الدخول في اتفاقيات تفضيلية بين بعضها البعض تهدف إلى تحقيق أهداف هذه الاتفاقية شريطة أن تمتد المعاملة التفضيلية الممنوحة في إطار هذه الاتفاقيات للدول الأعضاء الأخرى على أساس المعاملة بالمثل وعدم التمييز.**
4. **يتم الإبلاغ بكافة الاتفاقيات التي يتم الدخول فيها بموجب الفقرة 1 و 2 أعلاه للجنة الوزارية القطاعية الثلاثية.**

الــمــادة 8 : المعاملة الوطنية

1. تمنح الدولة العضو /الشريك في الثلاثية للمنتجات المستوردة من دولة عضو/شريك في الثلاثية معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة لمثيلاتها من المنتجات المحلية بعد عبور المنتجات المستوردة عبر الجمارك. وتسري هذه المعاملة على كافة التدابير التي تؤثر على بيع وشروط بيع مثل هذه المنتجات وفقاً للمادة 3من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) لعام 1994.

الجزء (3) : تحرير تجارة السلع

المادة 9 : إلغاء رسوم الواردات

1- لا تفرض الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية أي رسوم واردات جديدة أو أي رسوم ذات أثر مساوي باستثناء تلك المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية، شريطة أن لا يسري ذلك على السلع غير الخاضعة للتحرير.

2- لاتسري الأحكام الواردة في الفقرة:1 على السلع غير الخاضعة للتحرير.

3- تعمل الدول الأعضاء في الثلاثية على نحو مضطرد على إلغاء رسوم الواردات عملاً بالجداول المضمنة في الملحق 1 من هذه الاتفاقية.

المادة (10) : العوائق غير الجمركية

1- تقوم الدول الأعضاء /الشريكة في الثلاثية بإلغاء كافة العوائق غير الجمركية القائمة التي تعيق التجارة بينها ولا تفرض أي عوائق جديدة وذلك عملاً بأحكام الملحق 3.

2- تعترف الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية بالآليات القائمة للتبليغ عن العوائق غير الجمركية ورصدها وإلغائها والتي أنشأتها المجموعات الإقليمية الاقتصادية ، كما تتعهد بتنسيقها في آليةٍ واحدةٍ على النحو الذي نص عليه الملحق 3.

المادة 11 : إلغاء القيود الكمية

لا تفرض الدول الأعضاء في الثلاثية أي قيودٍ كمية على الواردات أو الصادرات في سياق التجارة مع الدول الأخرى الأعضاء في الثلاثية باستثناء ما تنص عليه المادة 11 (2) من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية التجارة لعام 1994 واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الضمانات والمادة 41 والمادة 42 والملحق 2 من هذه الاتفاقية بشأن المعالجات التجارية.

المادة 12 : قواعد المنشأ

تكون السلع مؤهلة للحصول على معاملةٍ تفضيلية بموجب هذه الاتفاقية إذا كان منشأها أي من الدول الأعضاء في الثلاثية طبقاً للمعايير والشروط الواردة في الملحق 4 بشأن قواعد المنشأ .

الجزء (4) : التعاون الجمركي وتسهيل التجارة

المادة 13 : التعاون الجمركي

تقوم الدول الأعضاء/الشريكة باتخاذ التدابير المناسبة بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالتعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة لضمان التطبيق الفعّال لأحكام هذه الاتفاقية حسبما هو منصوص عليه في الملحق 5.

المادة 14 : تسهيل التجارة

1. **تتفق الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية على تصميم وتوحيد وثائق ومعلوماتها التجارية والجمركية وفقاً للمعايير المقبولة دولياً مع الأخذ بعين الاعتبار استخدام أنظمة معالجة البيانات الالكترونية.**
2. **تحرص الدول الأعضاء في الثلاثية على التطبيق الكافي والفعال لهذا النص حسبما ينص عليه الملحق 6 من هذه الاتفاقية.**
3. **تتعهد الدول الأعضاء في الثلاثية بالشروع في برامج لتسهيل التجارة وفقاً للملحق 6 تهدف للأتي :**

أ. تقليل تكاليف معالجة الوثائق وحجم العمل المنطوي على استخدام الورق فيما يتعلق بالتجارة بين الدول الأعضاء في الثلاثية.

ب.ضمان أن طبيعة وحجم المعلومات المطلوبة لممارسة التجارة داخل منطقة التجارة الحرة الثلاثية لا تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية أو التجارة بين الدول الأعضاء في الثلاثية.

ج.اعتماد المعايير العامة للإجراءات التجارية داخل منطقة التجارة الحرة عندما لا تناسب المتطلبات العالمية الظروف السائدة بين الدول الأعضاء في الثلاثية.

د.ضمان التنسيق الكافي بين تسهيل التجارة والنقل داخل منطقة التجارة الحرة الثلاثية

هـ.لمداومة على مراجعة المعتمدة للتجارة العالمية والنقل بغرض تبسيطها وتكييفها.

و. تجميع ونشر معلومات التنمية العالمية ذات الصلة بتسهيل التجارة.

ز. تشجيع تطوير وتكييف الحلول العامة لمشاكل وسائل تسهيل التجارة.

ح. بدء وتشجيع قيام برامج مشتركة لتدريب الموظفين العاملين في مجال تسهيل التجارة.

ط. إنشاء وتشجيع نظام النافذة الواحدة عند المراكز الحدودية.

المادة 15: العبـــور

توافق الدول الأعضاء في الثلاثية بتسهيل حركة السلع ووسائل النقل العابرة في نطاق الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية في نطاق الدول الأعضاء في الثلاثية عملاً بموجب الملحق 7 .

الجـزء (5) : الـمـعـالـجـات الـتـجـاريـة

المادة 16 : التدابير الانتقالية

1- إذا كان هنالك دليل على حدوث إغراق أو دعم داخل إقليم أحد الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمنع الدول الأعضاء أو الشريكة في الثلاثية من تطبيق تدابير لمكافحة الإغراق وموازنة الأسعار وكذلك تدابير ضمان محكومة بالاعتبارات التالية:

أ- الأحكام السائدة في المجموعة الإقليمية الاقتصادية والمطبقة بين الدول الأعضاء/الشريكة في المجموعات الإقليمية الاقتصادية.

ب-أحكام منظمة التجارة العالمية ذات الصلة والمطبقة في كافة المجموعة الإقليمية الاقتصادية.

2- تولى لجنة خبراء من الثلاثية صياغة موجهات ثلاثية بشأن تنفيذ المعالجات التجارية في إطار بنود جدول الأعمال التي سيتواصل التفاوض بشأنها خلال المرحلة الثانية وستشكل هذه الموجهات جزءاً مكملاً للملحق 2 من مشروع اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية .

3- تم تعليق العمل بالمواد 17 و18 و19 إلى حين استكمال وتفعيل الملحق:2 بشأن المعالجات التجارية.

المـادة 17 : تدابير مكافحة الإغراق وموازاة الأسعار

1- لا يوجد بموجب بنود هذه الاتفاقية ما يمنع الدول الأعضاء في الثلاثية من تبني تدابير لمكافحة الإغراق وموازاة الأسعار طبقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة والملحق 2 من هذه الاتفاقية.

2- تسترشد الدول الأعضاء في الثلاثية في سياق تطبيقها لهذه المادة بمنصوص :اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تفسير المادة 6 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة (الجات) لسنة واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات وتدابير مكافحة المعادلة.

المـادة 18 : تدابير الضمان

1- لا يجوز لدولةٍ عضو في الثلاثية تطبيق تدبيرٍ للوقاية على منتجٍ إ لا بعد التأكد من أن هذا المنتج يتم استيراده إلى داخل أراضيها :

(أ) بكميات تزيد على نحوٍ مطلقٍ أو نسبي عن الإنتاج المحلي.

(ب) بشروطٍ تسبب أو تهدد بالتسبب في أضرارٍ فادحة للصناعة المحلية التي تنتج منتجاتٍ مشابهة أو ذات منافسة مباشرة .

2- استرشد الدول الأعضاء في الثلاثية في سياق تطبيقها لهذه المادة بمنصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الحماية والملحق 2 من هذه الاتفاقية .

المادة 19 : تدابير الضمان التفضيلية

1. **يجوز للدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية تطبيق تدابير ضمان تفضيلية بموجب أحكام الملحق 2عندما يتم تصدير سلع إلى داخل إقليم دولة عضو/شريكة في الثلاثية بموجب شروط تؤدي إلى حدوث إضرار بالصناعة المحلية أو تهدد بذلك.**
2. **لا يتم تطبيق التدابير التفضيلية إلا بالقدر اللازم لمنع أو معالجة ضرر جسيم.**

المـادة 20 : التعـاون بشأن المعالجات التجارية

1. **إعترافاً منها بأن الإغراق والإعانات والإفراط في الواردات سواء أن كان منشأها إقليم الثلاثية أو دولةٍ ثالثةٍ يمكن أن تؤثر سلباً على أكثر من دولة من دول الثلاثية إذا لم تتعاون هذه الدول في كشف التحقيق في الإغراق أو تقديم الإعانات أو الإفراط المفاجئ في الواردات وفيلا فرض التدابير المناسبة لكبح جماح مثل هذه الممارسات.**
2. **حيثما يكون هنالك دليل على حدوث إغراق أو إعانات أو إفراطٍ في الواردات في أيٍ من أقاليم الثلاثية مما أدى إلى تشويه التجارة أو التسبب في إضرارٍ فادحة للصناعة**

المحلية ، يجوز للدولة العضو في الثلاثية أن تفرض ضد مثل هذه السلع تدابير لمكافحة الإغراق أو المعادلة.

الجـزء (6) : الـمجـالات ذات الصلـة بالـتـجارة

المادة 21 : العوائق الفنية للتجارة

1. **تؤكد الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية على حقوقها وإلتزاماتها فيما يتعلق باتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.**
2. **تتعهد الدول الأعضاء في الثلاثية بتسهيل التجارة الآمنة من خلال التعاون في مجال النظم الفنية والمواصفات والمقاييس وتقييم المطابقة والاعتماد.**
3. **تتعاون الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية على القضاء على العوائق الفنية للتجارة غير اللازمة وغير المبررة.**
4. **يشمل التعاون ولا يقتصر على إنفاذ ممارسات وضع مواصفات تنظيمية جيدة وتنفيذ مختلف الآليات لتسهيل قبول نتائج تقييم المطابقة وتشجيع استخدام المواصفات الدولية ذات الصلة كأساس للنظم الفنية التي تم تحديدها في سياق وثائق تسهيل التجارة من قبيل التنسيق وتكافؤ النظم الفنية والاعتراف المتبادل بنتائج تقييم المطابقة.**
5. **تقوم الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية بتقوية التعاون والاتفاق على مجالات المصلحة المشتركة ذات الأولوية.**
6. **تقوم الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية بإقامة وتنفيذ برنامج لبناء القدرات لدعم تنفيذ الملحق هذه الاتفاقية الخاص بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية .**
7. **تقوم الدول الأعضاء/الشريكة بوضع آليات وأجهزة لتعزيز الشفافية في تطوير وتنفيذ المواصفات والنظم الفنية ومتطلبات تقييم المطابقة.**
8. **يتم تنفيذ هذا المادة وفقاً لأحكام الملحق 10 من هذه الاتفاقية.**

الـمـادة 22 : التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

1. **تؤكد الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية على حقوقها والتزاماتها فيما يتعلق باتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.**
2. **تتعهد الدول الأعضاء في الثلاثية بتسهيل التجارة الآمنة في الحيوانات والمنتجات الحيوانية والنباتات والمنتجات النباتية وتعمل في نفس الوقت على حماية حياة وصحة الحيوان والنبات والإنسان.**

3. تتعاون الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية على القضاء على التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية غير اللازمة وغير المبررة لتسهيل التجارة الآمنة في قطاعات المصلحة الاقتصادية المشتركة .

4. تقوم الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية بإقامة وتنفيذ برنامج لبناء القدرات لدعم تنفيذ ملحق هذه الاتفاقية الخاص بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

5. يتم تنفيذ هذا المادة وفقاً لأحكام الملحق 10 من هذه الاتفاقية.

المـادة 23 : المناطق الاقتصادية الخاصة

1. يجوز للدول الأعضاء في الثلاثية أن تدعم إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة بغرض تسريع وتيرة التنمية.

2. تخضع المنتجات المستفيدة من المناطق الاقتصادية الخاصة للوائح التي يحددها المجلس الثلاثي. كما تخضع اللوائح الواردة في إطار هذه الفقرة لمنصوص الفقرة 3 من هذه المادة في سياق دعم برامج تصنيع الثلاثية .

3. التجارة في المنتجات المصنعة في مناطق اقتصادية محددة داخل الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية تتم بموجب أحكام الملحق 4 من قواعد المنشأ.

المـادة 24 : الصنـاعـات الـوليدة

1. لأغراض هذه المادة يُفهم أن صناعة وليدة تعني صناعة وطنية جديدة ذات أهميةٍ استراتيجية لم تكن موجود قبل أكثر من خمس سنوات وتعاني من ارتفاع تكاليف بدء التشغيل وصعوبات في المنافسة مع الواردات المماثلة.

2. لأغراض حماية صناعةٍ وليدةٍ يجوز لدولةٍ عضو في الثلاثية أن تتبنى تدابير مناسبة إزاء السلع المماثلة التي منشأها الدول الأخرى الأعضاء في الثلاثية وذلك بعد القيام بكافة الخطوات المعقولة للتغلب على المصاعب ذات الصلة بالصناعة الوليدة شريطة أن يتم تلك التدابير على أساسٍ غير تمييزي.

3. يقرر مجلس الثلاثية مدة وطبيعة التدابير التي يجوز اتخاذها بموجب هذه المادة.

4. تداوم لجنة التجارة والجمارك المكونة بموجب المادة 37 من هذه الاتفاقية على مراجعة تنفيذ كافة القيود التي يتم فرضها بموجب هذه المادة وتقوم على نحوٍ راتب بإبلاغ توصياتها لمجلس الثلاثية.

المـادة 25 : موازيـن الـمـدفـوعـات

يجوز لدولةٍ عضو في الثلاثية يواجه ميزان مدفوعاتها صعوبات مالية خارجية وقامت بكافة الخطوات المعقولة للتغلب على هذه المصاعب أن تتبنى تدابير مناسبة وفقاً للموجهات التي يحددها مجلس الثلاثية ، شريطة أن تتم مراجعة هذه التدابير سنوياً.(نقل المادة إلى القسم المناسب).

الـجـزء (7) : مجالات التعاون الأخرى

الـمـادة 26 : التعاون في المجالات الأخرى

1- لأغراض هذه الاتفاقية، يجوز للدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية التعاون وتقوية تنسيق السياسات الصناعية والمالية وأنظمة السداد إلى جانب تطوير أسواق رأس المال وتبادل السلع .

الـمـادة 27 : التعاون بشأن السياسات والمفاوضات التجارية

- يجوز للدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثة :

أ.التعاون فيما يتعلق بسياساتها التجارية.

ب. تعزيز تعاونها مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف.

ج. تعزيز التعاون في المفاوضات الدولية والمفاوضات متعددة الأطراف.

المادة 28 : التعاون بشأن البحوث والإحصائيات

1. **يجوز للدول الأعضاء في الثلاثية التعاون في مجالات البحوث والإحصائيات اللازمة لرصد وتقييم أداء وعمل منطقة التجارة الحرة الثلاثية.**
2. **لأغراض هذه المادة، يشمل التعاون ما يلي :**
   - **أ. سياسات البحوث وتطوير التجارة.**
   - **ب.إنشاء قاعدة البيانات الإحصائية الثلاثية.**
   - **ج.برامج بناء قدرات مشتركة بما في ذلك التدريب المشترك.**
   - **د. تنسيق الأنظمة الإحصائية وإدارة البيانات.**
   - **هـ. تبادل المعلومات.**

الـجـزء (8) : أجهزة تنفيذ منطقة التجارة الحرة

الـمـادة 29 : أجهزة تنفيذ منطقة التجارة الحرة

تضم أجهزة تنفيذ منطقة التجارة الحرة الثلاثية الأجهزة التالي ذكرها :

أ .القمة الثلاثية التي تضم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية وهي مصدر التوجيهات العامة وقوة الدفع لترتيبات الثلاثية.

ب. مجلس وزراء الثلاثية. وهو يضم الوزراء الذين تحددهم الدول الأعضاء/الشريكة لأغراض منطقة التجارة الحرة الثلاثية.

ج .اللجنة الثلاثية القطاعية الوزارية المعنية بالتجارة والشئون المالية والجمركية والشئون واللجنة الثلاثية القطاعية الوزارية المعنية بالشئون القانونية. وتكون كل من هذه اللجان مسئولةً عن تنفيذ وتوجيه السياسات في مجالات اختصاصها.

د. فريق العمل الثلاثي لأمانات المجموعات الإقليمية الاقتصادية الثلاثة والذي يتولى تنسيق تنفيذ برنامج العمل الثلاثي وتوفير خدمات السكرتارية للثلاثية.

هـ. اللجنة الثلاثية المشتركة لكبار المسئولين المسئولة عن مراقبة وتوجيه العمل الفني.

و. اللجنة الثلاثية للخبراء التي تنفذ العمل الفني وهي مسئولة أمام اللجنة الثلاثية المشتركة لكبار المسئولين .

2. تعتمد القمة الثلاثية قواعد الإجراءات الخاصة بها.

3. يعتمد مجلس وزراء الثلاثية قواعد الإجراءات الخاصة به .

4. تصوغ كل لجنة قواعد إجراءاتها ويصادق عليها مجلس وزراء الثلاثية.

الجزء (9) : تسوية المنازعات

المادة 30 : تسوية المنازعات

1- يتم بهذا تشكيل هيئة يتولى إدارة القواعد والإجراءات وكذلك أحكام تسوية المنازعات بموجب هذه الاتفاقية.

2- يكون لهيئة تسوية المنازعات السلطات التالية:

أ. تشكيل لجان وهيئة الاستئناف

ب.اعتماد تقارير لجان وهيئة الاستئناف

ج. المداومة على مراقبة تنفيذ الأحكام والتوصيات الصادرة عن لجان وهيئة الاستئناف

د. تحويل تعليق الامتيازات الممنوحة بموجب الاتفاقية.

3- تتولى هيئة تسوية المنازعات إبلاغ مجلس وزراء الثلاثية واللجان المعنية بأي تطورات تطرأ على النزاعات ذات الصلة بأحكام هذه الاتفاقية.

4- تتم تسوية أي نزاعٍ ينشأ حول تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية وفقاً لأحكام هذه المادة والملحق :10 بشأن آلية تسوية المنازعات.

5- ينطوي أي نزاعٍ بين الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية متى ما أمكن الأمر على إزالة التدابير التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية أو تتسبب في إبطال أو إعاقة منفعة تكفلها هذه الاتفاقية.

6- لا تقوم دولة عضو/شريكة في الثلاثية بإحالة إي نزاعٍ إلى هيئة تسوية المنازعات ،ما لم تكن قد انخرطت بحسن نية في مشاورات ومفاوضات بهدف تسوية ذلك النزاع .

7- في حالة وجود عدم أتساق أو تعارض بين هذه الاتفاقية وأيٍ من وثائق الكوميسا أو مجموعة شرق أفريقيا أو مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي أو أيٍ من اتفاقياتها التأسيسية، تسود هذه الاتفاقية إلى الحد الكافي لإزالة عدم الاتساق ذلك أو التعارض.

الـجـزء (10): استثناءات أمنـيــة

المـادة 31 : استثناءات عـامــة

أ.مع مراعاة ما يقتضيه شرط عدم جواز تطبيق هذه التدابير على نحوٍ من شأنه أن يشكل وسيلةً للتمييز الاعتباطي أو غير المبرر بين الدول حيث تسود نفس الظروف ، أو قيود خفية على التجارة الدولية ، لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمكن تفسيره على أنه يمنع أيٍ من الدول الأعضاء في الثلاثية من تبني أو تنفيذ أيٍ من التدابير :

أ. اللازمة لحماية الأخلاق العامــة أو للمحافظة على النظام العام .

ب. اللازمة لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات

ج. التي تتعلق باستيراد أو تصدير الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن والمعادن النفيسة والإستراتيجية. ومنها على سبيل المثال لا الحصر الذهب والفضة والبلاتين والماس والكولتان، والنفط والغاز والتنزانيت واليورانيوم.

د.المتعلقة بالمنتجات التي يستخدم المساجين في إنتاجها.

هـ.اللازمة لضمان الالتزام بالقوانين أو اللوائح التي تتسق مع نصوص هذه الاتفاقية، بما فيها تلك المتعلقة بتنفيذ الجمارك وحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الملكية ومع الممارسات التي تنطوي على الغش .

و. المفروضة لحماية الثروات القومية والقيم الفنية والتاريخية والأثرية.

ز. التي تتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب إذا ما تم تفعيل مثل هذه الترتيبات بالاقتران مع قيود على الإنتاج أو الاستهلاك المحلي.

ح. التي يتم القيام بها تنفيذاً لالتزاماتٍ بموجب أي اتفاقية حكومية بشأن السلع يقرها مجلس الثلاثية.

خ. التي تنطوي على قيود على صادرات المواد المحلية اللازمة لضمان وجود كميات كافية من هذه المواد للصناعات التحويلية المحلية خلال الفترة التي يكون فيها الإبقاء على أسعار هذه المواد أقل من أسعارها العالمية كجزءٍ من خطةٍ حكوميةٍ لتحقيق الاستقرار : شريطة ألا يتم استغلال مثل هذه القيود لزيادة صادرات مثل هذه الصناعات المحلية أو زيادة للحماية الممنوحة لها وألا تتعارض مع نصوص هذه الاتفاقية المتعلقة بعدم التمييز.

ط. اللازمة للحصول على المواد الغذائية أو أي منتجات أخرى على وجه العموم أو يقل عرضها المحلي أو توزيعها : شريطة أن يتسق أي من هذه التدابير مع المبدأ الذي يخول للدول الأعضاء في الثلاثية الحصول على نصيبٍ منصفٍ من العرض العالمي لمثل هذه المنتجات وشريطة أن يتم إيقاف العمل بأي تدابير لا تتسق مع النصوص الأخرى لهذه الاتفاقية فور انتفاء الظروف التي أدت إلى ظهورها.

<u>المـادة 32</u> : استـثنـاءات أمنـيـة

ليس هي هذه الاتفاقية ما يمكن تفسيره على أنه:

1- يلزم الدول الأعضاء في الثلاثية بتوفير أي معلوماتٍ قد ترى إن الكشف عنها يتعارض مع مصالحها الأمنية الحيوية ، أو

2- تمنع أيٍ من الدول الأعضاء في الثلاثية من اتخاذ أي إجراءٍ ترى إنه ضروري لحماية مصالحها الأمنية الحيوية:

- المتعلقة بالمواد القابلة للانشطار أو المواد المستخرجة منها.

- المتعلقة بتجارة الأسلحة والذخائر والعتاد الحربي وتجارة السلع والمواد الأخرى سواء ان تمت على نحوٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ بغرض تموين المؤسسة العسكرية.

- التي يتم القيام بها في زمن الحرب أو غيره من الطوارئ في العلاقات الدولية : أو:

3. تمنع أيٍ من الدول الأعضاء في الثلاثية من اتخاذ أي إجراء إنفاذاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

المـادة 33 : الإبلاغ عن السلع المحظورة والمقيدة

تقوم أي من الدول الأعضاء في الثلاثية التي تتخذ إجراءات وفقاً للمادة 30 والمادة 13 في غضون واحد وعشرين يوما (21) من تنفيذ الدولة العضو لذلك التدبير بإبلاغ اللجنة الوزارية القطاعية الثلاثية بهذا التدبير.

الـجـزء: 11 : أحكام مالية

المـادة 34 : التمويل

تشكل الدول الأعضاء في الثلاثية الآليات المناسبة لتمويل التزاماتها الخاصة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

الـجـزء (12) : أحكـام عامـة وختـامـيـة

المـادة 35 : لـغـات الـعـمـل

تكون لغات العمل بموجب هذه الاتفاقية هي : العربية والانجليزية والفرنسية والبرتغالية.

المـادة 36 : المـلاحـق

1- تقوم الدول الأعضاء في الثلاثية من وقتٍ لآخر بإضافة ملاحق حسبما يكون لازماً لتنفيذ هذه الاتفاقية. ويقوم مجلس الثلاثية باعتماد هذه الملاحق.

2- تشكل الملاحق جزْ مكملاً لهذه الاتفاقية.

المـادة 37 : التـعـديـل

1. **يجوز في أي وقت تعديل هذه الاتفاقية بالإجماع :**
2. **يجوز لأي دول عضو في الثلاثية طرف في هذه الاتفاقية أن تتقدم بمقترحات لتعديل هذه الاتفاقية. ويجوز تقديم مقترحات التعديل كتابةً لرئيس فريق العمل الثلاثي والذي يتولى إحالتها خلال 30 يوماً إلى الدول الأعضاء في الثلاثية .**

3. يجوز لأي دولةٍ عضو في الثلاثية ترغب في التعليق على المقترحات أن تفعل ذلك خلال 90 يوم من تاريخ إرسال المقترحات .

4. بعد انقضاء الفترة يقوم رئيس فريق العمل بإحالة المقترحات إلى وأي تعليقاتٍ عليها إلى مجلس الثلاثية للنظر فيها واعتمادها.

5. يدخل أي تعديلٍ إلى حيز النفاذ فور اعتماد مجلس الثلاثية له بالإجماع.

المـادة 38: العـقـوبـات

تكون الدولة العضو في الثلاثية التي تتخلف عن الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية عرضة للعقوبات التي يجوز للقمة الثلاثية تحديدها حسب توصية مجلس وزراء الثلاثية .

المـادة 39 : توقيع الاتفاقية والمصادقة عليها ودخولها إلى حيز النفاذ

1- توقع الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية على هذه الاتفاقية :

2- تصادق الدول الأعضاء في الثلاثية على هذه الاتفاقية وفقاً لقوانينها الوطنية .

3- تدخل هذه الاتفاقية إلى حيز النفاذ في اليوم الثلاثين بعد إيداع الدول الأعضاء/الشريكة في الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي لوثيقة المصادقة الرابعة عشر.

المـادة 40 : الالتزام بعدم إحباط هدف وغرض هذه الاتفاقية قبل دخولها إلى حيز النفاذ

تكون الدول الأعضاء/الشريكة في الثلاثية ملزمة بالامتناع عن الأفعال التي من شأنها هدف وغرض هذه الاتفاقية بعد قيامها :

(أ) بتبادل الوثائق التي تشكل الاتفاقية موضوع المصادقة حتى تعلن على نحوٍ واضحٍ عن نيتها في الخروج من الاتفاقية، أو:

(ب) بالتعبير عن قبولها الالتزام بالاتفاقية، إلى حين دخول الاتفاقية حيز النفاذ شريطة ألا يتم تعطيل ذلك النفاذ بالطرق الصحيحة .

المـــادة 41: الانـضـــمـــام

1- تظل الاتفاقية مفتوحة لانضمام أي من الدول الأعضاء الشريكة في الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

2- تظل الاتفاقية أيضاً مفتوحة لانضمام الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

3- يعتمد مجلس وزراء الثلاثية لوائح الانضمام.

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( )